

الجزء الأول

الفصل الأول

الحالة الاقتصادية لفرنسا

قبل الثورة وبعدها

أن فساد النظام السياسى والاجتماعى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة فى تلك البلاد، بل كان من العوامل غير المباشرة لقيامها، لأنه حمل الناس على السخط على الحالة الراهنة والتفكير فى أصلح الوسائل لتغييرها والتخلص من مساوئها، أما السبب المباشر لقيام الثورة فهو فساد الحالة الاقتصادية التى بلغت درجة لا يمكن احتمالها، نظراً لأن الحكومة صارت عاجزة عن الحصول على المال اللازم لمصروفاتها المتعددة. ولا غرابة فى أن تكون الأسباب الاقتصادية هى التى دفعت فرنسا إلى الثورة إذ أن للماديات أثراً لا ينكر فى نفسية الانسان وتكوين مشاربه وآرائه، فقد يستطيع الإنسان أن يطمس بعض الحقائق ويتعمى عن بعض المساوئ، ولكنه لا يستطيع أن يتغاضى طويلاً عن آلام الجوع والفقر، أو أن يرضخ مستسلماً لمن يسلبه ثروته ويضيق عليه رزقه، أو يفسد عليه صناعته او زراعته، إذ عند ذلك ينطلق لسانه من عقالة، وتدب شجاعة المستमित فى قلبه، ويثور دفاعاً عن رزقه ومصالحه، مهما عرف عنه من الاستكانة وضعف العزيمة.

وقد كانت المساوئ الاقتصادية قبيل نشوب الثورة الفرنسية متعددة ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

نظام الضرائب

ان طبقة صغار الملاك التى صارت بعد الثورة الفرنسية من اهم طبقات المجتمع وأشدّها تمسكاً بالنظام الجديد ورضاء عنه، كانت قبل الثورة من اكثر الطبقات شخطاً على نظام الحكم وتشوقاً إلى تغييره، لأن المزارع الصغير الذى كان معتمداً على فلاحه ارضه للحصول على قوته وقوت أسرته، احتمل عبئاً هائلاً من الضرائب أثقل عاتقه وضيق عليه روقه، وما ذلك إلا لأن كبار الملاك من الاشراف ورجال الكنيسة كانوا لا يحتملون نصيبهم من الضرائب، فبقى المالك الصغير وحده المصدر الرئيسى لا يراد الدولة وذلك فى وقت كثر فيه المصروفات العامة، وبرعت فيه الطبقات الممتازة فى التفنن فى البذخ والترف.

ولقد كانت أهم معائب نظام الضرائب فى فرنسا ما يأتى:

١ - ظلمه: إذ كان المالك الصغير على الرغم من فقره يحتمل وحده كثيراً من الضرائب التي يعفى منها الأشراف، مثل ضريبة العقار.

٢ - فداحته: فأن المزارع كان ملزماً بدفع ضرائب متعددة ولأغراض متنوعة، فبينما كان يدفع للشریف في مقاطعته كثيراً من الضرائب الاقطاعية كنصيب معين من المحصول وأجر محدد لطحن الغلال وعصر الكروم، فانه كان يدفع الزكاة للكنيسة ويسدد ما عليه من الضرائب للحكومة. وقد قدر انه في كل ١٠٠ فرنك من دخل المزارع كان الشریف يستولى على ما قيمته ١٤ فرنكاً والكنيسة على ١٤ فرنكاً والحكومة على ٥٣ فرنكاً، ولذا لا يتبقى للمزارع إلا ١٩ فرنكاً لسد حاجاته الكثيرة.

ويتبين من ذلك أن الضرائب كانت سبباً في إفقار الشعب وبؤسه، مع أنها يجب أن ترمى إلى إسعاده ونفعه.

وكان في مقدمة الضرائب التي شكي منها المزارعون ضربيتان:

- (أ) ضريبة العقار (Taille) وكانت طبقة العامة تدفعها على ما تملك من حقول ومساكن.
- (ب) ضريبة الملح (Gabelle) إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحدد له اسعاراً مختلفة باختلاف الأقاليم، وتلزم كل فرد بشراء قدر معلوم من الملح كل عام.

٣ - طريقة جمع الضرائب: كانت الضرائب غير محدودة المقدار ويكلف بجمعها الملتزمون الذين يتعهدون للحكومة بسداد الضرائب المطلوبة عن أقاليمهم، ثم يعمدون إلى جمع ما يمكن ابتزازه من الناس. فكان من يجسر على الظهور بمظهر الثروة والرخاء ينال نصيباً كبيراً من نصيب من يتظاهر بالفقر لكي يتخلص من تعسف الحياة. ولذا كان سكان الريف في فرنسا مضطرين الى اخفاء ثرواتهم وحرمان أنفسهم منها، وكانت تظهر عليه مظاهر الانحطاط والفقر المدقع.

٤ - كثرة الضرائب غير المباشرة: كالضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة، وكان جميع السكان غنيهم وفقيرهم متساوين في دفع تلك الضرائب، ولذا كان الفقراء اكثر شعوراً بها وتأماً من الأغنياء.

ولهذه الأسباب كانت حالة صغار المزارعين في فرنسا مما يرثى له، فلا عجب إنهم قاموا بدور خطير إبان الثورة، فنهبوا أملاك الأشراف وأحرقوا قصورهم وشتتوا شملهم، وكانوا من أكبر أعوان الثورة في نشر هيبها في كل أنحاء الريف.

تأخر الصناعة

كانت صناعة فرنسا في القرن الثامن عشر أكثر تأخراً منها في إنجلترا، فقد نجحت تلك الدولة الأخيرة في إدخال تعديل خطير على نظام الصناعة فيها بعد سنة ١٧٦٠، واكثرت من استخدام الآلات الحديثة وتعددت فيها المصنوعات الجديدة، واتسعت سبل العمل والرزق امام سكان المدن فيها، مما عاد عليهم وعلى البلاد كلها بالثروة الطائلة في حين أن صناعة فرنسا بقيت يدوية ومتأخرة كما كانت في العصور الوسطى، ولم تعرف كيف تستفيد من التحسينات الجديدة التي ادخلت على صناعة إنجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال في فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التي أدخلت على صناعة إنجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال في فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التي كانت تقيد بها حرية العمل والعمال.

النقابات الطائفية (Guilds)

قامت تلك النقابات في فرنسا كما في أغلب الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر، وقد أدت في مبدأ عهدها خدمات جليلة للصناعة، غير أنه في القرن الثامن عشر - أصبحت مساوئها أكثر من محاسنها وصارت من أكبر العقبات في سبيل تقدم الصناعة.

تكوينها: كانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء أكانوا من العمال المأجورين أم المستغلين لحسابهم الخاص. وكان شرط القبول في عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع في صناعته، وأن يقدم للنقابة تحفة فنية تثبت هذا التفوق.

أغراضها: كانت تلك النقابات ترمى إلى خدمة أعضائها بكل الوسائل وأهمها ما يأتي:

١ - المحافظة على رفع مستوى الصناعة وذلك بعدم الترخيص للعامل بممارسة مهنته الى ان ينضم الى عضوينقابه ولا يكون ذلك إلا بعد إثبات تفوقه في عمله. وهذا هو السبب فيما خلفته لنا العصور الوسطى من البدائع الفنية الرائعة في مختلف الصناعات.

٢ - تقليل المنافسة بين أعضاء المقابة الواحدة لأن ذلك يعود بالفائدة على المنتج وإن أدى إلى الضرر بالمستهلك: وقد اتخذ تقليل المنافسة وسائل متنوعة كتنظيم الحصول على المواد الخام وتحديد الانتاج والأسعار والأسواق، وهى كلها عوامل مرتبطة بعضها ببعض. غير أن تقليل المنافسة أدى في نهاية الأمر إلى تحديد عدد المشتغلين بمهنة معينة لكى لا يزيد الانتاج فتهبط الأسعار.

فوائدها: لم تكن فوائد النقابات الطائفية مقصورة على أعضائها، فأن رفع مستوى الصناعة وتقليل المنافسة بين الصناع يعود بالفائدة على المستهلك أيضاً، إذ كثيراً ما تؤدي المنافسة الشديدة إلى التغيرير بالجمهور، وانحطاط السلع من حيث خاماتها وجودتها، هذا فضلاً عما يصيب ضحايا المنافسة من الخسائر الفادحة أو البطالة، ولذا ظهرت فوائد النقابات الطائفية واضحة في العصور الوسطى عندما كان عدد السكان محدوداً وإقبالهم على المصنوعات قليلاً.

مضارها: أما في القرن الثامن عشر فان تزايد عدد السكان ورغبتهم في التوسع في الانتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية، فأصبحت تلك النقابات عاملاً من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد في طرق الصناعة وتضييق سبيل العمل أمام الصناع، رغبة منها في تحديد الانتاج وصار العامل الذى تحرم عليه النقابة الاشتغال بمهنة معينة ملزماً إما بالخضوع للنقابة او الخروج عن دائرة نفوذها في المدينة، وممارسة عمله في الريف، ولذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء أكان ذلك من جمهور المستهلكين او المنتجين، وصار إلغاؤها في طليعة الاصلاحات المطلوبة.

تأخر التجارة

كانت تجارة فرنسا كصناعتها أكثر تأخراً من تجارة أنجلترا في القرن الثامن عشر- سواء من وجهة التجارة الخارجية ام الداخلية، وكان تأخر التجارة الخارجية راجعاً للأسباب الآتية:

- ١ - تأخر الصناعة، فقد بقيت يدوية وقليلة الانتاج والتنوع، ولذا لم تكن فرنسا بحاجة الى كثير من المواد الخام كانجلترا، كما لم يكن لديها كثير من السلع المصنوعة التي يمكن تصديرها.
- ٢ - فقد فرنسا لأغلب مستعمراتها في أثناء القرن الثامن عشر، إذ نجحت انجلترا في الاستيلاء على مستعمرات فرنسا الغنية كالهند وكندا ووسط الولايات المتحدة، وذلك بسبب كثرة مشاغل فرنسا الحربية في أوروبا وضعف قوتها البحرية بالنسبة إلى قوة انجلترا. وقد أدى فقد فرنسا لمستعمراتها إلى نقص واضح في تجارتها الخارجية وزيادة واضحة في تجارة انجلترا، نظراً لما للمستعمرات من الأهمية التجارية الكبيرة للدول التابعة لها، فإن تلك الدول تستطيع أن تحتكر ما تشاء من سلع مستعمراتها، كما تضمن تصريف غلاتها في أسواق تلك المستعمرات والتغلب على كل منافسة اجنبية فيها.
- ٣ - قلة رؤوس الأموال في فرنسا بسبب الارتباك المالى الشديد الذى أصاب البلاد في خلال القرن الثامن عشر، لذا حرمت تجارة فرنسا من الأموال اللازمة للصرف عليها وتشجيعها، وضعف روح الثقة في النفوس.

أما التجارة الداخلية فقد كان تأخرها يرجع إلى العوامل السابقة ويضاف إليها ما يأتى:

- ١ - ضعف القوة الشرائية بين عامة الشعب بسبب فداحة الضرائب وانتشار الفقر، فكان ما يتبقى من دخل الفرد غير كاف إلا لسد حاجاته الماسة، ولذا قل الشراء والتعامل إلى الحد الأدنى، وعلى الرغم من إغراق الطبقات الممتازة في الترف وما استلزمه ذلك من كثرة المشتريات وتنوعها، فأن ذلك كان لا يعوض على التجارة ما فقدته من إحصاء أغلبية الشعب عن الشراء بسبب الفقر.
 - ٢ - كثرة الجمارك الداخلية: كانت فرنسا مقسمة إلى مناطق جمركية عديدة على الرغم من وحدتها السياسية، فاذا انتقلت التجارة من منطقة إلى أخرى وجب عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المفروضة، مما أدى إلى غلاء ثمن السلع وقلة رواجها، وكانت تلك الحواجز الجمركية من أكبر العقبات في سبيل انتشار التجارة كما نشأ عنها الأضرار الآتية:
- (أ) اختلاف أسعار السلعة الواحدة في المناطق الجمركية المختلفة، فبينما كان المنتجون يشكون في منطقة من هبوط الأسعار بسبب وفرة إنتاج سلعة معينة وصعوبة تصريفها، كان المستهلكون في منطقة أخرى يضغطون من غلاء أسعار تلك السلعة بسبب كثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها.

(ب) انتشار التهريب بسبب الرغبة في التخلص من دفع الضرائب الجمركية العالية ولكثرة الأرباح الناتجة عن رواج السلع المهربة. ولا جرم أن التهريب يزيد كلما زادت القيود الموضوعة على التجارة، ويعتبر انتشار التهريب من أكبر الأخطار التي تهدد الأمن لأنه يؤدي إلى تكوين جماعات إجرامية كبيرة الثروة وكثيرة العدد والنفوذ، فتعمل على تقويض النظام ومقاومة الحكومة بكل الوسائل دفاعاً عن مكاسبها وأعمالها غير المشروعة.

لهذا كله كان سكان المدن في فرنسا يضجون من سوء حالتهم الاقتصادية بسبب تأخر الصناعة والتجارة، وينظرون بعين الحسد إلى سكان المدن في إنجلترا الذين كانوا اسعد منهم حالاً بسبب تحررهم من القيود والأنظمة العتيقة، ولاهتمام حكومتهم بعمل كل ما يؤدي إلى اسعادهم وتقديمهم. فلا عجب أن أصبح سكان المدن في فرنسا لا يرون وسيلة للتخلص من المساوئ الاقتصادية التي انتابتهم إلا بتغيير نظام الحكم الرجعي الذي خضعوا له قروناً عديدة، فكانوا من أشد أنصار الثورة والعاملين على فوزها.

اضطراب مالية فرنسا

إن فساد الحالة المالية في فرنسا واضطراب شئونها الاقتصادية قبيل الثورة لم يكن من عمل لويس السادس عشر، بل كان من أهم ما ورثه عن آبائه عند ماتولى الحكم سنة ١٧٧٤، فقد كانت فرنسا عند توليته تشكو من مشكلتين ماليتين عظيمتين وهما: فداحة مصروفات الحكومة، وقلة إيراداتها.

فداحة المصروفات: كانت فداحة المصروفات ترجع إلى السببين الآتيين:

١ - سنة الاسراف الشديد والغلو في الترف التي أوجدها لويس الرابع عشر والتي كانت من أهم ما ميز حاشية ملوك فرنسا في القرن الثامن عشر.
ولقد حاول لويس السادس عشر ان يضرب مثلاً صالحاً لحاشيته فعمد إلى الاقتصاد في النفقات والابتعاد عن الترف ولكنه فشل في محاولته.

٢ - كثرة ديون الحكومة بسبب تعدد الحروب التي اشتبكت فيها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر، ولم تجن منها البلاد سوى الهزيمة والخسائر الفادحة في المال والرجال.

قلة الإيراد: أما قلة إيراد الدولة فكانت ترجع الى فساد نظام الضرائب وعدم مرونته، إذ كانت الطبقات الغنية والقادرة على دفع الضرائب الكثيرة معفاة من نصيبها العادل من تلك الضرائب. وكانت تقاوم كل محاولة ترمى إلى تحميلها عبئاً من الضرائب يتناسب مع ثروتها الطائلة. في حين أن الطبقات الفقيرة كانت هي المورد الرئيسى لايراد الدولة وكانت عاجزة عن احتمال أية زيادة في الضرائب.

محاولات الإصلاح

كان لويس السادس عشر ميالاً بطبعه إلى إصلاح ما فسد من النظام القائم وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الآراء الحديثة التى ذاعت فى عصره. وقد أعلن فى السنوات الأولى من حكمه كما أعلن فى الساعة الأخيرة من حياته "أنه يجب شعبه" ولا ريب ان التاريخ لا يعرف دليلاً قوياً لدحض تلك العبارة، غير أنه لسوء الحظ فشل فى كل محاولاته لإصلاح الحالة، لأنه لا يكفى لتنفيذ الإصلاح توفر النية الحسنة من جانب الحاكم إذا كانت تعوزه الإرادة القوية التى تغلب على كل مقاومة.

ترجو: كانت الوزارة الأولى فى عهد لويس السادس عشر تحت رئاسة (موريا) وكان أبرز اعضائها (ترجو) وزير المالية الذى كان من أنصار جماعة الفيزيو كرات واشتهر بنزاهته وكفاءته وقوة شخصيته. وعلى الرغم من أنه لم يحتفظ بالحكم إلا سنة وثمانية شهور، ومن أن اصلاحاته العديدة زالت بعد إقالته، إلا أن الناس فيما بعد كانوا ينظرون إلى عصره كأه العصر الذى أتاحت لفرنسا فيه فرصة التخلص من خطر الثورة المحدقة بها لو أمكن تنفيذ الإصلاحات بيد حديدية. وقد عمل ترجو على إدخال النزاهة وحسن الإدارة فى أعمال الحكومة، وعلى إضعاف السلطة الكبيرة التى تتمتع بها الكنيسة، وعلى تعديل نظام الضرائب بما يتفق مع حاجة الدولة ومادى الانصاف وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

ولكن سياسته عرضته لمقت الطبقات الممتازة التى كانت لا ترضى بالتنازل عما تحسبه حقوقاً مكتسبة لها وتقاوم كل مساس بها، ولذا لم تجد تلك الطبقات مشقة فى استغلال ضعف الملك والتخلص من الوزير المصلح.

نيكر: تولى (نيكر) وزارة المالية بعد ترجو وكانت له خبرة مالية واسعة لاشتغاله قبل توليته الحكم

بأعمال المصارف (البنوك) في جنيف، وكان حتى سنة ١٧٩٠ أحب رجال الدولة عند عامة الشعب في فرنسا نظراً لنزاهته وسمو أخلاقه (١) ووثيق ارتباطه برجال الادب في عصره. ولكنه لم يكن سياسياً كبيراً بقدر ما كان مالياً بارعاً، إذ أنه لم ير ضرورة لتغيير نظام الدولة المالى او الادارى تغييراً جوهرياً، متعقداً أنه يستطيع إصلاح الحالة بالتشدد فى الاقتصاد فى المصروفات العامة، وبمهارته فى الحصول على ما تحتاج اليه الحكومة من القروض بأقل الأرباح. ولكن محاولاته فشلت بسبب اشتباك فرنسا إذ ذاك مع انجلترا فى حر استقلال الولايات المتحدة. وقد رأى نيكر أن اضطراب مالية فرنسا بسبب اشتراكها فى تلك الحرب لا يمكن معالجته إلا بالاستعانة بالرأى العام، فاصدر نشرة يشرح فيها للشعب سوء الحالة المالية، وبذا أغض حاشية الملك التى اعتبرت تلك النشرة سابقة خطرة لاثارة الرأى العام، ولذا أقيّل نيكر من الوزارة سنة ١٧٨١ ولم يعد إليها إلا بعد أن أزف الوقت وصارت الثورة على الأبواب.

كالن: تولى (كالن) وزارة المالية بعد نيكر وبقي فيها من سنة ١٧٨١ الى سنة ١٧٨٧ وكان يعتمد فى سلطته على رضا حاشية الملك عنه، ولذا لم يعمل على كبح اسرافها وامتيارزاتها، وكانت سياسته المالية تتلخص فى اقتراض ديون متوالية بأرباح متدرجة فى الارتفاع. ولكنه لم يلبث طويلاً حتى أيقن كسلفائه بأن حل المشكلة المالية يتوقف على مصارحة الشعب بحقيقة الموقف والاستعانة على الاصلاح بتعضيد الرأى العام، ولذا عمد الى استخدام إحدى وسائل الحكم التى كانت متبعة فى القرون السابقة وهى أن يدعو الملك مجلساً من "الأعيان" ليدرس الحالة المالية ويشير على الحكومة بما يراه من وسائل الاصلاح. ولم يكن لهذا المجلس أدنى صفة نيابية او سلطة فعلية إذ كان أعضاؤه من الطبقات الممتازة. وكان الرجاء معقوداً هذا المجلس ان ينصح بفرض الضرائب على تلك الطبقات ولكنه لم يفعل بل أشار بضرورة استدعاء "مجلس طبقات الأمة" لاعتقاده بأنه الهيئة الوحيدة التى تستطيع معالجة الحالة.

غير أن مجلس طبقات الأمة لم يسبق اجتماعه منذ سنة ١٦١٤ وكان لا يعرف شيئاً عن نظام اجتماعه ومدى سلطته سوى المؤرخون والمهتمون بدراسة أنظمة الحكم القديمة، وكان هذا المجلس عاجزاً بحكم تكوينه ونظام اجتماعه عن مساعدة الحكومة فى وقت محتتها، إذ كان نواب كل طبقة (وهى طبقة الأشراف ورجال الكنيسة والعامة) لا يملكون سوى عرض اقتراحاتهم على الحكومة ناء على ما يتجمع لديهم من

المطال المكتوبة التي يقدمها اليهم ناخبوهم، وبعد ذلك ينتهى عمل المجلس وينفض اجتماعه.

دى بريين - لما عجز "كالن" عن حل المشكلة المالية بمعاونة مجلس الأعيان، وبما أن الملك كان لا يرى فائدة من استدعاء مجلس طبقات الأمة تولى (الكاردينال دين بريين) وزارة المالية ليقوم بالمحاولة الأخيرة لانفاذ الموقف ورأى أن يستخدم الملك حقه اشرعى فى فرض الضرائب على الطبقات الممتازة، إذ أن سلطة الملك فى فرنسا شملت حق فرض الضرائب على من يشاء من السكان. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقاتها لأن المراسيم الملكية كانت لا تصير نافذة فى فرنسا إلا بعد تسجيلها فى جمعية من المحامين تحمل أسماً غريباً ألا وهو "برلمان باريس" وقد رفض هذا البرلمان تسجيل المرسوم الملكى الخاص بفرض الضرائب على الطبقات الممتازة، وذلك اعتماداً على سخط الرأى العام على النظام القائم ولرغبته الشديدة فى التخلص من الحكم الاستبدادى وفى تكوين مجلس نيابى يتكلم باسم الامة ويعمل مافيه مصلحتها.

ونظراً لضعف إرادة لويس السادس عشر اضطر فى النهاية الى الاستسلام لقوة الرأى العام، فأقال الرأى العام، فأقال دى بريين وعين نيكر بدلاً منه، ثم أمر باستدعاء مجلس طبقات الأمة فعقد اجتماعه لأول مرة فى مايو سنة ١٧٨٩ فى قصر فرسايلى على مسافة ١٢ ميلاً من باريس.

النتائج الاقتصادية لقيام الثورة

إن أغلب النتائج الاجتماعية التى سبقت الاشارة اليها يصح اعتبارها من النتائج الاقتصادية أيضاً، لأن تحسن حالة الفرد من الوجهة الاجتماعية لاد أن يعود عليه بالمنفعة المادية. فالغاء السخرة مثلاً وفتح أبواب الوظائف الرفيعة قد أزالا حيفاً كبيراً عن عاتق أغلبية الشعب، كما أن ذلك أدى إلى زيادة مقدرة الأفراد على الكسب والتقدم المادى.

غير أن الثورة الفرنسية عملت مباشرة على تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد وذلك بالوسائل

الآتية:

١ - نشر الملكية الصغيرة: كانت الملكية الصغيرة موجودة فى فرنسا قل قيام الثورة غير أنها لم تكثر وتصبح

من أهم ما يميز فرنسا اجتماعياً واقتصادياً إلا بعدها. ويرجع ذلك إلى حسن العلاقة الذي تجلى في اجتماع الجمعية الأهلية في ٤ أغسطس بين نواب العامة ونوا الأشراف والكنيسة لم يلبث طويلاً، وسرعان ما حل الخصام محل الوثام نظراً لتضار المصالح بينهم، ولما عجز الأشراف عن مقاومة الثوار سواء أكان لك الحيلة أم بالقوة عمدوا إلى المهاجرة من فرنسا إلى الدول المجاورة لها كإنجلترا وبروسيا والنمسا لكي يألوا حكومات أوروبا الرجعية ضد فرنسا الثائرة، وكان مجهود أولئك المهاجرين في بث الدعوة ضد بلادهم من أكبر أسباب الحروب التي نشبت بين أوروبا وفرنسا إبان الثورة. ولذا كان طبعياً أن تعتمد حكومة فرنسا إلى محاربة الأشراف بكل الوسائل بعد أن أثبتوا خيانتهم للوطن وانضمامهم إلى جانب أعداء بلادهم، فقتلت منهم من لم يتمكن من الهرب واستولت على جميع أملاك الأشراف والكنيسة. وقضت ببيعها للمزارعين بأبسط الشروط، وذلك لكي تنتقم من أعداء الوطن وتعمل على تحسين حالة سكان الريف في وقت واحد.

وقد نجم عن ذلك أن ظهرت في فرنسا طبقة كبيرة من صغار الملاك كانت شديدة الاخلاص للثورة وعظيمة التمسك بنتائجها، لأنها حولت بؤسها نعيماً، وفقرها غنى، وشخطها قناعة ورضى، ولا ريب أن فرنسا جنت فوائد جليلة من انتشار الملكية الصغيرة فيها ويمكن تلخيصها فيما يأتي:

(أ) زيادة الانتاج الزراعي واتساع المساحة المزروعة، لأن المالك الصغير أكثر عناية باستثمار ارضه من المالك الكبير.

(ب) زيادة العدالة في توزيع الثروة الأهلية. لأن مكاسب الزراعة صارت من نصيب عدد كبير من السكان عد أن كانت محصورة في أيدي قليلة.

(ج) زيادة استقرار النظام الاجتماعي سبب رضا المزارعين عن حالتهم بدليل أنه على الرغم من تعدد الانقلابات السياسية في فرنسا في القرن التاسع عشر فإن نظامها الاجتماعي بقى ثاباً ومستقراً ولم يتغير بتغير الحالة السياسية.

(د) نمو الروح القومية وتحسن الروح المعنوية في الشعب، إذ أن امتلاك الفرد لجزء من ارض الوطن من

أوى العوامل لزيادة احترامه لنفسه واهتمامه بشئون بلاده التى أصبح يرتبط ها برابطة المصلحة المادية المشتركة، فضلاً عن انه يشبع غريزة قوية فى جميع الناس، هي غريزة الملكية.

ولا جرم أن انتشار الملكية الصغيرة يعتبر حق أجل الخدمات الاقتصادية التى أدتها الثورة لفرنسا.

٢- إلغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية: كانت الجمارك الداخلية من أكبر العقبات فى سبيل رواج التجارة فى البلاد وأدت الى اختلاف أسعار السلع فى الاقاليم المختلفة وانتشار التهريب واختلال الامن. ولذا كان إلغاؤها خدمة جلية للتجارة الداخلية التى أخذت تنتقل بلا عائق فى جميع أنحاء البلاد. وقد أكتفت فرنسا بوضع ضرائب جمركية معتدلة على حدودها الخارجية، وبذا كانت فى طليعة الدول المتبعة لحرية التجارة، مما أدى إلى نشاط تجارتها الخارجية نشاطاً واضحاً.

٣- إلغاء النقابات الطائفية وكل ما يحد من حرية العمل والعمال: أصدرت الجمعية الأهلية فى ١٤ يونيو سنة ١٧٩١ قانوناً لتنظيم التجارة والمهن الحرة، غير أن هذا القانون كان شديد الغلو فى تحظير الارتباطات بين العمال بعضهم وبعض، أو بينهم وبين أصحاب الأعمال، وذلك خشية أن تعود النقابات الطائفية الى الظهور. فصار مما يعاقب عليه قانوناً إضراب العمال أو رفض أصحاب العمل تشغيلهم إلا بشروط خاصة. ولم تعترف الحكومة الفرنسية بحق العمال فى تكوين النقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة ولو أدى ذلك إلى الاضراب، إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

٤- تعديل نظام الضرائب بتقرير مبدأ مساواة جميع الأفراد فى الخضوع لنظام الضرائب وإلغاء جميع ضرائب العصر القديم التى كانت مجحفة بالشعب مثل ضريبة العقار وضريبة الملح والقضاء على أغل الضرائب غير المباشرة التى احتملها الفقير والغنى على السواء كالضرائب الجمركية وأنواع الاحتكار، وأوجدت حكومة الثورة كثيراً من الضرائب المباشرة لكي تميز بين الغنى والفقير، مثال ذلك ضريبة العقار الثابت المقدار، وضريبة الدخل، وضريبة المهن التى يدفعها التجار والمشتغلون بالمهن الحرة.

وعلى الرغم من أن نظام الضرائب في فرنسا قد تعدل كثيراً في السنوات التالية إلا المبدأ الأساسي الذي اوجدته الثورة لم يتغير كثيراً، إذ بقيت الضرائب المباشرة أهم مورد لايراد الدولة بدلاً من الضرائب غير المباشرة.

الحالة الاقتصادية في ألمانيا في أوائل القرن التاسع عشر

التجارة: إن تاخر الحالة السياسية والاجتماعية في ألمانيا كان له أسوأ أثر في حالتها الاقتصادية، فإن كثرة الولايات المستقلة كانت عقبة كبيرة في سبيل رواج التجارة الداخلية، إذ كانت كل ولاية محاطة بحواجز جمركية عالية عاقت مرور التجارة منها وإليها، وكانت الولايات تختلف اختلافاً عظيماً فيما بينها في قوانينها وضرائبها وأنظمتها الخاصة بالتجارة والصناعة، مما أدى الى زيادة عرقلة التجارة وتقليل مقدارها وتكيليها بالأغلال الثقيلة. ولا ننسى ماكان يلاقية المسافرين والتجار من كثرة المتاعب والأخطار بسبب قلة الطرق البرية وعدم تمهيدها، وكثرة انتشار اللصوص والمجرمين فيها، وذلك فضلاً عن ضعف القوة الشرائية عند أكثرية السكان بسبب انتشار الفقر بينهم وانخفاض مستوى معيشتهم. ولذا كانت تجارة ألمانيا الداخلية ضئيلة وكاسدة، وكانت تجارتها الخارجية تبعاً لذلك لا تستحق الذكر.

الصناعة والزراعة: أما الصناعة فقد كانت يدوية وعظيمة التأخر بسبب شدة سيطرة النقابات الطائفية عليها وتدخل الحكومات المستمر في شئونها وفساد نظام الضرائب وفداحته. في حين أن الزراعة كانت في الخطا ط كبير على الرغم من كونها المنهية الرئيسية للسكان، لأن القيود الكثيرة على ملكية الارض واستبدالها، والجهل المخيم على طبقة المزارعين وسكان الريف عموماً لم يكن من العوامل المشجعة على تقدم الزراعة وحسن انتاجها. وبدلاً من أن يزيد رخاء طبقة صغرا المزارعين وبكثرت عدد افرادها بمرور الزمن فانها كانت في الخطا ط مستمر لتحول المالك الصغير الى عامل اجير وذلك بسبب شدة فقره وجهله وارتباك شؤونه المالية، أما في فرنسا فان تلك الطبقة كانت قبل الثورة في تزايد مطرد، وبعد ما قامت الثورة عظم شأنها وصارت من أهم الطبقات في المجتمع وأكثرها رضاء عن حالتها.

تأخر المدن: تأثرت مدن ألمانيا بكساد التجارة وتأخر الصناعة فنقص عدد سكانها واطمحل شأنها،

وكانت وقتئذ لاتضارع في الثروة والرفاهية ما كانت عليه في العصور الوسطى عندما قام اتحاد هنسا لتنظيم التجارة الأوربية وخدمتها. وقد تكون هذا الاتحاد في القرن الثاني عشر واشتمل على نحو تسعين مدينة كبيرة تقع في غرب المانيا وشمالها الغربي، وكذلك في الاراضي المنخفضة وسواحل بحر بلطيق. وكان الاتحاد يهيمن على تجارة شمال أوروبا في الأخشاب والفراء والحبوب، كما اشتغل بالتجارة مع الشرق عن طريق مصر والبندقية وجنوة، فلما اقفل طريق الشرق الأدنى ومصر بعد الفتح العثماني تحولت التجارة الى غرب أوروبا والى طريق رأس الرجاء الصالح، ولذا حل الكساد والخراب بمدن هذا الاتحاد كما حل بمدن ايطاليا، وزالت سطوتها ورخائها واصبحت أثراً بعد عين، وصار استقلال مدن المانيا في القرن الثامن عشر ومبانيها الجميلة وتحفها النفيسة مما لا يتفق مع ما وصلت إليه من الفقر والاضمحلال، ولا يقوم إلا بتذكير أهلها بعظمتهم التالدة وثروتهم البائدة.

ولعل حالة المانيا السيئة التي أوجزنا وصفها تحمل الانسان على الاعتقاد بأن المانيا كانت أحق من فرنسا بقيام الثورة فيها لكونها أكثر منها انحطاطاً واشد منها حاجة الى الاصلاح، ومع ذلك فقد بقيت المانيا هادئة عند ما اندعلت نار الثورة في فرنسا، بل كانت في طليعة الدول التي هاجمت فرنسا الثائرة وعملت على محاربة مبادئها الخطيرة بكل الوسائل، ويعلل عدم قيام الثورة في المانيا بالأسباب الآتية:

١ - اليأس من الاصلاح: لأن شدة تأخر ألمانيا دفعت بشعبها إلى اليأس من الاصلاح وإلى الرضوخ إلى حكم القضاء، في حين أن الشعب الفرنسي كان أكثر رقياً من الشعب الألماني، ولذا ضاق ذرعاً بما خضع له من القيود وكان عظيم الأمل في التخلص منها دفعة واحدة.

٢ - قوة الرجعية في المانيا لكثرة الولايات المستقلة فيها، مما أدى إلى عظم نفوذ الحكومات الرجعية وسهولة القضاء على كل ما ظهر من بوادر الثورة في أقاليمها الصغيرة. أما في فرنسا فان تركيز السلطة بأجمعها في يد الملك كان من العوامل المساعدة على قيام الثورة فيها ونجاحها، لأنه بعد أن تجرد الملك من سلطته لم تبق في البلاد قوة قادرة على الوقوف في وجه الاصلاح فكانت فرنسا في عهد النظام القديم تشبه إقليمياً يحرسه حصن واحد، فلما سقط هذا الحصن في أيدي الأعداء اضطر ذلك الاقليم الى التسليم وانهار النظام من اساسه. أما في ألمانيا فقد كان للنظام القديم معاقل كثيرة، إذا سقط أحدها ثبت الأخرى او تقدمت لانقاذه، هذا فضلاً عن أن أعداء هذا النظام

في فرنسا كانوا أمة بأسرها، أما في ألمانيا فكانوا فصائل صغيرة متخاذلة بسبب عدم اتحاد قوتها وقيادتها.

٣- **ضعف الطبقة المتوسطة في ألمانيا بعكس حالها في فرنسا،** فان أكثرية سكان الريف في ألمانيا كانت خاضعة لنظام العبودية، أما سكان المدن فقد انقسموا بين كبار التجار وطبقة العمال المأجورين، ولم تكن لهم صلة كبيرة بسكان الريف أو بسكان المدن الأخرى. ولذا حرمت ألمانيا من الطبقة التي كان في مقدورها فهم الآراء الحديثة أو تولي قيادة الطبقات الفقيرة نحو الإصلاح، وقد رأينا فيما سبق كيف كانت الطبقة المتوسطة في فرنسا المعمول الرئيسي في هدم النظام القديم، فهي التي عضدت الحركة الفكرية الجديدة ونشرت مبادئها بين جميع الطبقات، وهي التي تصدرت زعامة الثورة وقادت جماهير العامة نحو النصر.

٤- **ضعف الحركة الفكرية:** ظهرت في ألمانيا في خلال القرن الثامن عشر حركة فكرية جديدة كانت كثيرة الشبه بالحركة المعاصرة لها في فرنسا: وكان على راس تلك الحركة الكتاب والشعراء الخالدو الذكر مثل (جوته) و(شيلر) و(لنسج) وقد نجحت تلك الحركة في إيجاد نهضة كبيرة في ألمانيا، وإيقاظ الروح القومية الخاملة في شعبها، غير أن العوامل التي حملت ألمانيا على الخضوع لحالتها السيئة، ومنعتها من الثورة في وجه الفقر والاستبداد، أدت أيضاً إلى ضعف الحركة الفكرية فيها بالنسبة إلى ماكانت عليه من الأهمية في فرنسا.

ومع ذلك فقد كانت ألمانيا في مستهل القرن التاسع عشر تستقبل فجر عصر خطير من الإصلاح لم يترك ناحية من نواحي الحياة فيها إلا غيرها تغييراً جوهرياً. ولكن هذا الإصلاح لم يحدث كنتيجة لظروف داخلية معينة، كما كان الحال في فرنسا، بل كنتيجة لظروف السياسة الخارجية، بعد أن انتهت الثورة في فرنسا ويزغ نجم نابليون.

إخضاع نابليون لبروسيا

كانت بروسيا من أهم الدول التي تآلفت فيما بينها لمحاربة الثورة الفرنسية بعد ظهورها، ولكنها أخذت تنسحب تدريجياً من موقفها العدائي نحو فرنسا بسبب ضعف حكومتها وكثرة ترددها، ولما أظهرته فرنسا من قوة الشكيمة والمهارة الحربية الفائقة. غير أن انتصارات نابليون العديدة على النمسا

واستيلائه على أغلب ولايات ألمانيا الغربية أدى إلى إخراج بروسيا وإيغار صدرها نحوه، ولذا أعلنت عليه الحرب في أواخر سبتمبر سنة ١٨٠٦، وكانت عظيمة الثقة بالنصر نظراً لما اكتسبت جيوشها من السمعة المجيدة والانتصارات العديدة في عهد فردريك الأكبر.

غير أن نابليون تمكن من القضاء على الجيوش البروسية قضاء سريعاً وحاسماً في معركتي (إيننا) و (اورستاد) في شهر أكتوبر من تلك السنة، وبعد أسبوع واحد دخل ظافراً في برلين، ولم تلبث أن سلمت له جميع معاقل بروسيا دون أن تحاول الدفاع عن نفسها، ثم هرب ملك بروسيا إلى الحدود الشرقية وترك بلاده مرتمية تحت قدمي نابليون، وصار يحق لهذا أن يقول: "إن جيوش بروسيا قد تلاشت كضباب الخريف أمام الشمس المشرقة، وزالت بروسيا نفسها من الوجود".

وقد تمكن نابليون بعد قليل من التغلب على الجيوش الروسية التي كانت متحالفة مع بروسيا، وعقد بالاتفاق مع قيصر روسيا معاهدة (تلس) في ٧ يوليو سنة ١٨٠٧، وبهذه المعاهدة بلغ نابليون ذروة المجد، كما بلغت بروسيا أسفل درجات الحضيض، إذا اقتطع منها نحو نصف مساحتها فتحوّلت أملاكها في بولندا إلى دوقية وارسو وصار يحكمها ملك سكسونيا الذي كان خليفاً لنابليون، وتكونت من أملاك بروسيا غربي نهر الألب مملكة وستفاليا وجلس على عرشها أخو نابليون، ثم ضمت الأراضي الألمانية الواقعة غربي نهر الرين إلى فرنسا مباشرة. ولم يكتف نابليون بذلك، بل إنه أمعن في إهانة بروسيا وإذلالها، فبقيت الجيوش الفرنسية تحتلها إلى أن يتم دفع غرامة كبيرة وغير محدودة المقدار.

سببت تلك الصدمات المتتالية ذهول الشعب البروسي، وافقدته رشده في بداية الأمر، ولكن سرعان ما تحول الذهول إلى سخط عام على النظام القائم، وعزيمة جبارة لتخليص البلاد من ورطتها وإزالة وصمة العار التي لحقت بها، إذ تبين للرأي العام أن ضعف بروسيا وهزيمتها لم يكونا نتيجة خور الشعب وضمحلالة، بل نشأ عن عجز الملك وسوء تديره، وعن فساد نظام الجيش وضعف قيادته، مع أن الجيش كان معقد آمال الشعب ومصدر فخاره.

وقد بذلت بروسيا مجهوداً شاقاً في إصلاح شئونها ونجحت نجاحاً فائقاً في التخلص من ملامتها في أقصر وقت، مما حمل نابليون فيما بعد على التصريح بأن أكبر غلطاته أنه وقت سيطرته على بروسيا لم يعزل ملكها ويقضي عليها قضيلاً مبرماً. وعسير علينا أن نعتقد بأن مثل تلك الخطط العنيفة كان من شأنها أن تحول دون نهضة بروسيا واستردادها لقوتها، وذلك نظراً لظهور الروح القومية بين شعبها، وما اتصف به من صلابة الخلق وقوة الشكيمة. وقد وصف الأستاذ "هندرسن" نهضة بروسيا العجيبة بالعبارة الآتية بعد "أن جرحت كرامة بروسيا ومزقت أملاكها، وبعد أن سقط النقاب فجأة عن الفساد المتغلغل في أنظمتها القديمة، وزالت ثقته في قادتها المجر بين وساستها المحنكين، وبينما كان جيش فرنسي مكون من ١٥٠.٠٠٠ مقاتل يحتل بلادها، ويتربص للفتك بها، وبينما كانت البلاد تحتل غرامة حربية تتزايد في مقدارها كلما سددت أقساطها، إذا ببروسيا تنهض من الحضيض، وتتخلص من الأوحال التي تردت فيها وعلقت بها، وتكون لنفسها جيشاً جديداً ونظامها جديداً للحكومة، ثم لم تكتف باسترداد كل ما فقدت بل مهدت لنفسها ولألمانيا المتحدة الطريق إلى مراتب من العز والرفعة لم تحلم بها من قبل".

الإصلاح في بروسيا

كان من حسن التوفيق أن بروسيا وقت محتتها وجدت الزعماء الذين استطاعوا إقالة عثرتها وفك عقالها وإرشادها إلى طريق الخلاص والإصلاح إذ أنه على الرغم من المثل القائل، بأن الشدائد تخلق الرجال، فإن من مآسى التاريخ أن كثيراً من الدول لم تجد من ينقذها ويأخذ بناصرتها عند ما اشتد الكرب وعظم الخطب. ولكن بروسيا وجدت وقتئذ كثيرين من الزعماء الذين اخلصوا في خدمتها واحسنوا قيادتها. ولعل أعلاهم كعباً وأجدرهم بالذكر والتقدير الزعيمان الكبيران (فيخته) و(شتاين) وقد كان كل منهما يختلف عن الآخر في مواهبه ووسائله لخدمة بلاده، ومع ذلك اشتركا في شرف انقاذ الوطن، وليس من الميسور تفضيل أحدهما على الآخر. وذلك لأن "فيخته" كان الخطيب المفوه، والكاتب العبقري والمفكر القدير الذي أيقظ روح الشعب، وأثار حميته، وأعاد إليه ثقته بنفسه، في حين أن "شتاين" كان الإداري الحازم والسياسي البارع الذي سهر على تنفيذ الإصلاح من ناحيته العملية وقضى - على أكبر مواقع الضعف في إدارة الحكومة.

وفي أواخر سنة ١٨٠٧ بينما كانت الجيوش الفرنسية لا تزال محتلة برلين قام "فيخته" بالقاء سلسلة من المحاضرات العامة لشرح لمواطنيه المبادئ السامية التي يجب أن يسترشد بها الفرد في تنفيذ واجباته الوطنية والاجتماعية وبين أن الأناية والانقسام أس المصائب التي انتابت ألمانيا وأضعفتها، ثم حث على ضرورة نشر التعليم العام وإزالة الفوارق بين الطبقات، الى غير ذلك من الاصلاحات المفيدة. وقد امتازت محاضراته ببلاغة العبارة وجلائها، وكثرة استشهاده بأمثلة عديدة من الدين والتاريخ والفلسفة، ولذا كانت مثيرة للنفوس، محركة للقلوب، فدبت في الناس روح جديدة، وتنبهوا من غفلتهم، واجمعوا كلمتهم على المطالبة بالإصلاح.

أما "شتاين" فانه بعد ان خبر أغلب أعمال الحكومة في السلكين الإداري والسياسي، صار وزيراً للتجارة سنة ١٨٠٤ ونجح في اثناء وزارته في إلغاء الجمارك الداخلية في بروسيا وإدخال كثير من الاصلاحات الضرورية للبلاد. ولكنه عندما حلت كارثة إيننا رفض الاشتراك في الوزارة بعد تعديلها بسبب عدم موافقة الملك على تقليل نفوذ حاشيته، وهو النفوذ الذي كان غير متفق مع عدم مسئوليتها عن إدارة شئون الحكومة. ولكن لم تمض ستة شهور حتى اضطر الملك الى استدعائه للانتفاع بخبرته الواسعة وسياسته الحكيمة، فتولى "شتاين" رئاسة الوزارة في ٤ أكتوبر سنة ١٨٠٧ وهو متمتع بسلطة واسعة غير محدودة.

اصلاحات شتاين

ام تعمّر وزارة "شتاين" طويلاً لأن الاصلاحات العديدة التي أدخلها في عام واحد أثارت مخاوف نابليون، ولذا أرغم ملك بروسيا على إقالتها، ولكن هذه الفترة على قصرها كانت كافية لاجداث تغيير جوهرى في حالة بروسيا من جميع الوجوه. ويرجع ذلك إلى أن شتاين كان أول سياسى ألماني قبل "بسمارك" اعتقد بإمكان توحيد ألمانيا سياسياً/ ورأى ضرورة العمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل، كما أنه سعى الى تحويل بروسيا من مملكة مستبدة الى مملكة دستورية تقوم فيها الحكومة على أساس المسئولية الوزارية والإدارية الصالحة للنزمية. غير أن الوقت والظروف لم تسمح له بتنفيذ خطته، ولذا اكتفى بوضع الاصلاحات الآتية:

١ - توسيع سلطة الوزارة: صدر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٠٨ مرسوم بتعديل مظام الحكم في بروسيا، فأصبح لتلك المملكة مجلس من الوزراء تمتع بسلطة واسعة، وبذلك تحددت سلطة الملك وقضى على نفوذه حاشيته، وصارت الوزارة قادرة على تنفيذ ما ارتأت من وجوه الاصلاح من غير هوادة ومن غير ان تلقى مقاومة جديدة.

٢ - نشر اللامركزية في إدارة الحكومة: كانت سياسة المركزية من اكبر أسباب الضعف بروسيا، ولهذا اصدر "شتاين" في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٠٧ قانوناً بتنظيم المجالس البلدية والمحلية في بروسيا، وبالغاء سلطة الأشراف على المدن والقرى التى زاد عدد سكانها على ٨٠٠ نسمة، وصار من حق تلك وكذلك الهيمنة على نظام الملكية الزراعية والتعليم والأمن العام، على أن تكتفى الحكومة بالأشراف على أعمال تلك المجالس دون التدخل المباشر في شؤونها. وكان شتاين مزماً توسيع هذا النظام لكي يشمل جميع الأقاليم الريفية ولكن الوقت لم يسمح بذلك. ولا ريب في ان قانون سنة ١٨٠٧ كان الأساس الذى قامت عليه الإدارة الداخلية في بروسيا فيما بعد.

٣ - نشر الروح الدستورية: كان الغرض الأول من اتباع نظام اللامركزية تعويد الشعب على حكم نفسه، ونشر الروح الدستورية بين افراده، وهى الروح التى بدونها يتعطل النظام الدستورى وتفسد إدارته. والمقصود بالروح الدستورية مجموعة من الصفات والفضائل التى تتعارض مع طبيعة الانسان، ولذا يصعب اكتسابها وضمان بقائها إلا بعد مران طويل، وأهم تلك الصفات هى: احترام حرية الرأى والخضوع لرأى الأغلبية ورعاية الأغلبية للأقلية والاعتراف بمبدأ تقسيم السلطات. وقد رأى "شتاين" كما يرى كثيرون غيره من المفكرين أن أحسن تمهيد لقيام النظام الدستورى هو تكوين الروح الدستورية في الشعب وذلك بتعويده على حكم نفسه في دوائر محلية ضيقة، ثم بعد ذلك يتدرج هذا النظام حتى يشترك الشعب في حكم البلاد بأجمعها، بدلاً من اتباع عكس هذه الطريقة كما فعلت بعض الدول الأخرى.

٤ - إلغاء النظام الاقطاعى: لكي يتمتع الشعب بيا هو أهل له من الحرية والرفاهية، وقد تم ذلك بقانون صدر في أكتوبر سنة ١٨٠٧، ولا ري في أن هذا الاصلاح كان اجل خدمات "شتاين" لبروسيا، وقد نتج عن هذا القانون:

(أ) إلغاء العبودية والسخرة وكل ما يحيد من حرية الفرد.

(ب) إلغاء جميع القيود الخاصة بامتلاك الاراضى وبيعها وتأجيرها

(ج) إلغاء جميع النتائج السيئة الناجمة عن نظام الطبقات، فأصبح الشريف حراً في الاشتغال بما يشتغل به سكان المدن، وصار المزارع قادراً على ان يرتقى إلى مرتبة سكان المدن بل إلى مرتبة الأشراف.

وبعد انتهاء عصر "شتاين اتبع خلفه الوزير (هاردنبرج) سياسته في الإصلاح، وصادر في ١٤ سبتمبر سنة ١٨١١ قانوناً نضى بامتلاك المزارعين للأراضي التي في حوزتهم على شريطة ان يتحفظ الاشراف بثلاث تلك الأراضي في مقابل نزولهم عن حقوقهم الاقطاعية القديمة.

وقد لقيت هذه الاصلاحات الخطيرة مقاومة كبيرة من جانب الأشراف ولكن الحكومة تمكنت من التغلب على ذلك بسبب اعتمادها على قوة الرأي العام، وعلى حرج مركز الأمة الذي استلزم ضرورة الهدوء والتعاون والتضحية من جميع الأفراد. هذا فضلاً عن انتشار العقيدة بأن بروسيا لن تستطيع طرد الفرنسيين من بلادها إلا إذا تحسنت إدارتها وارتفعت الروح المعنوية في شعبها.

وبهذه الوسائل نجحت بروسيا في سنوات قلائل في التمتع بأهم الاصلاحات التي أوجدتها الثورة في فرنسا، كالتخلص من مساوئ نظام الطبقات والقيود الاقطاعية الخ. وكان ذلك بفضل حكومة مستبدة متتورة عرفت كيف تستغل محنة البلاد السياسية ويقظة الرأي العام، فأدخلت كثيراً من الاصلاحات الجوهرية دون أن تستخدم وسائل العنف وإراقة الدماء كما فعلت فرنسا.

الاصلاحات الفرنسية في ألمانيا

لم تتمتع بروسيا وحدها بالاصلاح في ذلك الوقت، بل شاركتها في ذلك كل ألمانيا، غير ان الاصلاح في بروسيا تم بسبب ظروفها الداخلية وبمجهود حكومتها المستبدة، في حين أن الاصلاح في بقية ألمانيا نتج عن تاثير العوامل الخارجية. فان نابليون فرض ذلك الاصلاح على الأقاليم الألمانية التي وقعت في يده او بقيت موالية له. وتم ذلك على النحو الآتي:

١ - الأراضي الواقعة غربي الرين: كانت تلك الأراضي اكثر أجزاء ألمانيا ارتباطاً بفرنسا وتأثيراً بأنظمتها الجديدة، نظراً لمتاخمتها لفرنسا ولخضوعها لها منذ عهد الثورة. وقد ضم نابليون تلك الأراضي نهائياً

الى فرنسا فصارت حتى سنة ١٨١٤ مكونة لاربع مقاطعات فرنسية، ولهذا دخلت فيها جميع الاصلاحات الفرنسية دفعة واحدة. وقد رحب سكان تلك الاقاليم بالحكم الفرنسى لأنه حررهم من الخضوع للأشراف والكنيسة وجعلهم ناعمين بمزايا المساواة الحقيقية، ولذا نشأت بينهم، كما فى فرنسا، طبقة كبيرة من صغار الملاك، فتقدمت الزراعة، وارتفع مستوى المعيشة بين السكان، وكذلك انتعشت الصناعة وراجت التجارة بسبب تحررها من القيود التى كانت رازحة تحتها، ولتمتعها بإدارة حكومية حازمة وعادلة.

٢- دوقية (برج): أنشأ نابليون تلك الدوقية على نهر الرين الأدنى لأغراض حربية، وأدخل فيها كثيراً من الاصلاحات الهامة كقانون نابليون ونظام الضرائب الفرنسى، وكذلك العملة والمقاييس والمكايل الفرنسية، وأزيلت القيود التى منعت سكان المدن من امتلاك الاراضى الزراعية، وألغيت الجمارك الداخلية والنقابات الطائفية، وبدئ العمل فى كثير من المشاريع العامة المفيدة.

٣- مملكة وستفاليا: كانت تلك المملكة أهم الوحدات السياسية التى اوجدها نابليون فى ألمانيا، وقد أدخل فيها نظام الحكم النيابى وقانون نابليون، ونظام المحلفين عند نظر الجنايات، وكذلك فرض عليها نظام الحكم الادارى فى فرنسا وقتئذ، هذا فضلاً عن إلغاء العبودية وجميع القيود الاقطاعية وامتيازات الاشراف.

٤- دوقية وارسو: تألفت هذه الدوقية من الأملاك التى استحوذت عليها بروسيا عند تقسيم بولندة، واصبحت خاضعة لملك سكسونيا، ولذا لم تكن تحت سيطرة فرنسا مباشرة. وقد ادخلت فيها اكثر الاصلاحات السابقة كإلغاء العبودية، وتحقيق المساواة امام القانون، والعناية بنشر التعليم العام. غير أن الاصلاحات كانت أقل ظهوراً منها فى الاقاليم السابقة لكونها أقرب الى الناحية النظرية منها الى الناحية العملية، إذ أن سكان تلك الدوقية لم يكونوا من الجنس الجرمانى بل من الجنس الصقالى.

٥- الولايات الموالية لنابليون: كانت بقية الأجزاء ألمانيا عدا ما سبق مؤلفة من ولايات مستقلة داخلياً مثل بفاريا وورتنبرج وسكسونيا، ولم تجسر حكوماتها الرجعية على مخالفة نابليون بل رغبت فى إرضائه والتقرب إليه باتباع سنة الاصلاح التى كان ميالاً إليها، وبذا انتشرت أغلب الاصلاحات السابقة فى تلك الولايات، ولكنها لم تبلغ من العمق والثبات ما بلغته فى بروسيا أو الأقاليم الخاضعة لفرنسا.

وبالجملة فإن حالة ألمانيا السياسية والاجتماعية تحسنت كثيراً في ذلك العهد بفضل نفوذ نابليون، سواء أكان ذلك مباشرة أم بطريقة غير مباشرة. غير أن فوائد تلك الإصلاحات ولا سيما في خارج حدود بروسيا، لم تظهر على حقيقتها وقتئذ بسبب كثرة الحروب القائمة وما استلزمته من التعسف في جمع الضرائب ومعاملة الشعب.

وبعد أن دلت دولة نابليون وتحررت الأراضي الألمانية من الحكم الفرنسي حاول الأشراف والحكومات الرجعية إلغاء تلك الإصلاحات وإعادة الحالة إلى ماكانت عليه قبل ذلك، ولكنهم لم يفلحوا بسبب قوة تمسك الرأي العام بها، ومن هنا نشأت أهمية تلك الإصلاحات من الوجهة التاريخية. ويستدل على ذلك من أنه سنة ١٩٠٠ عندما كانت الأمبراطورية الألمانية بصدد وضع قانون مدنى جديد، واتضح أن نحو ١٧٪ من مجموع سكانها البالغ عددهم نحو ٥٠ مليوناً مازالوا خاضعين للقانون الفرنسى.

على أن الأقاليم الألمانية الواقعة في حوض الرين كانت أكثر نجاحاً من غيرها في الاحتفاظ بما اكتسبه من الإصلاحات الكثيرة، وذلك لأن طول مدة خضوعها للحكم الفرنسى أدى إلى تأصل تلك الإصلاحات فيها وشدة تمسك أهلها بها. ولذا بقيت تلك الأقاليم في خلال القرن التاسع عشر نموذجاً لبقية أجزاء ألمانيا وقدوة لها في الإصلاح.

الحالة الاقتصادية في إنجلترا في القرن الثامن عشر

كانت إنجلترا من الناحية الاقتصادية ممتازة عن بقية دول أوروبا بالميزات الآتية:

انتشار الرخاء بين جميع الطبقات بسبب وفرة الانتاج الزراعى والصناعى وارتفاع أجور العمال، وانخفاض الأثمان، ولذا كان خبز القمح هو الغذاء الرئيسى للفقراء في إنجلترا، في حين كان الفقراء في أوروبا يقتاتون من خير الشيلم لرخصة، ولعل هذا هو السبب في أن أوروبا كانت أكثر تعرضاً للمجاعات من إنجلترا، لأنه كلما قل محصول الشيلم عجز الفقراء عن الحصول على غذائهم لعدم وجود ما هو

أرخص منه، أما في انجلترا فانه إذا أصيب محصول القمح بالنقص استطاع السكان أن يقتاتوا بما هو أرخص منه من الحبوب الأخرى.

وقد بدأ الرخاء في انجلترا منذ القرن الرابع عشر بعد ما أصيب البلاد سنة ١٣٤٨ بوباء عظيم يسمى الطاعون الخطير فانه قضى على نحو ربع السكان ولهذا قلت الأيدى العاملة وارتفعت أجور العمال تبعاً لذلك، في حين أن أسعار الغلات الزراعية لم تزد كثيراً، لأن أجور العمال لا تعتبر من العناصر الهامة في مصاريف الانتاج الزراعى وفي تحديد أثمان المزروعات، بعكس المصنوعات فان أثمانها تتأثر كثيراً بما يطرأ على أجور العمال من زيادة أو نقص. ونتج عن ذلك أن زادت القوة الشرائية للطبقات الفقيرة في انجلترا بسبب زيادة الأجور وعدم زيادة أسعار المأكولات، بينما ساءت حالة الطبقات الغنية نسبياً نظراً لزيادة مصاريف الانتاج الزراعى وعدم زيادة المكاسب الزراعية.

وقد حاول كبار الملاك أن يجرموا طبقات العمال والمستأجرين من المكاسب التى حصلوا عليها بعد الطاعون الخطير، وأن يعيدوا مستوى الأجور إلى ماكان عليه من الانخفاض، ولكنهم اصطدموا بشورة المزارعين التى قامت فى كل أنحاء انجلترا سنة ١٣٨١ وانتهت بتسليم كبار الملاك بمطالب العمال الزراعيين، فأخذت حالة هؤلاء، فى التحسن المطرد منذ ذلك الوقت. ولا ريب فى أن لشورة المزارعين أهمية تاريخية واقتصادية كبيرة فى انجلترا، لأنها كانت أول مظهر لشعور العمال بقوة اتحادهم وبأهميتهم كعنصر من عناصر الانتاج الاقتصادى، ولأنها ضمنت للطبقات الفقيرة فى انجلترا ما اكتسبته من مغانم، وشجعتهم على أن يطمعوا فى المزيد منها.

"أن ارتفاع أجور العمال ورخص أسعار حاجيات المعيشة قد جعل العمال أكثر رقياً فى مسكنهم وغذائهم وملبسهم من صغار الملاك الزراعيين فى بقية الدول الأوربية" وذكر (آدم سميث) فى كتابه الشهير (ثروة الأمم) " أن انخفاض الأسعار لم يكن مقصوداً على الحبوب فحسب، بل شمل عدداً كبيراً من السلع حتى أن الطبقات العاملة والفقيرة استطاعت ان تحصل على غذاء صحى ومتنوع". وعندما انتهت حرب السنوات السبع سنة ١٧٦٣ وعاد الى انجلترا نحو مائة الف محارب ليبحثوا عن العمل والرزق فى بلادهم شهد "آدم سميث" فى موضع آخر من كتابه " بأن الظروف الاجتماعية

والاقتصادية كانت من التقدم والاستقرار بدرجة أنها لم تتعرض إلى انقلاب أو أزمة خطيرة بسبب ذلك".

كثرة صغار الملاك والمزارعين، بينما كانت الدول الأوروبية في القرن الثامن عشر- تشكو من اتساع املاك الاشراف والكنيسة وحرمان اكثرية سكان الريف من الملكية، بل ومن الحرية الشخصية أيضاً، كانت انجلترا تنعم بكثرة عدد صغار الملاك والمزارعين فيها، وما تبع ذلك من العدالة في توزيع الثروة الأهلية ورضاء سكان الريف عن حالتهم، وقد كان نحو ربع الاراضى الزراعية في انجلترا في القرن الثامن عشر- ملكاً لصغار المزارعين الذين اشتغلوا لحسابهم الخاص، وكان عددهم من اسراتهم يبلغ نحو ربع سكان الريف.

ويعلل تحول الملكية الزراعية في انجلترا من كبيرة الى صغيرة بما سبقت الإشارة اليه من أن الاشراف الذين كانوا مالكين اكثر اراضى انجلترا في العصور الوسطى، كانوا في حاجة مستمرة إلى المال لمتابعة حروبهم الداخلية، وقد رحبوا بتحرير سكان الريف من قيودهم الاقطاعية، ومنحوا املاكهم إلى صغار المزارعين في مقابل ما حصلوا عليه منهم من الضرائب النقدية. فلما حدث الطاعون الخطير سنة ١٣٤٨ أصبح موقف الاشراف وكبار المزارعين حرجاً بسبب زيادة مصاريف الانتاج الزراعي وعدم زيادة مكاسب الزراعة، واصبحوا مضطرين إلى اتباع إحدى الوسائل الآتية وهى:

- قبول تخفيض في قيمة الايجارات الزراعية
 - ممارسة الزراعة بأنفسهم والاستغناء عن نظام الايجار
 - التسليم بقوة الظروف القاهرة والانسحاب من الزراعة تدريجياً، وذلك ببيع املاكهم او تأجيرها.
- وقد فضلوا الطريقة الأخيرة لأن من شأنها ان تخلصهم من مشاغل عديدة، وتسمح لهم بتوظيف أموالهم في نواحى أخرى كترية الأغنام وبيع أصوافها ولحومها، أو الاشتغال بالصناعة والتجارة. وبهذه الوسيلة نشأت طبقة صغار الملاك والمستأجرين في انجلترا، وكانت تلك الطبقة لا تشعر بما كان كبار الملاك يشعرون به من فداحة مصاريف الانتاج الزراعي، لأن المزارع الصغير يستخدم أبناء اسرته (بدون اجر) في اعماله الزراعية.

وقد نشأ عن كثرة الملكية الصغيرة في انجلترا أن الزراعة كانت متقدمة وكثيرة المكاسب على الرغم من تأخر أنظمتها ووسائلها إذا قورنت بحالتها في القرن التاسع عشر، وكانت الزراعة وما صاحبها من تربية الأغنام ومن صناعات منزلية عديدة، المهنة الرئيسية لأكثرية السكان. ولذا كانت انجلترا تنتج كل حاجياتها الزراعية وكان كل سكانها يقيمون في الأقاليم الجنوبية والشرقية حيث تكثر السهول وتقل الأمطار نسبياً.

انتشار الصناعة وتقدمها

على الرغم من أن الزراعة كانت المهنة الرئيسية لأكثرية السكان في انجلترا في القرن الثامن عشر فقد كانت الصناعة في تقدم مطرد، وكانت أكثر رقياً منها في بقية الدول الأوروبية في ذلك العصر، ويعزى ذلك إلى الأسباب الآتية:

١ - توفر المواد الخام اللازمة للصناعة واهمها الصوف، فقد كانت انجلترا في العصور الوسطى أغنى دول أوروبا في الأنواع الجيدة من الصوف واشتغلت بتصديره إلى بلاد فلاندر التي تفوقت على غيرها من الدول في صناعة المنسوجات الصوفية. ولكن سرعان ما تعلمت انجلترا تلك الصناعة وشجعت مهاجرة البلجيكيين إليها إليها منذ عهد إدوارد الثالث في القرن الرابع عشر، واستمرت تلك الصناعة في تقدم حتى صارت أهم صناعات انجلترا ومنذ ذلك الوقت أخذت صادرات انجلترا من الصوف الخام تقل بقدر ما زادت صادراتها من المنسوجات الصوفية، وأخيراً أمتنع تصدير الصوف بتاتاً من تلك البلاد.

٢ - استقرار الحالة السياسية في انجلترا بعكس بقية الدول الأوروبية التي تعرضت منذ القرن السادس عشر إلى كثير من الاضطرابات السياسية وألوان الاضطهاد الديني مما أدى إلى تعطيل الانتاج الاقتصادي فيها، ويظهر ذلك جلياً من دراسة تاريخ الأراضي المنخفضة التي كانت خاضعة لحكم أسبانيا، والتي تعرضت بسبب انتشار الديانة البروتستانتية فيها لأشد أنواع الاضطهاد، لا سيما في عهد الحاكم الأسباني المشهور ألفا فان مدينة انفرس التي كانت أكبر مراكز الصناعة والتجارة في أوروبا في ذلك العصر تعرضت بأمره للنهب والسلب في سنة ١٥٦٧ وسنة ١٥٨٥، ولذا هاجر من تلك البلاد إلى انجلترا عدد كبير من الأغنياء والصناع، وصارت لندن منذ ذلك العهد أكبر مركز

تجارى في اوربا. ويتبين من ذلك أن ماخسرت بلجيكا واوربا في الصناعة عاد بالغنم الكبير على انجلترا في هذا الميدان.

٣- اتباع انجلترا للديانة البروتستانتية وانتشار روح الحرية والتسامح الدينى فيها اكثر منه في أية دولة اوربية اخرى. فان ذلك كان من العوامل الهامة في تقدم تلك الدولة اقتصادياً، بل في زيادة نفوذها سياسياً واتساع ممتلكاتها. وذلك لأن انجلترا كانت في أواخر العصور الوسطى وبعدها موئلاً للأجناس المضطهدة في اوربا، فأتى إليها اليهود منذ القرن الخادى عشر، وعملوا بها اشتهروا به من المهارة المالية المتوارثة على تموين الصناعة والتجارة برؤوس الأموال اللازمة لها. وأتى إليها الفلمنكيون (سكان فلاندر او بلجيكا) في القرن السادس عشر، وأسسوا فيها صناعات كثيرة كالأسلحة والساعات والقبعات، كما ضمنوا لانجلترا التفوق في صناعة المنسوجات الصوفية، وهي أقدم صناعات البلاد واهمها. وكذلك أتى إليها الهيوجنو بعد ما ألغى ملك فرنسا لويس الرابع عشر قرار نانت سنة ١٦٨٥، وهو القرار الذى ضمن لهم حرية الديانة والعمل في بلادهم. وقد كان الهيوجنو ابرع صناعة فرنسا واكثرهم تفناً ومهارة، وبلغ عدد من هاجر منهم الى انجلترا نحو ٥٠ الف نسمة وحملوا معهم رؤوس أموال تزيد على ثلاثة ملايين جنيهًا، وأدخلوا في انجلترا صناعات عديدة أهمها المنسوجات الحريرية والدنلا والزجاج والورق.

اما ما اكتسبته انجلترا سياسياً من اتباع الديانة البروتستانتية فأيته أن الأباطورية البريطانية تكونت في الغالب مما استولت عليه انجلترا من ممتلكات الدول الكاثوليكية مثل أسبانيا وفرنسا، فقد سبقت تلك الدول انجلترا في ميدان التجارة والاستعمار، وكان بينهما وبين انجلترا عداء مستحكم وحروب عديدة منذ عهد اليبابات في القرن السادس عشر إلى عهد نابليون في القرن التاسع عشر، وذلك بسبب تضارب المصلحة الاقتصادية والسياسية واختلاف المذاهب الدينية بينها وبين انجلترا، ولا يخفى ما كان للتعصب الدينى من السيطرة العظيمة على النفوس في ذلك العصر. ولذلك لم تكن اعمال القرصنة التى قامت بها انجلترا لمحاربة تجارة اسبانيا، والتى انتهت بالقضاء على تجارة تلك الدولة وعلى اكثر ممتلكاتها، لغرض زيادة ثروة انجلترا وتجارها فحسب، بل كانت لمعاكسة تلك الدولة الكاثوليكية واضعافها أيضاً.

٤- ضعف النقابات الطائفية: بسبب كثرة الصناعات المنزلية الريفية وانتقال الصناعات الكبيرة تدريجياً من المدن الى القرى المجاورة لها، لكى تكون خارجة عن قيود المجالس البلدية والنقابات الطائفية. وقد بينا فيما سبق أن صغار المزارعين عملوا على زيادة دخلهم بالاشتغال بالصناعات المنزلية

بمساعدة نسائهم وأولادهم، وبذلك صنعوا المنسوجات الصوفية البسيطة والصابون ومستخرجات الألبان وغير ذلك مما احتاجوا اليه أو امكن تصريفه في الأسواق المحلية الصغيرة. أما انتقال الصناعات الكبيرة من المدن إلى القرى فقد حدث منذ القرن السادس عشر عندما شعر أصحاب تلك الصناعات بأن قيود النقابات الطائفية صارت فادحة وبأن من مصلحتهم الخروج عن دوائر اختصاصها في المدن والانتقال بآلائهم وعمالهم إلى القرى القريبة منها. وبهذه الطريقة بدأت نهضة مراكز الصناعة الحديثة مثل منشستر وبولتن وليدز وهليفاكس. وقد حاول ملوك انجلترا في ذلك العهد مثل هنرى السابع وهنرى الثامن منع هذا الانتقال الصناعى فعملوا على تقليل امتيازات النقابات الطائفية وسلطتها وتحديد مراكز خاصة لكل صناعة معينة، ولكنهم لم يفلحوا في ذلك.

٥- ظهور نظام المصانع: اختلفت الصناعات القروية الجديدة اختلافاً كبيراً عن الصناعات المنزلية الريفية، ويصح اعتبارها نواة لنظام المصانع الذى ظهر في القرن التاسع عشر، وذلك لأنها كانت قائمة على النظام الرأسمالى، فكل صناعة كانت خاضعة لشخص واحد، هو الذى يملك رأس المال ويوظف العمال ويهيمن على كل شئون العمل ويعنى بتصريف الانتاج الصناعى في الأسواق. وكانت تلك الصناعات فضلاً عن حاجتها إلى رؤوس أموال كبيرة ولعدد كبير من العمال، تتبع مبدأ تقسيم العمل وكثرة الانتاج بعرض التجارة في كل أسواق الدولة بدلاً من تموين الأسواق المحلية فحسب.

ويتضح من ذلك عظم الشبه بين تلك الصناعات ونظام المصانع الذى نعرفه في الوقت الحاضر. غير أن تلك الصناعات على الرغم من قيامها على أساس النظام الرأسمالى، كانت لا تعرف الخصام المستحكم بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، وهو الخصام الذى يعتبر من أكبر المشاكل التى تعانىها الدول الصناعية الحديثة. وما ذلك إلا لأن صناعات انجلترا في ذلك العهد يدوية وصغيرة إذا قورنت بالصناعات الحالية، فكان نظام العمل يستلزم من صاحب رأس المال أن يشرف بنفسه على جميع شئون صناعته، ويتصل اتصالاً مباشراً بعماله، ولذا سهل التفاهم بينه وبينهم وحلت أسباب الشكوى قبل ان تستفحل وتؤدي الى الاصطدام وإضراب العمال.

رواج التجارة الداخلية والخارجية

كانت تجارة انجلترا الداخلية أكثر رواجاً منها في فرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر- بسبب عدم تعرضها للعقبات التي اعترضتها في هاتين الدولتين. فقد كانت انجلترا خلواً من الجمارك الداخلية نظراً لضعف نفوذ الاشراف وقوة نفوذ الحكومة المركزية، كما كانت هناك عوامل عديدة دعت الى رواج التجارة الداخلية كتقدم الزراعة وكثرة العناية بتربية الأغنام، وضعف النقابات الطائفية وانتشار الصناعات اليدوية. وقى الحق أنه لم يعق رواج تلك التجارة سوى رداء الطرق الداخلية سواء أكانت برية ان نهريه، وقلة الأمن فيها. ولذا كانت التجارة مقصورة على السلع الخفيفة الحمل والمرتفعة الثمن، وكانت في الغالب لا تتعدى دوائر ضيقة، مما أدى إلى قلة التجارة في الفحم نظراً لصعوبة نقله من مكان إلى آخر، وذلك على الرغم من أهميته للصناعة وللمعيشة في تلك البلاد الباردة وكان أكبر مصدر له في انجلترا هو مدينة نيوكاسل، بسبب وقوعها على البحر وسهولة نقل الفحم منها بالسفن إلى لندن وبقية الثغور الأخرى، وكذلك إلى المدن الواقعة على مجارى الأنهار الهامة.

ويستدل على أهمية التجارة الداخلية في انجلترا ورواجها بالنسبة لما كانت عليه في بقية الدول الأوروبية من كثرة الأسواق السنوية التي عقدت في انجلترا منذ القرن الحادى عشر، والتي كانت شديدة الشبه من حيث أهميتها بأسواق العرب في العصر الجاهلى. وأشهر تلك الأسواق هى سوق ونشسترى جنوب انجلترا، وسوق ستوربردج في شرقها على مقربة من كمبردج، وكانت تلك الأسواق تعقد عادة في شهر سبتمبر وتعرض فيها السلع المختلفة من كل أنحاء انجلترا ومن دول أوروبا الشمالية والغربية، وقد اختفظت بأهميتها حتى ظهرت السكك الحديدية وطرق المواصلات الحديثة فغيرت معالم التجارة الداخلية.

أما التجارة الخارجية فقد بدأت صغيرة في العصور الوسطى وكانت مقصورة على تبادل السلع بين انجلترا والدول الأوروبية القريبة منها لاسيما الأراضي المنخفضة. ثم نشطت التجارة نشاطاً كبيراً في القرن السادس عشر في عصر الملكة (اليسابات) واستمرت في تقدم مطرد حتى صارت انجلترا في القرن الثامن عشر أكثر دول العالم رواجاً في تجارتها الخارجية ويرجع ذلك التقدم السريع إلى ثلاثة أسباب:

(أ) تغيير أهمية موقع انجلترا الجغرافي بعد كشف امريكا سنة ١٤٩٢ وكشف طريق راس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨ ، فقد كانت انجلترا قبل ذلك واقعة على حافة العالم المتمدن فلم تستطع أن تساهم في تجارة الشرق بسبب بعدها براً وبحراً عن طريق التجارة المارة بمصر وبلاد الشرق الأدنى. ولهذا كانت مدن إيطاليا تحتكر تقريباً تلك التجارة الرابضة في العصور الوسطى. أما بعد كشف امريكا وطريق إفريقيا الجنوبية فان التجارة قد انتقلت إلى غرب أوروبا، وظهرت أهمية موقع انجلترا المتوسط بين أوروبا وامريكا. ولذا استطاعت تلك الدولة ان تدخل في ميدان المنافسة الشديدة لاكتساب الأسواق والمستعمرات.

(ب) براعة انجلترا في الأعمال البحرية بسبب طبيعة بلادها وسليقة شعبها، ولذا تمكنت على الرغم من فقرها وقلة سكانها من التغلب على الدول التي سبقتها في ميدان الكشف والاستعمار وأهمها أسبانيا وفرنسا.

(ج) اتساع أملاك انجلترا على حساب الدول المنافسة لها، فقد اشتبكت انجلترا من القرن السادس عشر- إلى القرن التاسع عشر، في حروب عديدة مع اسبانيا وفرنسا، وبذلك حصلت على امبراطوريتها الواسعة. وكان غرض انجلترا الرئيسى من تلك الحروب كسب المغانم التجارية، نظراً لانتشار العقيدة في تلك العصور بأن أضمن وسيلة لرواج التجارة هى احتكار الأسواق والقضاء على المنافسين فيها، ولا يتم إلا بالحرب.

ففى سنة ١٥٧٩ تحالفت انجلترا مع هولندا البروتستانتية ضد أسبانيا الكاثوليكية، فحصلت هولندا على جزائر الهند الشرقية (وتعتبر أندونيسيا أهم أجزائها) بينما حصلت انجلترا على عدة مستعمرات على الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية، وأهمها الأراضي التي تكونت منها مستعمرة فرجينا سنة ١٦٢٤، وقد انتعشت تجارة انجلترا كثيراً بسبب انتصارها على اسبانيا فتكونت فيها كثير من الشركات التجارية الكبيرة مثل شركة الهند الشرقية التي تألفت سنة ١٦٠٠ واتسعت في أعمالها ونفوذها حتى انتهت بضم الهند الى انجلترا سنة ١٨٥٨.

وفي سنة ١٦٥٥ استولت انجلترا على جزيرة جهايكما التي كانت تابعة لاسبانيا، وبذلك اكتسبت مركزاً هاماً للتجارة مع جزائر الهند الغربية. وفي نفس الوقت تحاربت انجلترا مع حليفها السابقة هولندا بسبب تضارب المصالح التجارية بينهما، واغتصبت منها سنة ١٦٦٤ مدينة نيو أمستردام (التي صارت مدينة نيويورك فيما بعد)، ومنذ ذلك الوقت ضعفت قوة هولندا البحرية بقدر ما زادت قوة انجلترا.

وعندما اتسع نفوذ لويس الرابع عشر ملك فرنسا وطمع في ضم أسبانيا إلى فرنسا حاربه انجلترا من سنة ١٧٠٢ إلى سنة ١٧١٣، ولما انتصرت عليه حصلت على جبل طارق (وهو مفتاح البحر الأبيض المتوسط) وعلى جزيرة نيوفوندلند وإقليم نوفا سكوشيا وأراضى خليج هدسن، وبذلك وضعت انجلترا أساس ممتلكاتها الواسعة في كندا.

وفي حرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣) عادت انجلترا بمساعدة بروسيا إلى محاربة فرنسا في عهد لويس الخامس عشر، ولما انتصرت عليها غنمت منها مغنم كبيرة إذا استولت على بقية أنحاء كندا وعلى إقليم فلوريدا وكل أراضى الولايات المتحدة الواقعة شرقي المسيسي، وصارت لانجلترا الكلمة العليا في الهند.

ولا جرم أن هذه العوامل الملائمة لتقدم تجارة انجلترا الخارجية لم تكن كافية وحدها لضمان ذلك التقدم، لو لم تكم صناعة انجلترا في ذلك العهد قد بلغت من الرقى درجة تسمح لها بتموين الأسواق العديدة التي اكتسبتها بما تحتاج إليه من السلع. وقد بينا فيما سبق كيف تقدمت صناعة انجلترا منذ القرن السابع عشر، وشرحنا العوامل التي ساعدت على ذلك، ولهذا كان اتساع الطلب على المصنوعات البريطانية من الأسباب الهامة التي حملت المخترعين وقتئذ على إعمال الفكر لتحسين وسائل الصناعة واستنباط الآلات التي تساعد على زيادة الانتاج ورخصة.

وقد نتج عن رواج تجارة انجلترا الخارجية ان تعددت في انجلترا الشركات التجارية القائمة على مبدأ احتكار التجارة في جهات مختلفة من الشرق والغرب وزاد نفوذ كبار التجار تبعاً لزيادة ثروتهم، حتى أن الملك جيمس الأول اوجد لقباً جديداً من ألقاب الأشراف وهو لقب (بارونت) وذلك لكي يرفع إلى

مرتبة الأشراف أولئك التجار الذين يتحفون به بهبة
مالية كبيرة.

ومما يشهد بسرعة تقدم التجارة الخارجية أنها كانت في عهد جيمس الأول تقدر بنحو ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنية سنوياً، وفي سنة ١٧٠٣ (أي بعد نحو ١٠٠ سنة) صارت تقدر بمقدار ٦.٥٥٢.٠٠٠ جنية، وفي سنة ١٧٦٠ بلغت ١٤.٥٠٠.٠٠٠ جنية. وكذلك تغيرت الأسواق التي اتجرت معها إنجلترا في هذه المدة تغيراً جوهرياً، فبعد أن كانت هولندة وفرنسا والبرتغال أكثر الدول تعاملًا مع إنجلترا في القرن الخامس عشر، صارت جل تجارة إنجلترا مع ممتلكاتها الجديدة.

والآن وقد استعرضنا حالة إنجلترا الاقتصادية في القرن الثامن عشر يجب أن لا يغرب عن البال أنه بعد منتصف ذلك القرم حدث في إنجلترا انقلاب خطير في الزراعة والصناعة أدى إلى تغير حالة البلاد الاقتصادية تغيراً كلياً. ونظراً لأهمية هذا الانقلاب وتشعب أسبابه ونتائجه راينا أن نفرده له أبحاثاً خاصة في الفصول التالية.

الزراعة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر

حدث فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر تغير بعيد المدى بليغ الآثار من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية، كان لا يقل فى خطورته عما حدث حينذاك فى فرنسا وألمانيا، غير أنه لم يرم إلى أغراض سياسية، ولم يكن نتيجة ثورة خطيرة مثل ما حدث فى فرنسا، ولا من ثمرات حكومة مستبدة متنورة، كما كان الحال فى بروسيا، وإنما حدث تدريجياً ومن تلقاء نفسه بسبب تهيئ ظروف اقتصادية معينة كانت لابد مؤدية الى نتائج طبيعية محتومة. وعلى الرغم من ان هذا التغير الهائل كان فى بادئ الامر اقتصادياً واجتماعياً بحثاً، فقد انتهى إلى نتائج سياسية خطيرة كتدعيم الديمقراطية، وتوسيع حق الانتخاب لمجلس النواب والمجالس البلدية وتعديل الدوائر الانتخابية، والقضاء على ما تبقى للاشراف من نفوذ أو حقوق إقطاعية.

وينقسم التغير الاقتصادى العظيم الذى حدث فى انجلترا فى هذا العصر إلى قسمين كبيرين:

١ - الثورة الصناعية.

٢ - الانقلاب الزراعى.

ويرتبط هذان القسمان بعضهما ببعض ارتباطاً تاريخياً واقتصادياً عظيماً، بحيث لا تصح دراسة أحدهما ولا يمكن الامام به وفهمه جيداً بدون دراسة الآخر واستيعابه. ومع ذلك فان هذا الارتباط الوثيق لم يمنع ان يكون لكل منهما خاص ونتاج مستقل عن الآخر. ويجب علينا فى البداية أن نحدد بالضبط معنى الثورة الصناعية والانقلاب الزراعى لكي لا يكون هناك محل للبس فيما بعد.

لا يقصد بالثورة الصناعية جميع التغيرات الاقتصادية التى حدثت فى أوروبا فى القرن الماضى، فان الثورة الفرنسية التى قامت من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٧٩٤، والاصلاح فى بروسيا الذى تم من سنة ١٨٠٧ الى سنة ١٨١٢، قد انتجا نتائج اقتصادية خطيرة، ذلك فان الثورة الصناعية لم تبدأ فى فرنسا إلا بعد سنة ١٨٢٥، ولم تبدأ فى بروسيا إلا بعد سنة ١٨٥٠، وإنما المقصود بالثورة الصناعية ما حدث من التغير العظيم فى وسائل الصناعة وظروفها بسبب المخترعات الكثيرة والتوسع فى استخدام الآلات البخارية القادرة على الانتاج الكبير. وكان من اهم نتائج ذلك التغير قيام نظام المصانع واحتشاد السكان

في المدن وقد حدثت تلك الثورة الصناعية في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وانتهت مرحلتها الاولى حوالى سنة ١٨٢٥ .

اما الانقلاب الزراعى الذى حدث في إنجلترا في نفس ذلك الوقت وفي بقية دول اوربا بعد ذلك، فان له معان تختلف باختلاف كل دولة ظهر فيها فالمقصود في إنجلترا ما يأتى:

- ١ - تزايد عدد الملكيات الكبيرة على حساب عدد الملكيات الصغيرة.
- ٢ - القضاء على الاراضى الشائعة التى انتفع منها صغار الملاك والمستأجرين، وتحديد الملكيات عموماً باقة الأسيجة حولها.
- ٣ - تحول كثير من صغار الملاك والمستأجرين إلى عمال زراعيين.
- ٤ - مهاجرة كثير من المشتغلين بالزراعة من الريف الى المدن للاشتغال بالصناعات الناشئة فيها.

حالة إنجلترا الزراعية قبيل الانقلاب الزراعى

لقد شرحنا فيما سبق حالة الزراعة في إنجلترا في القرن الثامن عشر، ولكي تفهم مغزى الانقلاب الزراعى ومداه نلخص تلك الحالة قبيل الانقلاب الزراعى فيما يأتى:

- ١ - كانت الزراعة المهنة الرئيسية للسكان والمورد الرئيسى للثروة الأهلية ويستدل على ذلك من البيان الآتى الذى يدل على حالة إنجلترا سنة ١٧٧٠ .

مجموع السكان	عدد المشتغلين بالزراعة	عدد المشتغلين بالصناعة	مجموع الدخل الاهلى	دخل المشتغلين بالزراعة	دخل المشتغلين بالصناعة
٨.٥٠٠.٠٠٠	٣.٦٠٠.٠٠٠	٣.٠٠٠.٠٠٠	١١٩.٥٠٠.٠٠٠	٦٦.٠٠٠.٠٠٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠

ويستنبط من ذلك ان الفرق البسيط (نحو نصف مليون) بين عدد المشتغلين بالزراعة وعدد المشتغلين بالصناعة كان يقابلة فرق كبير (يزيد على الضعف) بين دخل كل فريق منهما. ويعلل ذلك بأن أسعار الغلات الزراعية كانت مرتفعة ونتاجها كبيراً، في حين أن الانتاج الصناعى اليدوى كان صغيراً بالنسبة لعدد المشتغلين بالصناعة، وقد نجم عن ذلك ان إنجلترا كانت قادرة على انتاج جل حاجياتها الزراعية، ولم يبدأ اعتمادها على الواردات الزراعية الاجنبية إلا بعد سنة ١٧٩٢، اى عندما أخذ سكان المدن في التزايد السريع، وصار الطلب على الغلات الزراعية يفوق الانتاج المحلى.

- ٢- كانت الملكية الصغيرة منتشرة في أنحاء إنجلترا الزراعية، ولم تتغير أنظمة الزراعة ووسائلها وأنواع غلاتها عما كانت عليه في القرون السابقة وذلك من حيث كثرة الأعمال اليدوية، وقلة العناية بالصرف والتسميد، واتباع نظام الثلاثة حقول بدلاً من نظام الدورة الزراعية. وقد بدأت الملكية في التزايد تدريجياً في القرن الثامن عشر، ولكنها لم تبلغ ما بلغت فيما بعد من الكثرة والأهمية.
- ٣- كان سكان الريف ناعمين بدرجة من الرفة لم يعرفها أمثالهم في بقية الدول الأوروبية، لأن الزراعة لم تكن المورد الوحيد للرزق في الجهات الريفية بل صاحبها دائماً صناعات يدوية منزلية قام بها النساء والرجال في اوقات فراغهم وكان اغلب انتاج إنجلترا الصناعي في اوائل ذلك القرن مستخرجاً من تلك الصناعات الريفية.

حالة إنجلترا الزراعية بعد الانقلاب الزراعي

عندما انتهى الانقلاب الزراعي في إنجلترا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، تحسنت الزراعة تحسناً عظيماً في انتاجها ووسائلها وغلاتها ولكن ذلك التحسن لم يلبث طويلاً إذ تحولت حالة الزراعة في أواخر القرن إلى عكس ماكانت عليه من قبل، وذلك على النحو الآتي:

(أولاً) نقصت أهمية الزراعة وصارت الصناعة هي الأساس الاقتصادي لحياة الدولة. وعلى الرغم من ان الزراعة بقيت حتى اليوم اهم صناعة في إنجلترا، فقد نقص عدد المشتغلين بها إلى أقل من ١٠ / ١ من مجموع السكان وإن كانوا أكثر عدداً من المشتغلين بأية صناعة أخرى.

(ثانياً) زاد اعتماد إنجلترا على الواردات الزراعية الأجنبية، لأن ما سببه الانقلاب الزراعي من زيادة الانتاج كان غير متناسب مع الزيادة السريعة في عدد سكان المدن وما تبع ذلك من زيادة الطلب على الغلات الزراعية.

(ثالثاً) تغلبت الملكيات الكبيرة على الملكيات الصغيرة حتى صارت إنجلترا أقل دول العالم في الملكية الصغيرة بالنسبة الى عدد المشتغلين بالزراعة فيها.

(رابعاً) ساءت حالة أهل الريف عموماً بسبب القضاء على الصناعات المنزلية ومهارة أغلب صغار الملاك والمستأجرين الى المدن أون تحولهم الى عمال زراعيين، مما الى نقص سكان الريف في العدد وفي الثروة

والرفاهية.

ويظهر من ذلك السبب في تسمية الانقلاب الزراعى بهذا الاسم، كما يتبين كيف هذا الانقلاب مبغوضاً من عامة المشتغلين بالزراعة بسبب الاضرار البليغة التى ألحقها بهم والتى كانوا عاجزين عن مقاومتها.

أسباب الانقلاب الزراعى وتطوره

أن تجميع رؤوس الاموال الكبيرة فى أنجلترا بسبب طول ممارستها للتجارة منذ القرن السادس عشر، وتمتع كبار الملاك الزراعيين دون غيرهم بالجواهر النفوذ فى المجتمع، دفع كبار الاغنياء من التجار والصناع الى توجيه بعض ثروتهم الى شراء الاراضى الزراعية لكى يصبحوا بذلك من فريق كبار الملاك، وينعموا بما نعم به هؤلاء من نفوذ سياسى واحترام المجتمع لهم. وقد كانت أنجلترا حتى القرن التاسع عشر مشابهة لبقية الدول الزراعية من حيث تمجيدها للاهمال الزراعية دون غيرها من وسائل الكسب، فكانت كراهة الفرد فيها تقاس بقدر ما يملكه من الضياع الواسعة، كما كان الاشتغال بالتجارة والصناعة مرغوباً عنه لاعتقاد الناس بأن تلقى المهن لا تتفق مع نبل المحتد وسمو الاخلاق، مهما أصاب المشتغلين بها من النجاح والثروة. فلا غرابة أذن فى أن الاغنياء سعوا الى تحقيق أطماعهم الاجتماعية والسياسية باتباع الوسيلة الوحيدة الموصلة الى ذلك، وهى أمتلاك الاراضى الواسعة والاشتغال بالزراعة. ولذا أخذت الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى التحول الى النظام الرأسمالى، كما تحولت الصناعة والتجارة اليه فى القرن السابق. على أن المساواة بين كبار التجار والصناع وبين كبار الملاك لم تتحقق الا منذ منتصف القرن التاسع عشر، أى بعد أن أستتبت قدم الصناعة فى أنجلترا وتبين للجمهور ما درته على المشتغلين بها من الثروة الطائلة، وما جنته البلاد منها من الفوائد الجليلة.

وتضح من ذلك أن الزراعة أخذت تتغير تدريجاً تغيراً جوهرياً فى نفس الوقت الذى كانت فيه الرأسمالية تتوسع فى سيطرتها على الصناعة والتجارة، وتزيد فى نفوذها فى المجتمع وفى عالم السياسة. ولا جرم أن توظيف رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة يؤدى الى نفس النتائج التى يؤدى اليها فى الصناعة

كالاقتصاد في النفقات العامة، والمقدرة على احتمال الخسائر والازمات المؤقتة، وأستخدام أحسن الوسائل وأبرع العمال في الانتاج، وأختيار أنسب الاوقات والاسواق لبيع المحصول بأحسن الاثمان. وهى كلها مغايم جلييلة يعجز المالك الصغير عن المساهمة فيها، ولذلك يصبح موقفه بأزاء المالك الكبير مشابها لموقف الصانع أو التاجر الصغير الذى يعجز عن احتمال منافسة الشركات الصناعية والتجارية الكبيرة، ولذا ينسحب تدريجاً من الميدان.

وكان توجيه رؤوس الاموال الى الزراعة بعد منتصف القرن الثامن عشر فى طليعة أسباب الانقلاب الزراعى فى أنجلترا، اذ تفرعت منه بقية الاسباب الاخرى. لان كبار الملاك أخذوا يخصصون جانباً من ثروتهم لاصلاح أملاكهم وعمل التجارب اللازمة لزراعة الغلات الجديدة وأستثمار الارض بطريقة فنية دقيقة، وكان صغار الملاك عاجزين عن مجاراتهم فى ذلك الميدان لما تتطلبهم حبس أموال كثيرة لم تتوفر لديهم، ولم يكن متوقعاً أن تدر عليهم أرباحاً سريعة أو مضمونة. وقد نتج عن هذا الاتجاه الجديدة فى الزراعة أن زاد الاقبال على أستخدام الوسائل العلمية فيها وأحلال الالات محل الانسان فى العمل، فأدى ذلك الى زيادة الانتاج الزراعى وتقليل الطلب على الايدى العاملة فى الزراعة.

تحسين وسائل الانتاج الزراعى

كان أهم ما دعى الى تحسين الانتاج الزراعى فى أنجلترا، فضلاً عن توافر رؤوس الاموال لدى أكثرية الملاك، هو ما بدى من زيادة مطردة فى أسعار الغلات الزراعية بعد سنة ١٧٦٠، نظراً لسرعة تزايد عدد السكان وتضاعف أجورهم ومكاسبهم فى ذلك العصر بسبب قيام الثورة الصناعية وعندما ظهر نظام المصانع حوالى سنة ١٧٧٥ قامت مدن صناعية جديدة وعظم الطلب على الغلات الزراعية، فأقبل المزارعون على إعادة تنظيم شئونهم وبذل غاية الجهد لزيادة انتاجهم، لكى يتمكنوا من تموين الاسواق الكبيرة والاستفادة من الاسعار المرتفعة، بعد أن كان غرضهم الاول أنتاج ما يكفى حاجتهم وحاجة الاسواق المحلية فحسب. وبهذه الوسيلة بدأت الزراعة فى الافتداء بالصناعة الحديثة من حيث الاستفادة من التقدم العلمى الى أقصى حد، وبهذه انعمت بزيادة الانتاج وتقليل نفقاته فى نفس الوقت.

وقد كان طبيعياً أن يكون التقدم الزراعى بطيئاً في مبدأ الامر، ومقصوراً في الغالب على توسيع المساحة المزروعة بعد تخفيف المستنقعات وأصلاح الاراضى البور وأدخالها في الزراعة. وساعدت حروب نابليون على زيادة الاهتمام بتحسين الانتاج الزراعى لما سببته من زيادة الطلب على المزروعات وأرتفاع أسعارها، ولذا قامت في ذلك الوقت كثير من الجمعيات التى عنت بدراسة الشؤون الزراعية لتعريف المزارعين بأحسن وسائل الزراعة الحديثة وحثهم على تنويع انتاجهم والاقبال على زراعة كثير من الغلات الجديدة، ولتنظيم الانتاج الزراعى وتدير أحسن الوسائل لتصرفه في الاسواق.

وعند أنتهاء حروب نابليون تعرض أغلب الملاك لخطر الافلاس بسبب كثرة الواردات الزراعية وقتئذ وسرعة هبوط الاسعار. غير أن النفوذ العظيم الذى نعم به كبار الملاك ساعدهم على أنقاذ الموقف يحمل الحكومة على حماية الزراعة من المنافسة الاجنبية، وأصدار قوانين القمح (corn laws) لسنة ١٨١٥ لمنع هبوط أسعار الغلال عن المستوى معين. ولهذا أستمرت الزراعة متمتعة بالاسعار المرتفعة مما عاى المشتغلين بها بالفوائد العظيمة وقد أدى تحسن وسائل الزراعة الذى ظهر واضحاً في أوائل القرن الماضى الى النتائج الاتية:

١ - اتباع الدورة الزراعية بدلا من الطريقة القديمة المسرفة التى قضت بعدم زراعة الارض أكثر من مرتين في كل ثلاث سنوات (نظام الثلاثة حقول) لكى تسترد قوتها وخصبها.

٢ - زيادة أستخدام الاسمدة الطبيعية والصناعية، وتحسين وسائل الصرف، والعناية بدراسة أنواع التربة المختلفة لمعرفة الغلات الملائمة لكل منها.

٣ - التوسع في تحسين انتاج الاعنام والماشية، والاهتمام بشأن تغذيتها لزيادة لحومها وألبانها.

٤ - أستخدام كثير من الالات الزراعية الجديدة كالمحاريث والالات الحصاد التى تجرها الخيل، وذلك بغرض الاقتصاد في الوقت والنفقات، غير أن تلك الالات لم تكثر الا بعد أن تقدمت الصناعة تقدماً ظاهراً.

ومما يدل على كثرة أهتمام الرأى العام بشئون الزراعة فى ذلك الوقت تعدد المعارض الزراعية التى أقيمت فى أنحاء البلاد المختلفة، وتأسيس الجمعية الزراعية الملكية سنة ١٨٣٨، وجمعية الكيمياء الزراعية سنة ١٨٤٢، بغرض تشجيع الابحاث الزراعية العلمية، وأسداء جمهور المزارعين كل مساعدة وارشاد.

حركة أقامة الاسيجة (Enlosures Movement)

ظهرت الرغبة فى أقامة الاسيجة حول الحقول فى أنجلترا منذ القرن الرابع عشر، ولكنها كانت فى مبدئها ضعيفة ولم تشمل مساحة كبيرة من الارض. أما بعد منتصف القرن الثامن عشر- فقد أصبحت تلك الرغبة عامة وقوية، بدرجة أنه لم تأت سنة ١٨٥٠ الا وكانت جميع أراضى أنجلترا محاطة بأسيجة، ويعلل الاهتمام الشديد باقامة الاسيجة فى أنجلترا فى ذلك الوقت بثلاثة أسباب:

(الاول) أن زيادة مكاسب الزراعة بسبب كثرة الطلب على الغلات الزراعية وأرتفاع أسعارها دفعت الملاك الى توسيع المساحة الصالحة للزراعة بكل الوسائل، وقد كانت أيسر- تلك الوسائل هى أمتلاك الاراضى الشائعة (١) وتحويلها الى الزراعة، اذ كانت تلك الاراضى فى الغالب مخصصة للرعى.

(الثانى) سهولة الحصول على موافقة البرلمان على قوانين الاسيجة نظراً لعظم نفوذ طبقة الملاك فى البرلمان وقتئذ، وقد أستمر هذا النفوذ حتى بعد صدور قانون الاصلاح الدستورى (Reform Aet) سنة ١٨٣٢.

(الثالث) تجهيز علماء الاقتصاد وفى طليعتهم آدم سميث لاقامة الاسيجة فقد رأوا فى ذلك تمهيداً لازماً لكل أصلح زراعى فى أنجلترا نظراً لان زراعة الارضى غير المحدودة بأسيجة كانت مدعاة للاسراف وغير مشجعة على أستخدام الطرق الزراعية العلمية، بسبب كثرة تقسيم الاراضى بين الملاك، وصعوبة أتفاقهم على أتباع أصلاحات زراعية معينة كتحسين الصرف وتعبيد الطرق الخ، وكثرة التنازع بينهم مما أستنفد أموالهم ومجهودهم فى ساحة القضاء. ولهذا رأى آدم سميث ألا مفر من هذه المساوىء ولا أمل فى أصلح الزراعة وزيادة أنتاج أنجلترا حتى يفى بحاجتها الا اذا أقيمت الاسيجة، وكبرت الملكيات الزراعية، ووظفت رؤوس الاموال الكبيرة فى الزراعة.

أشكال حركة إقامة الاسيجة؟

وقد اتخذت حركة إقامة الاسيجة وسائل مختلفة، ففي حالة اتفاق جميع المتفعين من الارض الشائعة في منطقة معينة على التنازل عنها في مقابل تعويض عيني أو مالى، تم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكاً لاحد الافراد. فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة في منطقة معينة على التنازل عنها في مقابل تعويض عيني أو مالى، ثم ذلك دون تدخل الحكومة، وأصبحت تلك الارض ملكاً لاحد الافراد. أما اذا قبل ذلك التنازل أربعة أخماس المتفعين ورفضه الباقون، فكان ضرورياً أن يعرض الامر على البرلمان لكى يصدر قانوناً باقامة الاسيجة والاستيلاء على الارض الشائعة في تلك المنطقة. غير أنه نظراً لبطء هذه الطريقة وكثرة نفقاتها أصدر البرلمان سنة ١٨٣٦ قانوناً سمح باقامة الاسيجة بدون تصريح خاص من البرلمان، إذا وافق ثلث الافراد المتفعين من الارض الشائعة على ذلك.

ولا مرأ في أن نتائج التوسع في إقامة الاسيجة كانت وخيمة على المالك الصغير وأن عادت بالفائدة على الزراعة بوجه عام، لان المالك الصغير كان قبل ذلك قادراً على تخصيص كل أرضه لزراعة الحبوب والغلات المرتفعة الاثمان، وعلى ترك حيواناته كالماشية والاعنام والدجاج للرعى في الارض الشائعة في قريته. فلما حرم من الانتفاع من تلك الارض صار ملزماً بتقليل مساحته المزروعة وتخصيص جانب من أرضه الصغيرة لرعى حيواناته، ولذا قل أنتاجه الزراعى وزادت نفقاته في الوقت الذى بدأت فيه منافسة المالك الكبير له. وعلى الرغم من أن المالك الصغير حصل على تعويض مالى في مقابل نزوله عن حقوقه في الارض الشائعة فانه بعد صرف ذلك التعويض في سد حاجاته العديدة، شعر بأنه قد فقد حقاً ثميناً متوارثاً دون ان يحصل على أدنى تعويض جدى بقبالة.

وكثيراً ما عمد صغار المزارعين الى مقاومة إقامة الاسيجة بكل الوسائل حتى القوة، ولكن ذلك لم يجدهم نفعاً إذ كان لا مفر من النتائج المحتومة لسرعة تزايد السكان في ذلك العصر، وكثرة الطلب على المزروعات واستخدام رؤوس الأموال الكبيرة والطرق العلمية الجديدة في الزراعة وعندما وجد صغار المزارعين انفسهم عاجزين عن الاحتفاظ بموقفهم بعد أن الأراضي الشائعة وظهرت منافسة كبار الملاك لهم، لم يروا بداً للتخلص من ورطتهم من اتباع إحدى الطرق الآتية:

(أ) المهاجرة إلى المدن الصناعية حيث ظهرت المصانع الجديدة وتعددت سبل الرزق وكثر الطلب على الأيدي العاملة.

(ب) المهاجرة إلى الولايات المتحدة والممتلكات البريطانية حيث منحت الأراضي مجاناً أو ببسط الشروط لمن قبل على استخدامها في الزراعة أو الرعى.

(ج) البقاء في أقاليم انجلترا الزراعية وإن أدى ذلك إلى تحول المالك الصغير إلى عامل أجير. ولعل هذا الطريق الأخير كان أشدها وعورة واثقلها على النفس.

نمو الملكيات الكبيرة

نتج عما سبق أن نقصت الملكية الصغيرة في إنجلترا نقصاً عظيماً وأعيد تنظيم المجتمع الزراعي في تلك البلاد على أساس الملكية الكبيرة. وقد نمت الملكيات الكبيرة في إنجلترا بوسائل متعددة: ففي أواخر القرن الثامن عشر بدأ كثير من صغار الملاك ينسجون تدريجياً من الزراعة بسبب قلة مكاسبهم وكثرة تعرضهم للمنافسة، فباعوا أملاكهم للإشراف وكبار الأغنياء في مقاطعاتهم، ثم رحلوا إلى المدن الصناعية أو إلى الخارج. ولما بدأت حروب نابليون وارتفعت اثمان الغلات والأراضي الزراعية زاد إقبال صغار الملاك على بيع أملاكهم ليستفيدوا من ارتفاع أسعارها وقتئذ وقبل على شرائها كبار المشتغلين بالصناعة والتجارة لرغبتهم في توظيف أموالهم في الزراعة والحصول على منافع ذلك من زيادة الجاه والنفوذ. وعندما حلت الأزمة الزراعية سنة ١٨١٥ وأخذت أسعار الأراضي في التدهور السريع أقبل بقية صغار الملاك على التخلص من أملاكهم قبل أن يتعرضوا للافلاس التام.

وبهذه الوسائل قلت الملكية الصغيرة حتى كانت حالة إنجلترا سنة ١٨٤٥ شبيهة بحالتها اليوم من حيث كثرة الملكيات الكبيرة فيها بدرجة لا تضارعها فيها أية دولة أخرى في أوروبا الغربية. وقد استمرت الملكيات في التضخم منذ ذلك الوقت، لكثرة التزاوج بين الأشراف القديمة والأسر الغنية المشتغلة بالصناعة والتجارة، وما تبع ذلك من انضمام تلك الأسر بعضها إلى بعض.

ولا ريب في أن تحول الملكيات في انجلترا من صغيرة الى كبيرة عاد على الزراعة بفوائد جلية في بادئ الامر لما صحبه من تحسن واضح في وسائل الزراعة، فقد اصبح المجتمع مقسماً الى ثلاثة طبقات مستقلة وهى:

- (أ) طبقة كبار الملاك التى تعنى قبل كل شىء بالحصول على اكبر اجر من المشتغلين بفلاحة املاكها.
- (ب) طبقة المستأجرين التى توظف أموالها في الزراعة على أمل الحصول على اكبر مقدار من الربح، ولذا لاتربطها صلات قوية بالزراعة على اعتبارها مهنة هامة، او بطبقة الملاك او العمال الزراعيين.
- (ج) طبقة العمال الزراعيين التى لا تملك الاراضى التى تشتغل بفلاحتها ولا تساهم في إدارة شئونها بوجه ما، وإنما تقوم بعمل ما يطلب منها في مقابل ما تحصل عليه من اجر.
- ولا يخفى أن هذا التطور الخطير الذى بدأ منذ منتصف القرن الثامن عشر- في المجتمع الزراعى في انجلترا وفي نظام الملكية الزراعية فيها كان معتبراً في بادئ الأمر تقدماً كبيراً من الوجهة الاقتصادية، لما نتج عنه من زيادة المساحة المزروعة وزيادة الانتاج الزراعى وتحسن وسائل الزراعة غير ان هذا التقدم اشتمل بلا ريب على بذور اضمحلال الزراعة فيما بعد، لأنه أدى الى نقص عدد الملاك والمشتغلين بالزراعة بوجه عام، حتى صاروا أثلية ضئيلة في الأمة. ولهذا الاعتبار اهميته الكبيرة في دولة دستورية كانجلترا، إذ انه عندما تعرضت الزراعة للاضمحلال في أواخر القرن الماضى لم تجد من يدافع عنها او ياخذ بناصرها، بل كانت الأغلبية ترحب بذلك الاضمحلال لأنه متفق مع مصالحها الصناعية والتجارية.

الفصل الثاني

اضمحلال الزراعة

على الرغم من ان بذور اضمحلال الزراعة وضعت في أواخر القرن الثامن عشر وكان نموها بطريقة خفية لالتفت النظر، كتناقص عدد المشتغلين بالزراعة من ٣٤٪ من مجموع السكان سنة ١٨١١، إلى ٢٨٪ سنة ١٨٣١ و ١٦٪ سنة ١٨٥١، فقد كانت الزراعة في انجلترا في تقدم ورخاء عظيمين إلى سنة ١٨٧٥، بل إن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٥٣ و ١٨٧٣ تعتبر بحق العثر الذهبى للزراعة في انجلترا. ويعلل هذا الرخاء الزراعى في ذلك الوقت بأسباب عديدة أغلبها عرضى مؤقت، وأهمها:

١ - اعتماد انجلترا على انتاجها الزراعى الداخلى في عصر نابليون بسبب كثرة مشاغلها الحربية وخضوع أوروبا للنظام القارى، ولذا بقيت أسعار الغلات الزراعية مرتفعة وعظمت مكاسب الملاك.

٢ - اتباع انجلترا لسياسة الحماية الزراعية باصدارها قوانين القمح سنة ١٨١٥، ولذا نفت منافسة الواردات الزراعية، وبقيت الأسعار مرتفعة والمكاسب كبيرة.

٣ - عندما ألغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦ إجابة لرغبة سكان المدن المشتغلين بالصناعة والتجارة بعد أن كثرت الشكوى من غلاء المعيشة لم تنخفض أسعار الغلات الزراعية كما كان متظراً، بل استمرت مرتفعة لمدة نحو ثلاثين سنة، وظلت الزراعة ناعمة برخاء عظيم حتى سنة ١٨٧٥، وذلك بسبب تأخر طرق المواصلات العالمية وقلّة الواردات الاجنبية. فان السكك الحديدية والبواخر ظهرت في الربع الأول من القرن الماضى ولكنها بقيت في حاجة الى تحسينات كثيرة ووقت طويل قبل أن تنتشر آثارها في الدول الزراعية الكبرى كأمريكا والروسيا، ولذا استمرت زراعة انجلترا في مامن من المنافسة الجديدة حتى بعد اتباع انجلترا لسياسة حرية التجارة.

٤ - كثرة الطلب على الغلات الزراعية نظراً لسرعة تزايد السكان في المدن الصناعية، فان التقدم العظيم في الانتاج الزراعى في خلال القرن التاسع عشر كان أقل دأباً من الطلب عليه ولذا بقيت الأسعار مرتفعة. وكانت طبقة كبار الملاك وقتئذ في موقف تغبط عليه حقاً، نظراً لمقدرتها على زيادة الانتاج الزراعى في الوقت الذى كانت فيه أسعار الغلات الزراعية في صعود مطرد.

غير أن تلك الحالة لم تلبث طويلاً، ففى سنة ١٨٧٥ بدأ اضمحلال الزراعة في انجلترا، وهو الاضمحلال الذى تعايه تلك البلاد حتى اليوم، والذى يعتبر من اهم مشاكلها الاقتصادية. فقد حدث في تلك السنة وفي السنوات الثلاثة التالية لها ان ساء الجو في انجلترا فغرزت الأمطار، وفسد المحصول، وانتشر الطاعون بين الماشية. ولذا احتمل المزارعون خسائر فادحة، واخذت انجلترا في استيراد مقادير

كبيرة مما احتاجت إليه من الغلات الزراعية من أمريكا والروسيا. وساعدها على ذلك أن طرق المواصلات الحديثة بلغت من التقدم في ذلك الوقت درجة سمحت لها بنقل السلع الكبيرة الحجم والرخيصة الثمن بكميات عظيمة وسرعة كبيرة وأجور منخفضة. فلما تخلصت وراعة انجلترا سنة ١٨٨٠ من المصائب الطبيعية التي انتابتها، وجدت أسعار الغلات في هبوط شديد لكثرة الواردات الاجنبية وشدة تزامنها في الاسواق، ولذا عجزت عن النهوض من كبوتها وظلت في اضمحلالها حتى الآن.

مظاهر اضمحلال الزراعة

١ - هبوط أسعار الغلات الزراعية: لاسيما القمح، كما يتبين من الجدول الآتي:

السنة	سعر القمح بالشلنات
١٨٧٥	٤٥ للربع
١٨٨٥	٣٢
١٨٩٥	٢٣

وليس بخاف أن هبوط الأسعار هو أول وأهم مظهر للأزمات الاقتصادية، لأنه يضر- المنتجين ضرراً بليغاً ويؤدي إلى نقص الانتاج وقلة تداول النقود وانتشار البطالة والفقر. وقد كانت زراعة انجلترا عاجزة عن الدفاع عن نفسها والعمل على رفع الأسعار بسبب ما احتملته من الخسائر الفادحة فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٧٩، ولاتباع البلاد سياسة حرية التجارة. غير أن المستهلكين من سكان المدن رغبوا بهذا الهبوط في الأسعار لأنه زاد قوتهم الشرائية، وساعد على رخص الانتاج الصناعي، ورخص أسعار المصنوعات، وزيادة رواجها في الأسواق الداخلية والخارجية.

٢ - نقص المساحة المزروعة نظراً لتخول الأراضي من الزراعة الى الرعى، لأن قلة مكاسب المزارعين بسبب هبوط الأسعار المستمر حمل كثيرين منهم على الاقلاع عن الزراعة والانصراف الى رتبة الأغنام والمواشى، إذا لم يتطلب ذلك ما تطلبته الزراعة من رؤوس أموال ونفقات سنوية كبيرة.

السنة	مساحة الاراضى المزروعة	مساحة اراضى الرعى
١٨٧١	١٨.٤ مليون فدان	١٢.٤ مليون فدان
١٨٨١	١٧.٤	١٤.٦
١٨٩١	١٦.٤	١٦.٤
١٩٠١	١٦.٤	١٦.٧

على أن انجلترا لم تكن وقتئذ الدولة الوحيدة التى نقصت فيها المساحة للزراعة نقصاً واضحاً، بل شاركتها فى ذلك أغلب دول أوروبا الغربية فى حين أن الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا وأستراليا، وكذلك دول أوروبا الشرقية مثل روسيا، عملت فى ذلك الوقت على توسيع المساحة المزروعة فيها بكل وسيلة، وهاك بيان بذلك:

المساحة المزروعة قمحاً مقدرة بمليون الفدان

الدولة	١٨٧٠	١٨٨٠	١٨٩٠	١٩٠٣
بريطانيا العظمى	٣.٧	٣.١	٢.٥	١.٦
فرنسا	١٥.٨	١٧	١٩.٦	١٦
ايطاليا	١١.٥	١٠.٩	١٠.٩	١١.٣
المانيا	٤.٩	٤.٥	٤.٨	٤.٥
المجر	٥	٦	٧.٣	٩.٢
الروسيا	٢٨.٧	٢٨.٩	٢٨.٩	٤٥.١
كندا	١.٦	٢.٣	٢.٧	٤.٤
الولايات المتحدة	١٨.٩	٣٧.٩	٣٦.١	٤٩.٥

٣- نقص الانتاج الزراعى وزيادة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية:

كانت انجلترا فيما بين سنة ١٨٤١ وسنة ١٨٤٥ قادرة على انتاج ما يكفى من القمح لغذاء ٢٤٥ مليون نسمة، أو نحو ٩٠٪ من مجموع سكانها، أما فى سنة ١٩٠٦ فان انتاجها من القمح لم يكف سوى ٤.٥ مليون نسمة، أى نحو ١٠.٦٪ من مجموع السكان. ولم يعوض هذا النقص الكلى والنسبى فى انتاج القمح وغيره من الغلات الزراعية ماكان منتظراً من زيادة الغلات الحيوانية كاللحوم والصوف والألبان ومستخرجاتها، فان تلك الغلات لم تزد فيما بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٩٠٦ اكثر من ٥٪ على الرغم من زيادة مساحة أراضي الرعى ٣٣٪.

وقد نتج عن ذلك ان انجلترا أخذت فى الاعتماد فى الواردات الزراعية والحيوانية اعتماداً متزايداً، حتى فاقت فى ذلك بقية دول العالم، وزادت قيمة واردتها الغذائية من ١٢٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سنة ١٨٧٥ إلى ٢٠٥.٠٠٠.٠٠٠ جنيه سنة ١٩٠٥، ولا تظهر اهمية تلك الزيادة الحقيقية إلا إذا ذكرنا ماحدث بعد سنة ١٨٧٥ من هبوط عظيم فى الاسعار، ومن ذلك يتبين أن واردات انجلترا الغذائية زادت فى مدة ثلاثين سنة نحو ١٣٠٪، أى نحو اربعة أمثال زيادة السكان فى تلك الفترة.

ويوضح الجدول الآتى مقدار زيادة واردات انجلترا من القمح والشعير مقدره بمليون الهنדרدويت

السنة	القمح	الشعير
١٨٥١ - ١٨٥٥	١٤	٢.٣
١٨٦١ - ١٨٦٥	٢٨	٥.٧
١٨٧١ - ١٨٧٥	٤٤	١١
١٨٨١ - ١٨٨٥	٥٨	١٢
١٨٩١ - ١٨٩٥	٦٩	٢١
١٩٠١ - ١٩٠٥	٨٧	٢٤

٤ - نقص عدد سكان الريف: كان طبيعياً ان يؤدى اضمحلال الزراعة إلى تناقص عدد سكان الريف وبخاصة طبقة العمال الزراعيين، وذلك لاسباب عدة كتحويل كثير من الأراضي الزراعية إلى الرعى، والتوسع فى استخدام الآلات التى خلت محل العمال، ورغبة الملاك والمستأجرين فى تخفيض نفقاتهم إلى أدنى حد. وقد عملت كل تلك الظروف على طرد العمال من الريف، بينما عملت فى

مقابلتها ظروف كثيرة على اجتذاب العمال نحو المدن كارتفاع الأجور فيها، وتوفر الحاجيات والكماليات، وتعدد سبل الرزق.

ويتضح من الجدول الآتى مقدار تناقص عدد العمال الزراعيين فى انجلترا فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة

١٩٠١.

السنة	عدد العمال الزراعيين
١٨٧١	٩٢٢.٠٥٤
١٨٨١	٨٣٠.٤٥٢
١٨٩١	٧٥٦.٥٥٧
١٩٠١	٩٦.١٠٥

ويظهر من ذلك أنه فى خلال ثلاثين سنة انسحب نحو ثلث العمال الزراعيين مع اسراتهم من الريف، وبلغ مجموع عددهم نحو مليون نسمة ولم تكن هذه الظاهرة مقصورة على انجلترا وحدها فى ذلك الوقت، بل شاركتها فى ذلك اغلب دول أوروبا الغربية، غير أنها لم تبلغ فى إحداها ما بلغته فى انجلترا من السرعة والخطورة.

وقد نتج عن هذه المهاجرة العظيمة من الريف فى انجلترا ثلاث نتائج سيئة وهى:

(أولاً) شدة ازدحام المدن الصناعية بالسكان الزائدين عن حاجة العمل، مما أدى الى تفاقم مشكلة المحافظة على الامن، وتوفير سبل العمل والمساكن وطرق الاحسان المنظمة فى تلك المدن.

(ثانياً) قلة الأيدى العاملة فى الريف وبخاصة فى بعض الفصول الزراعية فان تناقص العمال الزراعيين كان اسرع من تناقص الطلب على الأيدى العاملة فى الريف.

(ثالثاً) انحطاط مستوى سكان الريف بوجه عام، إذ أقبل على المهاجرة من الريف أغلب الأفراد الممتازين بالشباب والنشاط وروح المغامرة والاعتماد على النفس، ولم يبق فيه سوى حثالة السكان كالمسنين وضعاف البنية أو العزيمة. ولذا أصبح سكان الريف أحط طبقات المجتمع فى انجلترا، ولم ينعموا بنصيب يذكر من التقدم العظيم الذى امتاز به القرن التاسع عشر.

أسباب اضمحلال الزراعة

كانت أسباب اضمحلال الزراعة في إنجلترا موضع بحث كثير من الكتاب واللجان الرسمية العديدة منذ أواخر القرن الماضي، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها فانه يمكن تقسيمها الى اسباب عامة واسباب خاصة. فأما الأسباب العامة فهي التي لم تكن مقصورة على إنجلترا، وانما ظهرت آثارها في بقية دول اوربا الغربية حوالى سنة ١٨٧٥، وحدثت فيها ازمة زراعية متباينة في الخطورة بخسب ظروف كل منها أما الأسباب الخاصة فهي التي كانت مقصورة على إنجلترا وحدها وجعلت ازمة الزراعة في تلك الدولة أشد حدة وابعد مدى مما كانت عليه في بقية الدول.

وتتلخص الأسباب العامة فيما يأتي:

١ - قيام الصناعة الحديثة: إن الثورة الصناعية التي ظهرت في إنجلترا بعد سنة ١٧٦٠ وانتقلت منها الى اوربا في النصف الأول من القرن الماضي كانت بلا ريب في طليعة أسباب اضمحلال الزراعة، لما بين الصناعة والزراعة من منافسة وتضارب دائم في المصلحة. فان قيام المصانع الكبيرة وتعدد الاعمال فيها وتركزها في أقاليم معينة يؤدي حتماً إلى اجتذاب سكان الريف إلى المدن الصناعية الجديدة، فيصبح أكثر السكان مشغولين بالصناعة وبذا تفقد الزراعة مكانتها كالمهنة الرئيسية للشعب والأساس الاقتصادي لحياة الدولة. وقد تنتعش الزراعة مؤقتاً بسبب نهضة الصناعة وما يتبعها من زيادة الطلب على الغلات الزراعية وارتفاع أثمانها، غير أن تلك الحالة لا تدوم طويلاً، لأنه ليس من مصلحة المشغلين بالصناعة غلاء المأكولات والمواد الخام الزراعية، ولذا يعملون على تخفيض أثمانها بكل الوسائل، واهمها التوسع في الاستيراد من الخارج، واتباع حرية التجارة فيما يختص بالزراعة، وان أدى ذلك الى الضرر بالمزارعين.

وقد كانت الزراعة في إنجلترا اكثر شعوراً منها في فرنسا والمانيا بتلك النتائج المترتبة على قيام

الصناعة الحديثة وذلك لسببين:

(الأول) إن أغنى أقاليم إنجلترا في المعادن تقع في الشمال والغرب حيث لا تجود الزراعة بسبب كثرة

الجبال وغزارة الامطار، ولذا استلزم قيام الصناعة في تلك الأقاليم تغييراً جوهرياً في توزيع السكان نظراً لمهاجرتهم إليها من الاقالييم الزراعية الواقعة في الجنوب والشرق، وهي الأقاليم التي كانت قلب إنجلترا

الناض ومركز ثروتها ومدينتها حتى اوائل القرن التاسع عشر وقد نتج عن ذلك ان انتقل مركز النقل في انجلترا بانتقال أغلبية السكان، وانقطعت الصلة بين الصناعة والزراعة، وظهر التضارب بين مصالحها في أجلى صورته. في حين ان قيام الصناعة في فرنسا وألمانيا لم يستلزم تغييراً عظيماً في توزيع السكان بسبب وجود المعادن في الأقاليم الزراعية الغنية أو على مقربة منها.

(الثاني) عظم تقدم الصناعة ونجاحها في انجلترا بالنسبة إليها في فرنسا وألمانيا في القرن الماضي. ونظراً لتأصل الروح الدستورية في انجلترا وتسלט الأغلبية على حكومة البلاد، كان طبيعياً أن تضحي مصلحة الزراعة لخدمة الصناعة بعد أن أصبحت الأخيرة أهم مصدر لثروة البلاد وقوتها، ولذا كان كفاح الأحزاب على مصير قوانين القمح في انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كفاحاً في الحقيقة بينت الصناعة والزراعة لمعرفة أيهما تكون له الغلبة في تحديد سياسة البلاد، وكان الغناء تلك القوانين سنة ١٨٤٦ بمثابة إعلان لانتصار الصناعة وهزيمة الزراعة في انجلترا.

٢- تحسن طرق المواصلات العالية كالبواخر والسكك الحديدية، بسبب كثرتها وتنوعها وانتشارها في كل الاقطار، وما صاحب ذلك من التقدم المطرد في سرعتها ومقدرتها على نقل البضائع وتدرج اجورها في الانخفاض، مما أدى إلى تشجيع الانتاج الزراعى وزيادته زيادة هائلة في الدول المستعمرة حديثاً كأمريكا، والدول القليلة السكان بالنسبة الى مساختها كالروسيا، فاقبلت تلك الدول على إغراق الأسواق الأوربية بصادرتها الزراعية الرخيصة وكانت تلك الصادرات قليلة حتى سنة ١٨٧٠ بسبب قلة الانتاج وقلة وسائل النقل وغلائها، فلم تنافس الانتاج الزراعى في دول اوربا الغربية وقئذ، وإنما أكملت مظهر فيه من نقص بالنسبة للطلب المتزايد عليه. أما بعد سنة ١٨٧٠ فقد أخذت الواردات الزراعية في غزو الأسواق الأوربية بكميات متزايدة وأسعار متدرجة في الانخفاض، ولذا عمدت جميع الدول الصناعية ماعدا انجلترا الى حماية زراعتها من تلك المنافسة الخطيرة.

وكانت لتحسين طرق المواصلات العالمية في الربع الأخير من القرن الماضي نتيجتان متناقضتان بالنسبة إلى الزراعة وهما:

(الأولى) تشجيع الانتاج الزراعى فى دول كثيرة كأمريكا والأرجنتين والهند والروسيا واستراليا، فأصبحت تلك الدول قادرة على تصريف غلاتها فى الأسواق العالمية بعد أن كانت تلك الغلات مئصورة على الأسواق المحلية الضيقة. وانتشر السكان فى الأقاليم الداخلية فى تلك الدول واشتغلوا بفلاحة اراضها البكر والاستفادة من التحسينات الحديثة فى وسائل الزراعة وأهمها آلات الجديدة كالمحاريث البخارية وآلات الحصاد التى تقتصد كثيراً من الوقت والأيدى العاملة. وعندئذ زادت صادرات الحبوب وغيرها من الغلات من تلك الدول زيادة عظيمة نظراً لانخفاض مصاريف الانتاج والنقل إلى أدنى حد.

(الثانية) تقليل الانتاج الرزاعى فى غرب أوربا بسبب الهبوط المستمر فى الأسعار، وهو الهبوط الذى كان متمشياً مع الانخفاض المطرد فى مصاريف النقل. وكانت انجلترا اكثر الدول شعوراً بذلك نظراً لتمسكها بسياسة خرية التجارة، والخسائر التى احتملها المزارعون بسبب فساد المحصول فيما بين سنة ١٧٨٧٥ وسنة ١٨٧٩، ولذا كانوا عاجزين عن استرداد رخائهم السابق ومقاومة المنافسة الاجنبية، فزاد موقفهم سوءاً بمرور الوقت.

اما الأسباب الخاصة بانجلترا فتتلخص فيما يأتى:

١ - كبر الملكيات الزراعية فى انجلترا: فلن قلة عدد الملاك بالنسبة إلى مجموع السكان جعلتهم عاجزين عن اكتساب عطف الأغلبية وتغيير للسياسة الجمركية لمصلحتهم كما فعل الملاك فى فرنسا وألمانيا، وذلك لأن ما حدث من هبوط الأسعار كان فى مصلحة تلك الأغلبية. وقد قامت الحكومة سنة ١٨٧٦ بعمل إحصاء زراعى عام تبين منه ما يأتى:

عدد الملاك	مقدار ما ملكه كل منهم	مجموع الملكيات	النسبة المجموع الكلى
٤.٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠ فدان	١٩.٠٠٠.٠٠٠ فدان	٤ / ٧
١٤٧.٦٥٧	اقل من ١٠٠٠	١٤.٠٠٠.٠٠٠	٣ / ٧

وتتضح من ذلك جلياً قلة عدد الملاك فى انجلترا وسوء توزيع الأراضى بينهم، فان مجموع الملاك (نحو ١٥٠.٠٠٠ نسمة) كان أقل من ١ / ١٧٠ من مجموع السكان، مع أن عدد الملاك فى فرنسا وقتئذ

كان ٥.٦٠٠.٠٠٠ نسمة، وفي بلجيكا نحو مليون نسمة أى بنسبة ٧/١ مجموع السكان في كل من الدولتين.

ولم تقتصر أضرار الملكية الكبيرة في انجلترا على قلة عدد المشتغلين بالزراعة والمدافعين عنها وقت محنتها، بل شملت أيضاً سرعة تناقص الانتاج الزراعى لأن المالك الكبير أقل عناية بزراعة أرضه واستثمارها إلى أقصى حد من المالك الصغير، وبخاصة إذا كان مقيماً في المدن بعيداً عن املاكه، ولا يضيره ان يترك جانباً من أرضه بلا زراعة نظراً لما ينعم به من ثروة طائلة، مع أن ذلك يعود بالضرر الكبير على الأمة في مجموعها. ومن هذا يتبين أن كثرة رؤوس الأموال المشتغلة بالزراعة أحدثت في اواخر القرن التاسع عشر عكس النتائج التي أحدثتها في أوله، فعندما كانت الأسعار مرتفعة عرف كبار الملاك كيف يعملون على زيادة الانتاج الزراعى للاستفادة مما درته الزراعة عليهم من مكاسب كبيرة، أما عند هبوط الأسعار فقد عملوا على تقليل الانتاج لكيلا يتعرضوا للخسائر الناجمة عن ذلك.

٢- اتباع انجلترا حرية التجارة منذ إلغاء قوانين القمح سنة ١٨٤٦، وكان ذلك في نصلحة سكان المدن الذين تألفت منهم الأكثرية الساحقة في البلاد، لأنه كلما زادت واردات انجلترا الزراعية زادت صادراتها الصناعية للدول المتعاملة معها، كما انخفضت مصاريف انتاجها الصناعى بسبب رخص المعيشة وانخفاض الاجور، وما تبع ذلك من هبوط الأسعار ورواج المصنوعات. وقد عملت انجلترا في ذلك الوقت على الاستفادة من اسبقيتها في الصناعة ومن خلو الأسواق من أية منافسة جدية واعتقدت بإمكان اتباع الدول لمبدأ تقسيم العمل كما هو متبع بين الأفراد، ورأت نفسها مهياً بالطبيعة وبمنطق التطور التاريخي للانتاج الصناعى دون الزراعى، ولذا رغبت في الاستفادة من نتائج ذلك التخصيص الى اقصى حد.

وعلى الرغم من ان اتباع مبدأ التخصيص الاقتصادى بين الدول يتطلب فيما يتطلبه لنجاحه ضمان السلم العام وإجماع الدول العظمى على قبوله والعمل به (وهى أمور لم تتحقق حتى الآن)، فان انجلترا قد استفادت اكثر مما أصابها الضرر من اتباع هذا المبدأ في القرن الماضى، لأن ما لحقها من الخسائر بسبب اضمحلال الزراعة فيها لم يضارع المكاسب العظيمة التي غنمتها في ميدان السياسة والتجارة والقوة الحربية بسبب مهارتها في استغلال اسبقيتها في الصناعة، وهى ظرف استثنائى لم تخط بمثله أية دولة

اخرى غير انجلترا فى تاريخ العالم، فلما تغيرت الظروف وظهرت دول صناعية كثيرة منافسة لانجلترا ومتبعة لمبدأ الاستقلال الاقتصادى - اى العمل على تشجيع الزراعة والصناعة فى وقت واحد - رأت انجلترا اخيراً أنها مضطرة إلى تغيير سياستها الجمركية خضوعاً لهذا المبدأ ايضاً، حتى صار هذا المبدأ مسيطراً على السياسة الاقتصادية لجميع الدول قبيل الحرب العالمية الثانية.

طرق علاج اضمحلال الزراعة

إن من أغرب ما يلفت النظر فى تاريخ انجلترا الاقتصادية فى الازمنة الحديثة ما حدث من التغير الكبير فى الرأى العام البريطانى بشأن الزراعة، فقد بقيت اكرثية الشعب منصرفه عن الزراعة فى إبان اضمحلالها، ومتجهة بكليتها الى تشجيع الصناعة والتجارة بكل وسيلة، حتى إذا تم اضمحلال الزراعة ووصلت الى الخضيض أخذ الرأى العام يرى لحالها، ويرى أن اضمحلالها كارضة وطنية تهدد كيان الشعب وتندّر بالضرر العظيم إذا لم يعمل على اصلاحها فى اقصر وقت. ويعلل هذا التغير العجيب فى الرأى العام البريطانى نحو الزراعة بأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية تتلخص فيما يأتى:

(أولاً) إن شدة اعتماد انجلترا على الواردات الزراعية الاجنبية، وعدم كفاية انتاجها الزراعى بحاجة سكانها لاكثر من نحو ثمانية اسابيع فى كل عام، يعتبر من الوجهة السياسية خطراً جسيماً على حياة الدولة فى وقت الحرب لانه إذا نجحت دولة فى قطع سبل الواردات الزراعية عن انجلترا (كما حاولت المانيا ذلك بواسطة الغواصات والطائرات فى الحربين العالميتين الاخيرتين) فان انجلترا تضطر الى التسليم اليها مهما ملكت من امبراطورية واسعة ومعدات حربية فائقة، وتكون إذ ذاك كالمصارع الذى تصيبه فى مبدأ المصارعة ضربة قاضية فيرمى مغمياً عليه وتحل به الهزيمة دون أن يتمكن من استخدام عضلاته الثوية ومؤهلاته الفنية للدفاع عن نفسه، وسواء اكان خطر انقطاع الواردات الزراعية عن انجلترا وهمياً ام حقيقياً، فان الرأى العام لا يطبق التعرض له بأية حال، ويعتقد أن الزراعة هى الحلقة الضعيفة فى سلسلة الخلقات التى تتألف منها قوة انجلترا، ومن المعروف ان قوة السلسلة لا تقاس إلا بقوة أضعف خلقاتها. ولذا صار اصلاح الزراعة وزيادة انتاجها من الأمور التى لا تهم المشتغلين بالزراعة فحسب، بل جميع السكان على الاطلاق.

(ثانياً) إن عدم التوازن في توزيع السكان في إنجلترا، بسبب كثرة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة (نسبة ١٠ : ١) يعتبر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي يصعب حلها إلا إذا انتعشت الزراعة وعاد إليها رخائها والحق أنه ليست هناك دولة في العالم يعيش أغلب سكانها في المدن كأنجلترا، ولذا تشكو فيها المدن من مساوئ كثيرة السكان كالبطالة وتعقد مشكلة المساكن والمرور والمحافظة على الأمن والوقاية الصحية والتعليم الخ، في حين يشكو الريف من قلة الأيدي العاملة فيه، ومن الجمود وانخراط الحالة المعنوية عند سكانه، ومن إهمال الحكومة بشأنه.

وفضلاً عن هذه المشكلة الاجتماعية الناشئة عن اختلال التوازن في توزيع السكان، فانه توجد مشكلة اقتصادية كبرى وهي اختلال التوازن في توزيع الثروة الاهلية، بسبب قيام حياة الدولة على النظام الرأسمالي، سواء اكان ذلك في الزراعة ام الصناعة ان التجارة. ومهما ثيل في مدخ هذا النظام او في قدحة، فإنه يؤدي بلا ريب الى تجمع الثروة الاهلية في أيدي قليلة، وحرمان الأيدي العاملة الكثيرة مما تعتبره نصيبها المشروع من تلك الثروة. وينجم عن ذلك ضعف القوة الشرائية عند اكثرية الامة، وانتشار الفقر والآراء الاشتراكية او الثورية، وكثرة التنافر بين العمال وأصحاب الأعمال مما يهدد حياة الدولة الاقتصادية والساسية في الصميم ولذا كان المفكرون في انجلترا يرون ضرورة تحسين حالة الزراعة في تلك البلاد لكي يسهل إعادة التوازن في توزيع السكان وتوزيع الثروة الأهلية بينهم.

(ثالثاً) إن مبدأ التخصيص الاقتصادي الذي كان قائماً في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الماضي، والذي حملها على توجيه عنايتها الى الصناعة وإهمال الزراعة، كان من الصعب التمسك به او الدفاع عنه بسبب انفراد إنجلترا به، واتباع بقية الدول الكبرى لعكس هذا المبدأ وهو الاستقلال الاقتصادي. ولذا كان لزاماً على إنجلترا أن تقتدي ببقية الدول وتمنح الزراعة نصيبها من المساعدة والحماية.

وفضلاً عن ذلك فقد تبين للرأي العام في إنجلترا أنه من الاسراف وسوء التدبير إهمال البلاد لاحدى مواهبها، ولمورد عظيم من موارد ثروتها الطبيعية الكيرة، أى الأراضي الزراعية الواسعة بحجة استثمار بعض الموارد الاخرى كثروتها المعدنية او موقعها الجغرافي.

تلك اهم الأسباب التي حملت الرأي العام البريطاني على زيادة الاهتمام بتشجيع الزراعة في الأزمنة

احديثة. غير ان مجرد الاهتمام بأمر لا يكفى لضمان نجاحه وتنفيذه، إذ يجب لذلك وضع الخطط الحكيمة بعد دراسة عميقة ودقيقة، ثم العمل على تنفيذ تلك الخطط بأناة وصبر وكياسة. ولكننا نشاهد أن اجماع الرأى العام على ضرورة تشجيع الزراعة يقابلة تباين كبير بين الزعماء والأحزاب فى تعيين انجح الوسائل لتحقيق ذلك الغرض. وليس ذلك بالامر الغريب نظراً لتشعب الموضوع وارتباطه ارتباطاً وثيقاً بحياة الدولة الاقتصادية، وعلاقتها التجارية والسياسية بالدول الاخرى. ولذا نكتفى بدراسة ما تم من الاصلاحات الزراعية فى انجلترا، وبيان وجهة نظر الأحزاب السياسية الكبرى فى هذا الموضوع الخطير. وتتلخص طرق علاج الزراعة فى انجلترا فيما يأتى:

- ١ - تشجيع الملكية الصغيرة لكى يزيد الانتاج الزراعى ويزيد عدد المنتفعين من الزراعة والمدافعين عنها.
- ٢ - تحسين حالة سكان الريف بوجه عام، سواء أكانوا من الملاك أم المستأجرين أم العمال، لكى يقبل السكان الزائدون عن حاجة المدن على المهاجرة الى الريف.

أ - تشجيع الملكية الصغيرة

يعتبر تشجيع املكية الصغيرة فى طليعة طرق علاج الزراعة فى انجلترا نظراً لما لطغيان الملكية الكبيرة من الأضرار العديدة التى سبقت الإشارة إليها. ولا ريب فى ان الملكية قد نمت فى انجلترا فى اواخر القرن الثامن عشر بسبب توجية رؤوس الأموالالكبيرة الى الزراعة والتوسع فى إقامة الاسيجة، حتى اضطر المالك الصغير الى بيع ارضه تدريجياً والانسحاب من الزراعة. غير ان بقاء الملكية الكبيرة حتى اليوم على الرغم من اضمحلال الزراعة والمحاولات الكثيرة التى قامت لتقسيم تلك الملكيات وإقامة الملكيات الصغيرة على انقاضها، يرجع الى نظام الوراثة المتبع فى انجلترا والذى يمتاز بامرین وهما:

١ - وراثة الولد الأكبر

٢ - الوراثة الموقوفة

وقد يبدو لأول وهلة ان حصر الوراثة فى الولد الاكبر لا يتفق مع العدالة فى شئ لانه لا يساوى بين الاخوة فيحرم الصغار منهم من نصيبهم العادل من تركة والديهم. ولكن الشعب البريطانى لا يرى

ذلك لاعتقاده ان صغار الاخوة يحصلون على نصيبهم من الميراث اثناء حياة والديهم، فيكونون موضع عنايتهم الفائقة لكي تتم تربيتهم وإعدادهم للحياة على أحسن وجه. وكثيراً ما يكونون اسعد حظاً من اخيهم الاكبر الذي يضطر الى تخصيص حياته لرعاية التركة والمحافظة عليها وعلى سمعة الأسرة التي يحمل اسمها، وليس ذلك بالأمر الهين في الازمنة الحديثة. وفضلاً عن ذلك فان صغار الاخوة ينشأون وهم لا ينتظرون شيئاً من الميراث، ولذا لا يشعرون بأى حيف يحيق بهم عند حرمانهم منه. ويرى الشعب البريطانى فضلاً عن ذلك أن اتباع هذا النظام يعود عليه بفائدتين عظيمتين وهما:

١ - استقرار المجتمع لاحتفاظ الاسرات الكبيرة بأملاتها وتقاليدها ومكانتها، بدلاً من أن تضمحل وتندثر تدريجياً بس تقسيم املاكها بمرور الاجيال. أى هذا النظام يمنع الاسرات الغنية من ان تفتقر، في حين أنه لا يمنع الاسرات الفقيرة من ان تغتنى.

٢ - تكون الاسرات الكبيرة انموذجاً حسناً للمجتمع في الأخلاق والعادات والتقاليد، لما جبل عليه الفقير والجاهل منت حب الافتداء بالغنى والمتعلم. ولاريب في ان من يرث اسم اسرة كبيرة واملاكها الواسعة يشعر بان عليه مسئولية خطيرة نحو الأجيال السابقة و الأ حققة، لأنه إذا أساء التصرف فانه لا يسعى إلى نفسه فحسب بل إلى الأسر بأجمعها، كما أنه يشعر بأن سمعة الأسرة و ثروتها أمانة في عنقه، ويجب عليه أن يتركها سليمة من كل شائبة لمن يرثه من بعده.

وتصعب البالغة في تقدير الفوائد التي تعود على المجتمع من اقتدائه في الحياة الخاصة والعامة بالمثل العليا التي تنطبق بها الاسرات التاريخية الكبيرة. ولعل ذلك هو السر في شدة تمسك الانجليز بالتقاليد، وقلة ما في أعمالهم العامة من النقائص التي لا تخلو منها دولة أخرى، وكذلك اهتمام الراى العام في انجلترا اهتماماً لا مثيل له في بقية الدول بحياة الأسرات الكبيرة وأعمالها، وذلك مع شدة تمسكه بالديموقراطية واعتقاده بمبادئ المساواة بين الأفراد.

ويتضح من ذلك أن نظام وراثة الولد الاكبر لا يشمل سوى المحاسن في نظر الشع البريطانى ولذا لا يرجى تغييره في المستقبل. اما نظام الوراثة الموقوفة فقد كان محل انتقاد شديد في الازمنة الحديثة لأنه يدفع إلى الجمود ويمنع إحياء الملكية الصغيرة. ويقضى هذا النظام بمنع الوارث من انقاص التركة سواء بالبيع

او التنازل فيصبح استثمارها وقفاً عليه طول حياته ثم تنتقل التركة من بعده كاملة الى خلفه وهلم جراً. ولذا كان الملاك محرمين من التصرف في املاكهم. وكان من المتعذر إحياء الملكية الصغيرة.

وقد اصدرت الحكومة سنة ١٨٨٢ قانوناً بالغاء الوراثة الموقوفة، وجعلت من حق المالك ان يتصرف كما يشاء في ملكه. ومع ذلك فان الملاك بعد ان تحرروا في تصرفهم من الوجهة القانونية، ظلوا مقيدين بقيود العرف الشديدة واحجموا عن بيع املاكهم لاعتقادهم أن نظام الوراثة الموقوفة من القواعد الاجتماعية التي لا يصح تغييرها، وأن المالك إذا باع جزءاً من ملكه فان ذلك يعتبر خيانة للعهد ويعرضه لاحتقار المجتمع.

قانون الملكية الصغيرة: لهذا اقدمت الحكومة سنة ١٨٩٢ على تشجيع الملكية الصغيرة بطريقة مباشرة باصدار قانون الملكية الصغيرة، وقضى هذا القانون بأن من حق مجالس المديرية ان تفترض من الحكومة المبالغ اللازمة لشراء الأراضي من كار الملاك، تقسيمها إلى أجزاء لا تزيد مساحة كل منها على ٥٠ فداناً، ويبيع تلك الأجزاء للجمهور، على أن يدفع المشتري خمس الثمن فوراً، والباقي على قiptين في كل سنة لمدة لا تزيد على خمسين سنة إلا إذا رأى المجلس أن ينزل عن ربع الثمن في مقابل حصوله على ايجار سنوى معين من المشتري.

وقد كان منتظراً أن يؤدي هذا القانون الى زيادة الملكية الصغيرة في انجلترا، ولكنه كان قليل الفائدة بدليل انه لم يعمل به حتى سنة ١٩٠٨ إلا في مساحة لا تزيد على ٨٥٠ فداناً. ويرجع فشل هذا القانون الى رفض كار الملاك بيع اراضيهم، وإلى احجام الجمهور عن شراء على الرغم من سهولة الشروط الخاصة سداد الثمن، وذلك نظراً لما تستلزمه الزراعة وإعداد الارض لها من المصروفات الكثيرة التي لا تتوافر عادة عند صغار المزارعين.

ولهذا عمدت الحكومة سنة ١٩٠٧ الى تعديل قانون الملكية الصغيرة تعديلاً جوهرياً على النحو الآتي:

١ - أصبح من حق مجالس المديرية ان تنزع ملكية الاراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون، سواء اراضى اصحابها بذلك ام لا، على أن تدفع لهم السعر القائم وقتئذ.

٢- تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضي على إعدادها للزراعة، باقامة الاسيجة حولها ومد الطرق فيها، وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف، وتشيد المباني اللازمة الخ، وذلك لكيلا يحتمل صغار الملاك المصروفات الكبيرة التي تستلزمها تلك الاعمال الضرورية.

٣- تضاف مصاريف إعداد الارض للزراعة على الثمن الأصلي، ثم تقوم المجالس ببيع الاراضى أو تاجيرها للأفراد او الجمعيات التعاونية او الهيئات التي تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة.

٤- تبقى إجراءات سداد الثمن كما كانت عليه في القانون الأول.

وقد اثمرت تلك التعديلات الهامة نتائج كبيرة، فاستولت مجالس المديرية حتى سنة ١٩١٤ على مساحة قدرها ٧٨٢.٢٨٦ فداناً، وقسمتها ٤٦.٦٦٠ مزارع و ٩٦ جمعية تعاونية. غير أن اهم ما يلفت النظر ان الراغبين في الشراء كانوا لا يزيدون عن ٢.٥٪ من المجموع. أما الباقون فكانوا يفضلون الايجار ويرجع ذلك إلى قلة رؤوس الاموال عند اكثر الراغبين في الاشتغال بالزراعة، وإلى تعدد النفقات التي يستلزمها الابتداء في الأعمال الزراعية كشراء المواشى والآلات والبذور والاسمدة الخ. كما ان شراء مساحة صغيرة من الارض يستلزم حبس راس المال كبير يصح استخدامه في استئجار مساحة واسعة من الارض والانتفاع من ارباحها. فضلاً عن ذلك فان ايجار الارض من الحكومة اشتمل على كل ميزات الملكية، من حيث الاستقرار وضمان استثمار الارض مدة طويلة، بل أنه كان افضل من الملكية، بسبب سهولة الانسحاب من الزراعة دون التعرض لخسائر فادحة.

ويتبين من ذلك أن قانون الملكية الصغيرة لم ينجح في زيادة الملكية الصغيرة بقدر نجاحه في زيادة عدد صغار المزارعين وزيادة الانتاج الزراعى تبعاً لذلك. غير أنه يصعب تقدير نتائج ذلك القانون من حيث تخفيف ازدحام السكان في المدن وتشجيع بعضهم على المهاجرة الى الريف، لان من تذوق حياة المدن لا ستسبى لاقامة في الريف، ولان الاستغال بالزراعة يتطلب معلومات فنية دقيقة ورأس مال وفير، ولا ريب في صعوبة تحقيق هذين الشرطين في فريق السكان الذى كان مرجوا إقباله على المهاجرة من المدن أو الى المستعمرات، لأنهم اصبحوا قادرين على تحسين حالتهم المادية، والحصول على مانصبو اليه نفوسهم من الاستقلال في العمل وزيادة الدخل، دون ان يضطروا الى الرحيا عن بيئتهم ووطنهم.

تحسين حالة سكان الريف سواء اكانوا من صغار الملاك أم المستأجرين أم العمال وسائل كثيرة تجمل

شرحها فيما يأتى:

التعاون الزراعى: ترمى جمعيات التعاون الزراعى الى خدمة أعضائها وتوفير سبل الكسب لهم، لكى يتمتعوا بكثير من الفوائد الاقتصادية التى يعجزون عن الحصول على مثلها بمفردهم، إذ بواسطتها يستطيعون شراء ما يحتاجون اليه بأسعار الجملة المنخفضة، وبيع مالدبيهم من الغلات بأسعار مرتفعة، كما يمكنهم ان يستخدموا الآلات والماشية بأجر زهيد، وأن ينعموا مزايا التعاون العديدة. ولذا كانت الجمعيات التعاونية اكر نصير للمالك الصغير لانها تجعله قادراً على احتمال منافسة المالك الكبير، وتسمح له الانتفاع ببعض النعم الكثيرة التى ينعم بها المزارع الغنى.

وكان نظام التعاون معروفاً فى انجلترا منذ اوائل القرن التاسع عشر، غير أنه كان اكثر ظهوراً فى ميدان الصناعة والتجارة منه فى ميدان الزراعة، بدليل أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى انجلترا وويلز سنة ١٩٣٩ كان أقل كثيراً بالنسبة لمجموع السكان منه فى فرنسا وألمانيا والدانيمر، ومازالت انجلترا فى حاجة الى بذل مجهود كبير لكى ينتشر فيها نظام التعاون وتعم فوائده صغار المزارعين.

ويعلل عدم نجاح نظام التعاون الزراعى فى انجلترا بقلة عدد الأفراد المنتفعين منه، وهم صغار الملاك والمتساجرين، وجهلهم فوائد التعاون، وكذلك بعدم تشجيع الحكومة لحركة التعاون الزراعى تشجيعاً كافياً كنشر دعاية واسعة لها، أو منح الجمعيات التعاونية ما احتاجت اليه من التسهيلات المالية، ويرجع كل ذلك الى المكانة اثنوية التى شغلتها الزراعة فى انجلترا منذ منتصف القرن الماضى، وفضلاً عن هذا فان ما جبل عليه الشعب البريطانى، لا سيما سكان الريف، من شدة التمسك بالقديم والاعتداد بروح الفردية والاستقلال فى العمل، لم يكن من العوامل المشجعة على نجاح نظام التعاون.

ولا ريب فى أنه إذا تمكنت انجلترا من تذليل تلك العقبات، استطاعت ان تؤدى إلى الزراعة خدمات جلييلة، وجنت ما جنته الدول الأوروبية الاخرى من فوائد التعاون.

التسليف الزراعى: نظراً لكثرة ما يستلزمة الاشتغال بالزراعة من نفقات كثيرة ومستمرة، كان صغار الملاك والمزارعين مهددين دائماً بالوقوع فى حبالل المرايين بسبب قلة رؤوس اموالهم واضطرارهم الى الاستدانه، وكثيراً ما ينتهى بهم الأمر الى العجز عن السداد وضياع أملاكهم تبعاً لذلك. ولهذا كان تنظيم التسليف الزراعى بغرض مساعدة صغار المزارعين على الحصول على ما يحتاجون اليه من القروض بأسهل الشروط، من أجل الخدمات التى تقوم بها الحكومة للزراعة.

وقد بقيت انجلترا فى هذا الميدان، كما فى ميدان التعاون، اكثر تاخراً من دول اوربا الغربية، بل من ارلندة نفسها. ويرجع ذلك التأخر إلى نفس الأسباب التى يعزى إليها تأخر نظام التعاون فى انجلترا، ويضاف إليها قيام العقيدة عند صغار المزارعين بأن الاقتراض من البنوك يعتبر من الأعمال الجائوة

والمفيدة للمشتغل بالصناعة او التجارة، ولكنه لا يتفق مع كرامه المزارع، لان هذا الخير من طبقة الملاك التى يفترض فيها اليسار وسعة العيش، فاذا احتاج المالك الصغير إلى المال لم يرغب فى الاعلان عن تلك الحاجة باقتراض من البنوك، فضل الاقتراض خلسة من بعض الأفراد، ولو كان ذلك بشرط فادحة، او عمد الى بيع محصوله قبل أن يتم نموه، وهو فى كلتا الحالتين يحصل على ما يريد من المال ويحفظ كرامته فى بيئة وان احتمل خسائر نقدية كبيرة.

ولذا تطلب تنظيم التسليف الزراعى حتى الآن مجهوداً كبيراً لكى تتغير عقلية صغار الملاك ويمتنعوا عن إلحاق الضرر بأنفسهم بتفضيل الاقتراض الخفى من الأفراد بدلا من الاقتراض العلنى من البنوك، ويروا أن الاقتراض ليس من الأعمال الشائنة، بل أنه الاساس الذى تقوم عليه حياة العالم الاقتصادى فى الوقت الحاضر.

التعليم الزراعى: ان خدمات العلم للزراعة لا تقل فى جلالها وخطورتها عن خدماته للصناعة، الا أنها أقل ظهوراً واعلاناً عن نفسها. فان مكافحة الآفات النباتية والامراض الحيوانية، وتنويع الانتاج الزراعى وتحسين البذور والاسمدة، واستخدام الآلات وتقدم وسائل النقل الخ، يعتبر من ثمرات العلم الحديث التى افادت جميع الاقاليم الزراعية، وزادت فى ثروة المزارع ورفعت أسعار املاكه وغلاته وفتحت أمامه أسواق العالم أجمع، ولكنها مع ذلك لا تبهر النظر وتثير الاعجاب كخدمات العلم للصناعة وما انتجته من كهرباء وسارات وطائرات، وغير ذلك من معجزات المخترعات الحديثة. هذا فضلاً عن أن التجارب العلمية الزراعية تختلف كثيراً عن التجارب الصناعية بسبب اعتمادها على الظروف الطبيعية التى لا قبل للانسان بطبعتها او تعديلها كالمناخ والتربة، ولذا كانت بطيئة وكثيرة التعرض للفشل، مما يحمل الكثيرين على التشكك فى قيمتها، او التسرع فى الحكم بعدم فائدتها. ونجم عن ذلك انتشار العقيدة فى الدول الزراعية القديمة بأن ممارسة الزراعة علمياً فى الحقول هى المدرسة الوحيدة التى يصح أن يتخرج منها المزارع، وبقي تقدير تلك الدول للعلم والعلماء أقل كثيراً من تقدير الدول الصناعية لهم.

وقد ظل التعليم الزراعى فى انجلترا اقل تقدماً وانتشاراً منه فى سائر دول اوربا الغربية بسبب نظام اللامركزية الذى اتبعته انجلترا فى التعليم كما فى سائر فروع الحياة العامة، ومنذ انشاء وزارة الزراعة سنة

١٨٨٩ صار من واجبها الاشراف على التعليم الزراعى العالى، وتشجيع الأبحاث الزراعية الفنية التى تقوم بها هيئات متعددة فى نواحي البلاد المختلفة، فى حين أن وزارة المعارف ولجان التعليم فى مجالس المديرىات عنت بالاشراف على التعليم الزراعى فى المدارس الالزامية والابتدائية. غير أن الاقبال على التعليم الزراعى مازال ضئيلاً بالنسة اليه فى بقية النواحي الاخرى من التعليم.

النقابات الزراعية: تختلف النقابات الزراعية اختلافاً كبيراً عن الجمعيات التعاونية فى أنها تعمل للدفاع عن مصالح اعضائها كما تفعل نقابات العمال الاخرى، اما الجمعيات التعاونية فهى مجرد شركات تجارية تتكون لخدمة اعضائها فى أعمالهم التجارية دون غيرها.

ونظراً لان اكثريه سكان الريف تتألف من العمال الزراعيين وجب أن يكون لهم نصيب من وسائل اصلاح الزراعة فى انجلترا، لكى تتحسن حالهم ويزيد عددهم بانضمام عمال المدن الزائدين عن حاجتها اليهم. وعلى الرغم من أن العمال الزراعيين أكثر عدداً من العمال المشتغلين بأية صناعة أخرى، فقد ظلوا اقل طبقات العمال اجوراً واطولهم عملاً واشقاهم حظاً، بسبب ضعف اتحادهم، لان طبيعة العمل الزراعى والحياة الريفية تحول دون كثرة الاختلاط وتبادل الرأى وتوحيد الصفوف.

وقد كان فى مقدور الحكومة ان تتقدم لمساعدة العمال الزراعيين بطريقة مباشرة كتحديد ساعات عملهم وتعيين النهايات الصغرى لاجورهم الخ، ولكنها لو فعلت ذلك لتعرضت لمقت الملاك والمتسأجرين من جهة، ولاعطت العمال من جهة أخرى منحة كثيرة لا يمكنهم تقديرها والمحافظة عليها لانهم لم يكتسبوها بكفاحهم. ولهذا كانت الطريقة المثلى لتحسين حاللة العمال الزراعيين هى تشجيعهم على الاقتداء بالعمال فى المدن، وبذا يمهدون الطريق للاصلاح بتوحيد الكلمة بينهم وتكوين النقابات الزراعية التى تضم شملهم.

وقد تكون "الاتحاد الوطنى لنقابات العمال الزراعيين" سنة ١٩٠٦ وانتشرت فروعه فى أغلب أقاليم انجلترا الزراعية، وانضم تحت لوائه ارقى العناصر بين العمال الزراعيين، فصار الجو مهيأ لتحسين حالة تلك الطبقة الكبيرة وتقليل البون الشائع بينهما وبين طبقة العمال فى المدن الصناعية.

تحسين الحياة الريفية: ان مشكلة نزوح السكان من الريف الى المدن ليست مقصورة على انجلترا

وحدها، بل هى مشكلة عالمية لم تنج منها دولة من الدول. ولذا نجد أ خمس سكان استراليا مثلاً يقنطون المدن مع أنها كبقية الدول المستعمرة حديثاً تحتاج قبل كل شئ الى استثمار اراضيها الزراعية الواسعة، ويجب ان يزيد فيها سكان الريف على سكان المدن، نظراً لأن المدن اسواق فى الحقيقة، ولا معنى لوجود الأسواق إلا إذا توافرت السلع التى تباع فيها. ولا ريب فى أن نزوح السكان من الريف الى المدن يعتبر من اكبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة، لما يسببه من اختلال التوازن، ومن المصاعب العديدة التى تنجم عن زيادة سكان المدن وقلة سكان الريف عن الحاجة.

وترجع تلك المشكلة العالمية الى ما جل عليه الانسان من الألفة وحب الاختلاط بغيره، والى ما تشمله المدن من المزايا العديدة التى يحرم منها سكان الريف، كتوافر الحاجيات والكماليات، وارتفاع اجور العمال وتعدد سبل الرزق، وما خلقتة المدينة الحديثة من النعم الكثيرة، كالمياه الصالحة، للشرب والمسكن الصحية، وطرق الإضاءة القوية، ولا يرحى وقوف تيار المهاجرة من الريف الى المدن الا اذا قل الاختلاف العظيم بينهما فى لوازم الحياة المتمدينة، فاذا تم ذلك اصبح سكان الريف لا يشعرون بأنهم فى منفى الحضارة، وصارت الحياة الريفية افضل من وجوه عديدة من حياة المدن لكونها ادعى للصحة وهدوء الاعصاب، ولتوافر المأكولات الجيدة فيها ورخصها.

وقد نجحت انجلترا نجاحاً كبيراً فى الازمنة الحديثة فى تحسين الحياة الريفية فيها بتسهيل المواصلات بين الريف والمدن، والتوسع فى استخدام الكهرباء بأسعار منخفضة، وتوفير المياه النقية والوائل الصحية المتعددة، حتى صارت أغلب قراها ناعمة بما كانت المدن الكبيرة مفتقرة اليه منذ زمن قصير. ولا جرم أن ذلك قد ساعد على احتفاظ الريف بسكانه وعلى تقليل الازدحام فى المدن بسبب ميل الكثيرين من اهلها الى الاقامة فى الضواحي الريفية حيث يجمعون فيها بين نعم الحياة الريفية والحضرية فى ان واحد.

تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية

لم تكن وسائل علاج الزراعة التى سبق بيانها محل اختلاف كبير فى الآراء بسبب وضوح فوائدها العظيمة للزراعة فى انجلترا، غير أن تشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل السياسية كان مثيراً للمناقشات العنيفة والاختلافات الشديدة بين الاحزا السياسية كما يتبين مما يلى:

رأى حزب العمال

تتألف اكثرية حزب العمال من سكان المدن الصناعية، ولذا كانت عناية هذا الحز بشئون الزراعية اقل كثيراً من عنايته بشئون الصناعة والتجارة، ومع ذلك فان له سياسة زراعية واضحة، تمتاز بما امتازت به بقية نواحي سياسته من حيث نزعتها الاشتراكية. وتتلخص تلك السياسة في ضرورة الغاء الملكية الفردية، واستيلاء الحكومة على جميع اراضي الدولة بعد تعويض الملاك عما يفقدنه بسبب ذلك.

وعلى الرغم من غرابة هذا الراى وشدة مخالفته للمبادئ المشروعة والمألوفة، فانه يستند الى دعائم قانونية وتاريخية قوية. إذ أن القانون يعترف للحكومة بحق أولى على الملكيات وعلى ثروة الافراد بل اجسامهم، دليل استيلائها على ثروة بعض الناس او مصادرتها، وحق التجنيد العام، هذا فضلاً عن أن من حق الحكومة ان تنزع ماتشاء من املاك الافراد للمصلحة العامة، او لجباية ما تقرره من الضرائب على تلك الاملاك اذا تعذر جمعها بالوسائل الاخرى. أما من الوجهة التاريخية فقد كان كثير من الملوك يتصرفون في اراضي الدولة بل في سكانها تصرف المالك في ملكه، بدليل ما حدث في القطر المصرى منذ ١٣٠ سنة، اذ كانت جميع الاراضى تابعة لمحمد على باشا.

ويرى حزب العمال أنه لو نفذت سياسته لجنت انجترا الفوائد الآتية:

- ١ - زيادة الانتاج الزراعى، لما للحكومة من القمطرة الفنية والمالية على زراعة جميع الأراضى واستثمارها على أحسن وجه.
- ٢ - زيادة العدالة في توزيع الثروة الاهلية، لأن الأرباح الناتجة عن استثمار الارض تزيد ايراد الحكومة وتساعد على تخفيض الضرائب العامة، بدلاً من بقاء تلك الارباح مقصورة على افراد قليلين هم الملاك.
- ٣ - زيادة تنظيم الانتاج الزراعى، لكى يتحقق مبدأ الاستقلال الاقتصادى بأجلى معاينة، لأن الحكومة تصبح قادرة على تحديد انواع الغلات ومقدارها بحسب حاجة البلاد، وبذا تنتج كل الغلات التى تسمح الظروف الطبيعية بإنتاجها في اراضيها، بدلاً من نظام الانتاج الحالى حيث لا يتوقف تعيين انواع الغلات المزروعة ومقدارها على حاجة البلاد بل على مستوى الاسعار وما تدره من الأرباح على المزارعين.

غير أن سياسة حزب العمال الزراعية التى سبق بيانها لا تلقى قبولاً كبيراً نظراً لقوة روح الملكية الفردية في الشعب البريطانى ولان اهتمام العمال بشئون الصناعة والتجارة يفوق اهتمامهم بشئون الزراعة، وعلى ذلك لا ينتظر أن يقدم العمال على تنفيذ سياستهم الزراعية إلا بعد سنوات عديدة عندما

يتم لهم تنفيذ سياستهم الاشتراكية في بقية نواحي النشاط الاقتصادي في بلادهم. ويستدل على ذلك من أن حزب العمال بعد أن انتصر في الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٥ واطلقت يده مرة في حكومة البلاد مستنداً الى اقلية برلمانية كبيرة اقتصر حتى الان على تنفيذ سياسة امتلاك الدولة لمناجم الفحم والسكك الحديدية والصهارف المالية، ولكنه لم يقدر على تغيير نظام الملكية الزراعية، بل انه اكتفى بتشجيع الانتاج الزراعى بالوسائل الاقتصادية العادية، كتوفير الأيدى العاملة في الريف وتثبيت أسعار الغلات الزراعية، وكان ذلك بمثابة اعتراف بأن سياسة الحزب الاشتراكية بازار الزراعة مازلت سياسة نظرية، لا يرجى تطبيقها في المستقبل القريب.

رأى حزب المحافظين

يزيد اهتمام حز المحافظين بشئون الزراعة عن اهتمام بقية الأحزاب البريطانية، لانه منذ نشأته كان ممثلاً لكبار الملاك والطبقات الغنية في المجتمع. وقد تمكن هذا الحزب في سنة ١٨١٥ من إصدار قوانين القمح والعمل بها لمصلحة المزارعين، على الرغم من معارضة بقية السكان، غير ان اطراد تقدم الصناعة في انجلترا واحتشاد السكان في المدن أدى الى تزايد قوة حزبي الأحرار والعمال الممثلين لسكان المدن سواء أكانوا من أصحاب رؤوس الأموال ام من العمال. فلما الغيت قوانين القمح سنة ١٨٤٦، كان ذلك ايذاناً بانتصار الصناعة على الزراعة، واستمرت تلك الحالة حتى ظهر اضمحلال الزراعة في اواخر القرن الماضي، واخذ يتزايد حتى اصبح ضرره غير مقصور على طبقة المزارعين وحدهم بل مهدداً للبلاد بأكملها. وعندئذ اشتد اهتمام المحافظين بالدفاع عن الزراعة والعمل على حمايتها من المنافسة الاجنبية ومما زاد في قوة حجتهم في ذلك الوقت ان جميع دول اوربا الغربية سبقت انجلترا الى اتباع سياسة الحماية الجمركية، لمنع الزراعة فيها من أن تصاب بالاضمحلال الذي حل بزراعة انجلترا.

وقد اشتدت دعاية المحافظين لسياسة تعديل الجمارك سنة ١٩٠٣ عندما اعلن زعيمهم المستر جوزيف تشمبرلين سياسة التفضيل الامراطوري وتتلخص تلك السياسة في زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات الواردة إلى انجلترا، وكذلك على الغلات النباتية والحيوانية التي تنافس الغلات المحلية كالحبوب والدقيق واللحوم ومستخرجات الألبان، بشرط ان تعامل الغلات الواردة من الامبراطورية معاملة ممتازة، فتخفض الرسوم عليها تخفيضاً نسبياً. ورأى المحافظون ان انجلترا لو اتبعت تلك السياسة لجنحت الفوائد الآتية:

١ - ارتفاع اسعار الغلات الزراعية في انجلترا، مما يزيد في مكاسب المزارعين من الملاك والمستأجرين،

ولذا يقبلون على زيادة الانتاج وتوسيع المساحة المزروعة وتزول كل مظاهر الاضمحلال التى شكت منها انجلترا فى ذلك الوقت.

٢- تحسين حالة العمال الزراعيين بسبب زيادة اجورهم.

٣- رواج المصنوعات البريطانية فى اسواق البلاد الداخلية لعدم تعرضها للمنافسة الاجنبية ولزيادة القوة الشرائية عند سكان الريف.

٤- زيادة وحدة الامبراطورية البريطانية ومتانتها بسبب لرباط اجزائها بعضها ببعض بروابط المصلحة المادية المشتركة، فان تلك الروابط تعتبر بحق أقوى الدعائم لقيام الوحدات السياسية، وتفوق فى متانتها رابطة الجنس او اللغة او الدين، او مجرد الاعتماد على القوة الغشومة.

غير ان اعلان سياسة التفضيل الامبراطورية سنة ١٩٣ كان كارثة على حزب المحافظين بسبب ما اثاره من شدة معارضة الرأى العام، وانتصار حزب الاحرار عليه فى ثلاثة انتخابات نيابية متتالية وكانت اهم وجوه الاعتراض على سياسة التفضيل الامبراطورى ما يأتى:

١- إن تلك السياسة تتعارض مع سياسة حرية التجارة التى اتبعتها انجلترا منذ سنة ١٨٤٦ والتى عادت على البلاد بفوائد جلية، دليل أن انجلترا كانت فى اواخر القرن التاسع عشر اغنى دول العالم وارقاها صناعة واوسعها تجارة.

٢- ان الفوائد المرجوة من ارتفاع اسعار الغلات الزراعية سوف تكون مقصورة على اقلية ضئيلة فى الأمة ألا وهى طبقة الملاط، وذلك على حساب الاكثرية الساحقة من السكان، لأن المستأجرين سوف يحرمون من نصيبهم من الارباح بسبب ارتفاع ايجار الاراضى تبعاً لارتفاع الأسعار، كما ان العمال الزراعيين سوف لا ينعمون بزيادة الأجور نظراً لضعف اتحادهم وعجزهم عن تنفيذ طلباتهم، فى حين أن الاكثرية الساحقة من الأمة التى يتألف منها سكان المدن سوف تضج من الغلاء وتلج فى المطالبة بارتفاع الأجور.

٣- إن ما زعمة المحافظون من زيادة رواج المصنوعات البريطانية في أسواق انجلترا الداخلية لا يعوض على الصناعة ماتفقده في الأسواق الخارجية بسبب نقص واردات انجلترا من جهة، وغلاء المصنوعات البريطانية تبعاً لارتفاع مصاريف انتاجها من جهة أخرى، وبذا تتعرض انجلترا لخسارة تجارتها الخارجية وهي مصدر حياتها وسبب قوتها وثروتها.

على ان المحافظون عرفوا كيف يستفيدون من ظروف الحرب الكرى الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التى أتت بعدها. فعمدت انجلترا إبان الحرب الى حماية بعض مصنوعات ومزروعاتها، كما أن الزراعة تحسنت من تلقاء نفسها بسبب قلة الواردات الاجنبية في تلك السنوات العصيبة. ولم تمض مدة طويلة بعد انتهاء الحرب حتى ظهرت الأزمة العالمية التى كانت انجلترا اسبق الدول شعوراً بها واشدها تألماً منها لسبيين:

(الأول) اعتمادها اكثر من الدول على التجارة الخارجية التى تعطلت تدريجياً بسبب الازمة.

(ثانياً) اتباعها دون غيرها من الدول العظمى لسياسة حرية التجارة وذلا لقيت مصنوعات كمزروعاتها منافسة شديدة في اسواق انجلترا الداخلية ولهذا اصبحت الرغبة في اتباع سياسة التفضيل الامبراطورى شبه اجماعية في انجلترا، لأن صناعة انجلترا بعد أن فقدت اغلب اسواقها الخارجية صارت اكثر حاجة الى الاسواق الداخلية، وكانت لا تقل عن الزراعة رغبة في الحماية من المنافسة الاجنبية. وقد نتج عن ذلك التغير العظيم في رأى العام البريطانى بازاء السياسة الجمركية، أن عظم نفوذ حزب المحافظين منذ استداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩، بدر ما ضعف نفوذ حزب الاحرار، واصبح نفوذ الحزبين في انجلترا على عكس ماكان عليه قبيل الحر.

وبذلك انضمت انجلترا الى بقية دول العالم المتبعة للحماية الجمركية، ومع أن هذه السياسة رمت في بادئ الامر الى مساعدة الزراعة، ولقيت معارضة شديدة من المشتغلين بالصناعة، فانها بعد تنفيذها عادت بالفائدة على الصناعة اكثر من الزراعة، كما افادت الامبارطورية اكثر مما افادت انجلترا، وذلك لسبيين:

١- إن اهم ما تستورده انجلترا من الامبارطورية هى الغلات الزراعية والحيوانية ونظراً لمعاملة تلك الواردات معاملة ممتازة، فانها تنافس انتاج انجلترا الزراعى منافسة جديدة. فبقيت الزراعة في انجلترا

معرضة للمنافسة في حين أن الصناعة تنعم بخلو الأسواق الداخلية من تلك المنافسة.

٢- ترغب اغل الممتلكات المستقلة في تشجيع الصناعات الناشئة فيها ولذا تتمسك باتباع الحماية الجمركية الشديدة ولا تميل الى معاملة المصنوعات الواردة اليها من انجلترا بمثل المعاملة الممتازة التي تعامل بها صادراتها الى انجلترا.

رأى حزب الأحرار

كانت عناية حزب الأحرار بشئون الصناعة اكثر دائماً من عنايته بشئون الزراعة، بدليل تمسكه بسياسة حرية التجارة التي تعتبر من أهم مبادئه غير أن شدة معارضته لسياسة التفضيل الامبراطورى منذ اعلانها سنة ١٩٠٣ واحتلاله لمقاعد الحكم في انجلترا عقب ذلك لمدة طويلة، اضطره الى تغيير موقفه السلبي ازاء الزراعة، والى العمل على الأخذ بناصرها بعد اذ اصبح الامر لا يحتمل التأخير، وذلك الكي يبين للرأى العام مقدرته على انعاش الزراعة دون حاجة الى اتباع سياسة المحافظين البغيضة.

وقد امتاز حزب الاحرار على غيره من الاحزاب البريطانية بأنه كان أول من عالج مشكلة الزراعة في البلاد علاجاً جدياً وحاول تنفيذ سياسة اصلاحية معينة، في حين أن سياسشة المحافظين لم تنفذ إلا حديثاً، أما سياسة العمال فانها لاتزال في عالم النظريات. وقد كانت اكبر شخصية في وزارة الاحرار سنة ١٩١٢ هى شخصية وزير المالية مسترلويد جورج الذى كان شديد العناية بالزراعة، ولذا انشأ في ذلك العام لجنة لدراسة الشئون الزراعية من جميع نواحيها المتعددة كحالة العمال واجورهم وساعات عملهم ونظام الملكية والايجار الخ. وكان التقرير المسهب الذى اصدრته تلك اللجنة سنة ١٩١٣ أساساً للمقترحات والقوانين التي ظهرت لاصلاح الزراعة فيما بعد.

وكانت سياسة الاحرار ترمى الى غرضين:

(الأول) تحسين حالة سكان الريف.

(الثانى) زيادة الانتاج الزراعى.

وكان الحزب يرى تحقيق الغرض الأول بواسطة اجراءات إدارية سريعة ومباشرة، أما الغرض الثانى فكان المنتظر ان يتحقق تدريجياً كنتيجة غير مباشرة لتحسين حالة سكان الريف. ولهذا تقدم الاحرار

بالاقتراحات الآتية:

١ - إنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة الأراضي للإشراف على جميع أراضي الدولة سواء أكانت في الريف أم المدن، ويكون لتلك الوزارة فروع في الأقاليم الريفية تملك حق شراء الأراضي (بالأثمان التي تحددها هي) لكي تتمكن من تشجيع الملكية الصغيرة وإصلاح الأراضي البور والعمل على إنشاء الغابات، كما يكون لها سلطة التدخل لحل ما ينشأ بين العمال والملاك من المشاكل، ولمساعدة المستأجرين على الحصول على تعويض مالي في مقابل ما يدخلونه من إصلاحات في الأراضي التي يستأجرونها، وكذلك لتحديد مبالغ إيجار الأراضي في ظروف معينة.

٢ - تصدر الحكومة التشريع اللازم لمساعدة العمال الزراعيين، وذلك لتحديد نهايات عظمى لساعات عملهم، ونهايات صغرى لأجورهم، على أن تختلف النهايات الصغرى للأجور بين منطقة وأخرى بحسب اختلاف أسعار المعيشة في كل منها.

٣ - تعنى الحكومة ببحث مشكلة المساكن الريفية لتعمل على سد ما يظهر فيها من نقص في العدد أو في صلاحيتها للمعيشة فيها، وتقوم بإنشاء عدد كبير من تلك المساكن قصد تأجيرها للعمال بأجور تتفق مع مقدرتهم المالية.

وفضلاً عن ذلك فإن الأحرار عملوا على زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الملكية الصغيرة، بأن فرضوا سنة ١٩١٠ على الأراضي المهملة والقليلة الإنتاج ضرائب أعلى من الضرائب المقروضة على الأراضي المعتنى بها والكثيرة الإنتاج، وذلك بغرض معاقبة المالك الكبير الذي يهمل استثمار كل أراضيه لكي يضطر إلى زيادة العناية بها أو إلى بيعها.

وقد أثارت اقتراحات الأحرار اهتمام الرأي العام اهتماماً عظيماً بشئون الزراعة، غير أن قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤ حال دون تنفيذ أغلب تلك الإصلاحات، ولذا بقي الاختلاف واضحاً بين المحافظين والأحرار بشأن إصلاح الزراعة، فكان المحافظون يرون إصلاحها بفرض جمركية عالية على

الغلات الزراعية الواردة للملاد، في حين أن الاحرار كانوا يرون تحقيق الاصلاح بتعديل نظام ملكية الارض وتحسين حالة العمال الزراعيين.

الفصل الثالث

تقدم الزراعة في فرنسا

في القرن التاسع عشر

أهمية الزراعة في فرنسا

يختلف تاريخ الزراعة في فرنسا اختلافاً كبيراً في إنجلترا لأن فرنسا تعتبر في طليعة دول أوروبا الزراعية في الوقت الحاضر، ولم تتعرض فيها الزراعة لما تعرضت له في إنجلترا من اضمحلال كبير، بل بقيت المهنة الرئيسية لعامة الشعب. ويظهر ذلك من أنه في أواخر القرن التاسع عشر كان أكثر من نصف سكان فرنسا يشتغلون بالزراعة في حين أن نسبة المشتغلين بها في إنجلترا وقتئذ كانت نحو ١:١٠، وفي ألمانيا أقل من ١:٣.

ويعلل اختفاظ الزراعة بأهميتها في فرنسا حتى الآن بأسباب جغرافية واقتصادية عديدة تختص بالذكر منها أربعة:

(الأول) اتساع المساحة الصالحة للزراعة في فرنسا، إذ تبلغ نحو ٨٠٪ من مساحة الدولة بأكملها.

(الثاني) ملاءمة الجو للزراعة، فانه أكثر صحواً ودفئاً وأقل تقلباً وأمطاراً من جو إنجلترا.

(ثالثاً) شدة عناية الحكومة الفرنسية بشئون الزراعة نظراً لأهميتها لأغلبية السكان، فلم تتأخر الحكومة عن تقديم أية مساعدة للزراعة لتحفظ لها رخاءها واطراد تقدمها. ولتنتعها من التعرض للاضمحلال الذي أصاب زراعة إنجلترا.

(الرابع) اعتدال تقدم الصناعة الحديثة في فرنسا بالنسبة إلى تقدمها في إنجلترا وألمانيا، ولذا لم تتعرض الزراعة فيها لشدة منافسة الصناعة لها كما في هاتين الدولتين. ويعلل اعتدال نجاح الصناعة في فرنسا بعاملين هامين:

(أ) قلة المعادن في فرنسا وسوء توزيعها وصعوبة استخراجها واستغلالها. فإن أهم حقول الفحم في فرنسا حقلان، يقع أحدهما في السهل الشمالي على مقربة من حدود بلجيكا، والآخر عند منابع نهر لوار في هضبة فرنسا الوسطى. ويلاحظ على هذين الخلقين صغر مساحتهما، وصعوبة استخراج الفحم منها لأسباب جيولوجية، وعدم وقوعها على مقربة من البخار لكي يسهل تصريف الفحم منهما، وكذلك بعدهما عن المناطق الغنية بالحديد.

أما أغنى اقاليم فرنسا في الحديد فهو اقليم اللورين، وكان يعيب الحديد فيه كثرة اختلاطه بالفسفور، ولم تعرف طريقة للتغلب على هذا العيب إلا سنة ١٨٦٨، ولذا لم تستفد فرنسا من ذلك بسبب استيلاء المانيا على اقليم اللورين سنة ١٨٧٠، ولما انتهت الحرب العالمية الأولى استردت فرنسا ذلك الاقليم الغنى سنة ١٩١٩، ثم احتلتفى العام التالى اقليم السار المجاور له لكى تحصل على الفحم اللازم لصهر حديد اللورين. غير ان اقليم السار عاد الى المانيا بعد الاستفادة العام لسكانه في يناير سنة ١٩٣٥، وبذا صارت فرنسا تواجه صعوبة كبيرة في تموين صناعة الحديد في اللورين بالوقود اللازم لها.

(ب) تخصص فرنسا في صناعة الترف كالمنسوجات الحريرية والمشروبات الروحية، وهى صناعات تعتمد على الانتاج الزراعى من جهة ولا يمكن انتاجها بكميات كثيرة وفي مصانع كبيرة من جهة اخرى.

خدمات الثورة الفرنسية للزراعة

كانت فرنسا اسبق الدول الأوروبية بعد انجلترا الى اصلاح الزراعة فيها وتحسينها، وبدأ ذلك الاصلاح عند قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، اى بعد أن بدأ الانقلاب الزراعى في انجلترا بزمن قصير. وكانت أهم خدمات الثورة للزراعة في فرنسا انها حررت العامل الزراعى من الوحشة الشخصية، وفكت القيود القانونية والتقليدية التى قيدت انظمة الزراعة والملكية الزراعية فأدى ذلك الى زيادة عدد الملاك عظيمة، وانتشار الملكية الصغيرة.

ولارب في أن من أجل خدمات الثورة الفرنسية للطبقات الزراعية في البلاد تحريرهم من العبودية والقيود الاقطاعية التى رزحوا تحت اعبائها طويلاً. وعلى الرغم من ان عدد ضحايا العبودية لم يكن كبيراً في فرنسا سنة ١٧٨٩، فان الغاء العبودية رسمياً والقضاء على ماكان للاشراف من الحقوق الكثيرة قبل السكان في مقاطعاتهم كان خطورة ضرورية لتحقيق حرية أولئك السكان، وتقرير مساواتهم القانونية بغيرهم. ولا يخفى ان رفع الغبن الذى كان محيقاً بالعامل الزراعى أدى الى تحسين حالته المعنوية، وإلى زيادة انتاجه الزراعى تبعاً لذلك لما بين نفسية العامل ومقدار نشاطه واقباله على العمل من الصلة الوثيقة.

أما تحرر أنظمة الزراعة من القيود القديمة فحدث تدريجياً وبطريقة خفية، وذلك لأن الثورة لم تكن ثورة سياسية واجتماعية فحسب، بل كانت ثورة نفسية قبل كل شيء، وثورة على القديم في جميع أوضاعه، ولذا انتشرت عدواها الى جميع النفوس حتى الى الطبقات الزراعية المعروفة في جميع الدول بشدة محافظتها على القديم، وأصبح المزارعون في فرنسا أكثر استعداداً من ذي قبل لادخال الغلات الجديدة والاقلاع عن نظام زراعة الثلاثة حقول، ولاتباع الدورة الزراعية واستخدام الاسمدة والآلات، الى غير ذلك من الاصلاحات التي ظكهرت تباعاً وزادت في انتاج الزراعة وثروة المشتغلين بها.

نظام الملكية الزراعية

صح هذا التغير الكبير في أنظمة الزراعة، بل ساعد على ظهوره ونجاحه، ما حدث في ذلك الوقت من تحول المستأجرين والعمال الزراعيين إلى صغار الملاك، وهو التحول الذي يعتبر من أخطر النتائج الاجتماعية والاقتصادية للثورة في فرنسا. ولا يصح افتراض ان الملكية الصغيرة لم تكن موجودة في فرنسا قبل سنة ١٧٨٩ فان الفقر دفع كثيرين من الاشراف منذ القرن السابع عشر الى تقسيم املاكهم وبيعها، كما أن اهتمام الحكومة باصلاح الاراضى البور وتقسيم الاراضى الشائعة أدى الى تزايد الملكية الصغيرة ايضاً. وقد قدر أنه قبيل الثورة الفرنسية كان صغار الملاك يملكون نحو ثلث مساحة الاراضى الزراعية في فرنسا، كما بلغ عدد صغار الملاك ثلاثة أخماس مجموع الملاك في تلك البلاد وقدره نحو ٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة. ونتج عن ذلك ان بعض رجال الاقتصاد مثل ملش اعتقد بأن فرنسا سوف تشبه الصين من حيث فقر سكانها وشدة كثافتهم.

ومع ذلك فان التشجيع الثورة الفرنسية للملكية الصغيرة من الأمور التي لا سبيل الى انكارها، فان مجرد تحرير المزارعين من القيود الاقطاعية العتيقة حمل كثيرين منهم على الرغبة في امتلاك الارض. كما ان نظام الوراثة الذي وضعته حكومة الثورة واعتراف به قانون نابليون، والذي قضى- بتقسيم التركة بالتساوى بين جميع الورثة دون اعتبار لاختلاف السن او الجنس بينهم، كان بلا ريب من العوامل التي ضمنت تضائل الملكيات بمرور الوقت.

على ان اكبر الخدمات التي أدتها الثورة للملكية الصغيرة استيلاء الحكومة على املاك الاشراف والكنيسة فيما بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٧٩٥ وعرضها للبيع بأسعار مخفضة ومع تساهل عظيم في الدفع. ففي ١٤ مايو سنة ١٧٩٠ اصدرت الحكومة قانوناً لتنظيم وسائل تقسيم تلك الأراضي الى مساحات صغيرة قبل عرضها للبيع، وكثيراً ماكان المزارعون في منطقة معينة يتفقون على الاشتراك في شراء مساحة كبيرة من الارض ثم يعمدون الى تقسيمها فيما بينهم، الى أن حرمت الحكومة ذلك سنة ١٧٩٣.

وقد كان نظام الوراثة في فرنسا وما نتج عنه من تزايد الملكيات في الصغر مثاراً لمناقشات شديدة وتضارب عظيم في الآراء خلال القرن التاسع عشر، فرأى اعداء هذا النظام ان تضائل الملكيات تضاهلاً حسابياً مستمراً يضر الزراعة والمشتغلين بها. أبلغ الضرر، بس تقسيم الاراضي تدريجياً الى مساحات صغيرة مبعثرة، مما يؤدي الى ضياع مجهود المالك ووقته، وكثرة المنازعات القضائية بين الملاك. أما أنصار هذا النظام فرأوا فيه أكبر فائدة للزراعة والمزارعين لانه يشجع الانتاج الزراعي ويمنع سكان الريف من المهاجرة، ويزيد رضاهم على حالتهم واستقرار المجتمع لهذا السبب.

وتعتبر الملكية الصغيرة من جهة أخرى أحد الأسباب الهامة في سرعة تكاثر سكان فرنسا في النصف الأول من القرن الماضي، وفي وقوفهم عن الزيادة منذ ذلك الوقت. ويعلل بأن التحسن العظيم في الحالة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة عند أغلب سكان الريف عقب الثورة الفرنسية، أدى الى الاقبال على الزواج وتكاثر النسل، لما يشتهر به المزارع في جميع الدول من قوة العصبية وحب الخلف لكي يعاونه اولاده في عمله ويرثوه من بعده. هذا فضلاً عن الصلة الوثيقة بين حالة الرخاء او الكساد الاقتصادي وعدد السكان في كل دولة. ولذا تزايد سكان فرنسا بنسبة ٢٠٠.٠٠٠ نسمة سنوياً فيما بين سنة ١٨٠٠ وسنة ١٨٥٠.

ويظهر مقدار انتشار الملكية الصغيرة في فرنسا من البيانين الاتيين:

في سنة ١٨٦٢

مساحة الملكية بالهكتار	نسبتها لمجموع المساحة
اقل من ٥	٥٦.٢٩٪
٥ - ٢٠	٣٠.٤٧٪
٢٠ - ٤٠	٨.٤٧٪
أكثر من ٤٠	٤.٧٧٪

في أواخر القرن التاسع عشر

عدد الملاك	مساحة الملكية بالهكتار	النسبة لمجموع المساحة
٣ مليون	أقل من ١٠	٢٠٪
٦٠٠.٠٠٠	١٠ - ١٦٠	٤٠٪
١٥٠.٠٠٠	أكثر من ١٦٠	٤٠٪

اما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فان انتشار التعليم وتقدم المدنية وتضاؤل الملكيات الصغير تدريجياً جعل المزارع اكثر شعوراً بالمسئولية نحو نسله واقل ميلاً الى تكاثر اولاده بسبب ضيق ذات يده، لأن اسرته اذا استمرت في التزايد وقع في مشاكل اقتصادية عديدة. وتعرض كما تعرض اولاده للفاقة وما صاحبها من متاعب كثيرة. ومن ذلك الوقت أخذ سنة الزواج يتأخر تدريجياً كما نقص عدد الأطفال في الاسرة نقصاً واضحاً.

وفضلاً عن ذلك فان نحو ٨٠٪ من الملكيات الزراعية كانت مزروعة أصحابها انفسهم، و ١٣٪ كانت مؤجرة، و ٧٪ كانت مزروعة على نظام الممارسة اى على أساس تقسيم الانتاج بنسبة معينة بين المالك والمزارع.

تقدم الزراعة فى القرن الماضى

كان تقدم الزراعة فى فرنسا فى القرن التاسع عشر اكثر منه فى بقية الدول عدا بلجيكا والدانيمرك
ففى عصر نابليون أدى وقف التجارة الخارجية إلى زيادة العناية بالانتاج الزراعى الداخلى، فبدئ فى اتباع
نظام الدورة الزراعية، وادخل كثير من الغلات الجديدة كالكتان والبنجر والاصباغ. ولما عاد السلم الى
فرنسا بعد سنة ١٨١٥ اخذت الزراعة فى التقدم العظيم وزاد رخاء سكان الريف عموماً. ويظهر مقدار
ذك التقدم من زيادة انتاج القمح من ٩٣ مليون بوشل الى ١٥٢ مليون بوشل فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة
١٧٤٨، وزيادة انتاج البطاطس من ٥٤ مليون بوشل الى ٢٧٥ مليون بوشل، وانتاج النيذ من ٣٧٣
مليون جالون الى ٩٢٤ مليون جالون.

غير أن سنة ١٨٤٨ كانت فاتحة عصر اضطراب كبير استمر حتى سنة ١٨٦٠ وأدى الى انسحاب
عدد كبير من المشتغلين بالزراعة وتعطيل التقدم فى تلك المهنة الرئيسية. وقد كان ذلك الاضطراب
سياسياً من جهة بسب قيام الجمهورية الثانية (١٨٤٨)، والامراطورية الثانية (١٨٥٢) وحرب القرم
(١٨٥٤) وحرب النمسا (١٨٥٩)، كما كان اجتماعياً واقتصادياً من جهة أخرى بسبب انتشار الكوليرا
وفساد المحصول فيما بين سنة ١٨٥٣ وسنة ١٨٥٥، ولذا عجزت الزراعة فى النصف الثانى من القرن
الماضى عن استرداد رخائها ومكانتها التى تمتعت بها فى النصف الأول منه. ومع ذلك فقد كان التقدم
الزراعى عد سنة ١٨٦٠ مما لا يستهان به، بفضل التوسع فى إصلاح الأراضى البور واستخدام الآلات
الزراعية والتفنن فى وسائل الزراعة العلمية التى زادت خصب التربة وانتاجها، بدليل انه فيما بين سنة
١٨١٨ وسنة ١٨٨٩ زاد انتاج الفدان الواحد من القمح نحو ٧ بوشا
ومن الشعير ٨ بوشل، ومن الشوفان ١٠ بوشل، كما تضاعف عدد المواشى فى فرنسا فى تلك المدة.

ويتبين الفرق العظيم بين أهمية الزراعة في كل من فرنسا وانجلترا سنة ١٨٧٧ مما يأتي:

الدولة	المساحة المرزوعة حبوباً	نسبتها الى المجموع	المساحة المرزوعة قمحاً	نسبتها الى المجموع
فرنسا	٣٧.٥٠٠.٠٠٠	١٠:٣	٢٣.٥٠٠.٠٠٠	٦:١
بريطانيا العظمى	١١.٠٠٠.٠٠٠	٧:١	٣.٦٠٠.٠٠٠	٢٢:١

وقد كان من اهم ما يميز الزراعة في فرنسا في اواخر القرن المضاي وفاؤها بحاجة السكان وكثرة تنوع غلاتها، اذ انتجت فرنسا كما حاجاتها الغذائية، ل صدرت كثيراً من الغلات الزراعية، ولم يكثر استيرادها للقمح إلا في فترة اضمحلال الزراعة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٩٦، أما كثرة تنوع الغلات الزراعية فتظهر من عدم اعتماد البلاد على غلة واحدة، فان القمح والنييد اكثر الغلات اهمية، ويتلوها في الاهمية الشليم والشعير والشوفان والذرة والفواكة ومستخرجات الألبان.

عناية الحكومة بالزراعة

تمتعت الزراعة طوال القرن الماضي بعناية الحكومة بدليل أن سياسة فرنسا الجمركية كانت دائماً متمشية مع مصلحة الزراعة. ففي سنة ١٨١٩ فرضت ضرائب جمركية على القمح الوارد من الخارج، ثم وضعت عليه ضرائب إضافية اختلفت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لتقلب أسعار القمح في فرنسا بلنسبة الى مقدار معين. واستمرت تلك الحالة خلال القرن التاسع عشر- فلم تتعرض زراعة فرنسا الى المنافسة الشديدة التي تعرضت لها زراعة انجلترا بسبب وفرة الغلات الامريكية. على أن تلك المنافسة ظهرت دائماً بدرجة كافية لمنع كل محاولة من جانب المشتغلين بالصناعة لتخفيف الحماية الجمركية الزراعية بقصد تخفيض اسعار الغلات الزراعية واجور العمال تبعاً لذلك، ولذا كانت سياسة فرنسا الجمركية بعد سنة ١٨٨١ شبيهة بسياسة المانيا في ذلك الوقت من حيث عنايتها بزيادة وقاية الزراعة من خطر المنافسة الاجنبية.

وكذلك كانت فرنسا في طليعة الدول التي أنشأت وزارة للزراعة وكفك لها من حسن النظام واتساع السلطان ما لا يترك حاجة لمستزيد ويعاون هذه الوزارة مجلس استشارى مؤلف من مائة عضو من الشيوخ والنواب الاخصائيين في شئون الزراعة ويقدمون التقارير الفنية لتكون اساساً لما يمنح من انواع الاعانات والمساعدات للمزارعين.

وتعتبر فرنسا من اكثر الدول تقدماً في التعليم الزراعى، فان البلاد تشمل عدداً كبيراً من مدارس الزراعة المتوسطة، فضلاً عن معهد التعليم الزراعى في المدارس الالزامية حيث يعتبر فيها من المواد الأساسية وذلك لغرض نشر المعلومات الزراعية من جهة، وتحبيب النشء في الحياة الريفية من جهة اخرى. وقد صدر في سنة ١٨٧٥ قانون بانشاء نوع جديد من المدارس تسمى "مدارس الزراعة العملية" ويدخلها ابناء صغار الملاك والمستأجرين والعمال في سن الثالثة عشر- لكي يتمنوا عملياً على الأعمال الزراعية بعد أن يتموا مرحلة التعليم الابتدائى.

الجمعيات الزراعية

كان من اهم ما امتازت به الزراعة في فرنسا عنها في انجلترا كثرة تنظيمها وميل المشتغلين بها الى التعاون لتحقيق المصلحة المشتركة فيما بينهم، وبرجع ذلك الى ضعف الروح الفردية عند الشعب الفرنسى وهى الطبقة التى تستفيد من التعاون وتحتاج اليه اكثر من غيرها، وقد قامت في فرنسا كثير من الجمعيات الزراعية الفنية أشهرها "الجمعية الزراعية الوطنية الفرنسية" التى تكونت في القرن الثامن عشر ولا تزال قائمة حتى الان، وكذلك كثير من الجمعيات الزراعية القروية التى تتألف من الملاك والمستأجرين في مناطق صغيرة، وترمى الى تحسين وسائل الزراعة المحلية وزيادة انتاجها.

غير أن النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية بقيت قليلة وضعيفة حتى وقعت الزراعة في فرنسا كما في غيرها من دول اوربا الغربية في ازمة شديدة حوالى سنة ١٨٨٠ بسبب المنافسة الاجنبية، وعندئذ تقدمت الحكومة لمساعدة تلك الجمعيات بأن اصدرت سنة ١٨٨٤ قانوناً باستثناء الجمعيات التجارية والزراعية من الخضوع للبند رقم ٢٩١ من قانون نابليون الذى نص على حظر تكوين الجمعيات اذا زاد

عدد اعضائها على العشرين دون ترخيص من الحكومة. وبذا اصبح لتلك الجمعيات شخصية معنوية، وامكنها ان تمتلك العقارات وتشغل بالأعمال التجارية.

وقد سارع المزارعون إلى الاستفادة من هذا التشجيع لكي يتخلصوا مما وقعوا فيه بسبب هبوط الأسعار وانخفاض اثمان الاراضى وإيجارها ويستدل على ذلك مما يأتي:

السنة	عدد الجمعيات الزراعية	مجموع اعضائها
١٨٩٠	٦٤٨	٢٣٤.٢٣٤
١٩٠٠	٢.٠٦٩	٥١٢.٧٩٤
١٩١٠	٤.٩٤٨	٨١٣.٠٣٨

وبذلك اصبحت النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية أهم الجمعيات الزراعية في فرنسا.

وتنقسم النقابات الزراعية الى ثلاثة اقسام:

١ - نقابات المزارعين: وترمى الى خدمة مصلحة اعضائها من الملاك والمتساجرين بكل وسيلة، كالععمل على تحسين الانتاج الزراعى ورفع اسعاره ومساعدة اعضائها على الحصول على حاجياتهم من الاسمدة والبذور والآلات بأسعار الجملة الخ. ويتألف من مجموع تلك النقابات " الاتحاد المركزى للنقابات الزراعية " الذى يمثل نحو ٢.٥٠٠ نقابة ويتوسط لدى الحكومة لحملها على عمل كل ما يعود على الزراعة بالفائدة كتعديل الجمارك، واصدار التشريع الاجتماعى اللازم لمصلحة سكان الريف الخ. ولذا يصح اعتبار هذا الاتحاد حزبا سياسيا يتكلم باسم المزارعين.

٢ - نقابات العمال الزراعيين: وتشبه نقابات العمال فى المدن الصناعية من حيث سعيها للدفاع عن مصلحة اعضائها فيما يختص بالأجور وساعات العمل وشروطه الخ. وتنضم تلك النقابات كغيرها من نقابات العمال تحت لواء " الاتحاد العام لنقابات العمال ".

٣ - نقابات الصناعات الزراعية: وترمى الى تحسين الزراعة والصناعة فى آن واحد، كزراعة الكروم وصناعة النبيذ، ولذا تعمل على زيادة أرباح المزارعين وتقليل مهاجرة سكان الريف الى المدن.

اما الجمعيات التعاونية فقد بلغت في فرنسا درجة من التقدم لم تبلغها سوى بلجيكا والدانمرك وبعض انحاء المانيا. وعلى الرغم من عدم وجود نظام الزراعة التعاونى الذى كان قائماً في فرنسا قبل الثورة، والذي بمقتضاه كان عدد كبير من المزارعين يشتركون في زراعة الارض وتقسيم غلاتها فيما بينهم، فان الجمعيات التعاونية تسمح للمزارعين بأن يشتركوا في استخدام الآلات الزراعية بأجر زهيد دون ان يتحملوا نفقات شرائها وصيانتها. على ان الغرض الاول من الجمعيات التعاونية مساعدة المزارع على تصريف محصوله بأحسن الاثمان، وتنظيم الصناعات القائمة على ذلك المحصول كصناعة النبيذ ومستخرجات الألبان. ولذا تملك بعض الجمعيات التعاونية مطاحن للغلال او مصانع للجبن او معاصر للكروم وتقطيرها او لاستخراج زيت الزيتون الخ.

التسليف الزراعى: لم يتقدم التسليف الزراعى في فرنسا تقدماً كبيراً إلا بعد سنة ١٨٨٤ عندما دفعت الازمة الزراعية الى التفكير في تنظيم ذلك تلك الناحية الهامة من نواحى مساعدة المزارع الصغيرة، وعندئذ اخذت اكثرية النقابات الزراعية في اقراض اعضائها وظهرت المصارف الزراعية المعروفة باسم "بنوطيران" (نسبة إلى مرسسها وهو أحد المحامين في ليون) وقد امتازت تلك المصارف بكونها تعاونية اى ان كبار الملاك اكتتبوا في راس مالها وضمنوا أعمالها بكامل ملكوا من عقار ولذا عادت بالفائدة على صغار المزارعين وكبارهم في وقت واحد.

وكان تقدم التسليف الزراعى بسيطاً في بادئ الامر، ولكنه زاد كثيراً عندما اصدرت الحكومة سنة ١٨٩٤ قانوناً لتنظيم وزيادة تسهيلة وتأمينه: وفي سنة ١٨٩٩ صدر قانونا اخر وقضى- بضم ان الحكومة للهيئات القائمة بالتسليف الزراعى ومساعدتها إذا لزم الحال. ولهذا كانت فرنسا قبيل الحرب الكبرى ارقى الدول الأوروبية بعد ألمانيا في نظام التسليف الزراعى.

الزراعة فى المانيا فى القرن التاسع عشر

تشغل الزراعة فى المانيا مركزاً وسطاً بالنسبة إلى مركزها فى كل من انجلترا وفرنسا، لأنها لن تتعرض للاضمحلال الشديد الذى حدث فى الأولى ولم تحتفظ بالأهمية الكبيرة التى تتمتع بها فى الثانية. ويظهر ذلك من أن عدد المشتغلين بالزراعة فى المانيا كان سنة ١٩١٤ نحو ٣٠٪ من مجموع السكان، فى حين ان المشتغلين بالصناعة بلغوا نحو ٤٢٪، على أن تاخر الزراعة بالنسبة الى الصناعة لم يظهر بشكل واضح إلا حديثاً، اى منذ تكوين الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١، أما قبل ذلك فان المانيا كانت اكثر من فرنسا اعتماداً على الزراعة، نظراً لتأخر الصناعة والتجارة فيها فى ذلك الوقت. ففى اوائل القرن التاسع عشر- بلغت نسبة المشتغلين بالزراعة الى مجموع السكان فى المانيا نحو ٨٠٪، ومع ذلك كانت زراعة المانيا اكثر تأخراً من زراعة فرنسا وأقل منها إنتاجاً. لعدم تمتعها بالظروف الطبيعية الملائمة لها كالمناخ والتربة ولتأخر وسائلها وانحطاط الغلات فى نوعها ومقدارها، ولانتشار الفقر بين سكان الريف. ولم تظهر الاصلاحات الفنية الزراعية فى المانيا الا بعد منتصف القرن الماضى، اى متاخرة عنها فرنسا بسنوات عديدة.

الغاء العبودية

لعل أهم الاصلاحات التى ادخلت على الزراعة فى المانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر- الغاء العبودية وتحرير العامل الزراعى والمزارع الصغير من القيود الاقطاعية الثقيلة، وكان ذلك تمهيداً لازماً للاصلاحات الزراعية التى ظهرت فيما بعد. ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية وأخرى، ففى الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى، وفى الجنوب الغربى اخذت فى التناقص تدريجياً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين فى املاكهم. وبدلاً من اضمحلال العبودية فى بروسيا كما فى بقية المانيا فانها كانت فى ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين، وعندما خلت بروسيا كارثة "بيناً" ثار الرأى العام فيها مطالباً بالاصلاح، وكان فى طليعة

أعمال الزعيم الكبير "شتاين" إلغاء النظام الاقطاعي وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله في مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك، ولذا لم ينته النظام الاقطاعي تماماً في بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥ .

التي ظهرت فيما بعد. ونظراً لانقسام المانيا سياسياً فان حالة سكان الريف اختلفت كثيراً بين ولاية واخرى، ففي الشمال الغربى زالت العبودية منذ انتهاء العصور الوسطى، وفي الجنوب الغربى اخذت في التناقص تدريجياً في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

فلما ظهر القرن التاسع عشر كان اكبر معقل للعبودية ولاية بروسيا حيث كثرت الملكيات الكبيرة ونعم كبار الملاك بسلطان عظيم وسلطة مطلقة على القاطنين في املاكهم. وبدلاً من اضمحلال العبودية في بروسيا كما في بقية المانيا فانها كانت في ازدياد وانتشار مطردين نظراً لفقر الملاك وتحولهم تدريجياً الى عمال زراعيين، وعندما خلت بروسيا كارثة " بينا" ثار الرأي العام فيها مطالباً بالاصلاح، وكان في طليعة أعمال الزعيم الكبير (شتاين) الغاء النظام الاقطاعي وما صحبه من قيود والتزامات كثيرة، غير أن ذلك الاصلاح لم يتحقق كله في مدة وجيزة بل اصطدم بصعوبات عديدة خالت دون ذلك، ولذا لم ينته النظام الاقطاعي تماماً في بروسيا وألمانيا إلا بعد سنة ١٨٦٥ .

نظام الملكية الزراعية

تشبه ألمانيا في نظام الملكية الزراعية كلا من انجلترا وفرنسا بسبب كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة فيها في وقت واحد، ويصح تقسيمها الى قسمين واصحين وهما. الأقاليم الغربية والجنوبية حيث تكثر الملكيات الصغيرة، والأقاليم الشمالية والشرقية حيث تكثر الملكيات الكبيرة. ويرجع ذلك إلى أسباب جغرافية وتاريخية واضحة.

فمن الوجهة الجغرافية يلاحظ ان الأقاليم الجنوبية والغربية أكثر خصباً وأمطاراً من الأقاليم الشمالية والشرقية، ولهذا كانت اكثر منها إنتاجاً وامكن قيام الملكيات الصغيرة فيها، لأن المساحة الصغيرة من الارض تنتج قدر ما تنتجه مساحة اكبر منها في الاقاليم الاخرى.

أما من الوجهة التاريخية فيعلل اختلاف مساحة الملكيات في المانيا بأن الأقاليم الجنوبية والغربية امتازت عن غيرها بضعف النظام الاقطاعى فيها وبزيادة تأثيرها بالانظمة الفرنسية في عصر نابليون، فان زوال العبودية من تلك الاقاليم وضعف نفوذ الاشراف فيها وفقرهاغ منذ القرن السادس عشر- ساعد سكان الريف على تحسين حالتهم المادية وامتلاك مساحات صغيرة من الارض، كما حدث في بعض أنحاء فرنسا قبل الثورة. فلما غزا نابليون المانيا خضعت تلك الاقاليم مدة أطول من غيرها للحكم الفرنسى المباشر، وابعث قانون نابليون الذى قضى بتقسيم التركة بالتساوى بين الورثة، فزادت فيها الملكيات الصغيرة انتشاراً وصغراً.

أما الأقاليم الشمالية والشرقية فقد نشأت فيها الملكية الكبيرة عندما أخذت المانيا فى استرداد تلك الانحاء من الجنس الصقلى الذى احتلها فى اواخر العصور الوسطى، فكان الملوك يمنحون اعوانهم من الاشراف وكبار الجيش مساحات كبيرة من الارض لاستئجارها (كما منح محمد على باشا الابعديات لكبار رجال الجيش العثمانى فى مصر) وفضلاً عن ذلك فان انتشار الروح العسكرية فى تلك الاقاليم ولاسيما بروسيا، بسبب كثرة تعرضها للغزو ولقتضيات الحروب الكثيرة التى اشتبكت فيها، جعل الاشراف ورجال الجيش يتمتعون فيها بسلطة عظيمة وثروة طائلة، ولذا بل النظام الاقطاعى قائماً فيها حتى القرن التاسع عشر. ولما قامت الثورة الفرنسية واصبح نابليون سيد ألمانيا كانت تلك الأقالين أقل أجزاء المانيا تأثيراً بالأنظمة الفرنسية نظراً لبعدها عن فرنسا وعدم خضوعها مباشرة لحكم نابليون، وظلت متمسكة بنظام ورائه الولد الأكبر ونظام الوراثة الموقوفة كما فعلت انجلترا، ولهذا احتفظت فيها الملكيات بكبرها حتى اليوم.

وعلى الرغم من أن "شتاين" و "هاردنبرج" عملا على الغاء النظام الاقطاعى وخاولا تقسيم الاملاك الكبيرة واحياء الملكية الصغيرة، فانها لم يفلحا فى ذلك فى النهاية بسبب عجز صغار الملاك عن احتمال منافسة كبار الملاك لهم، واضطرار اكثر من ظهر منهم عقب حركة الاصلاح فى أول القرن الماضى إلى بيع املاكهم لكبار الملاك حوالي سنة ١٨٥٠ ثم المهاجرة الى المدن او الاقامة فى الريف كعمال زراعيين.

ويظهر مقدار التباين الكبير فى ناظم الملكية الزراعية فى المانيا من الاخضاء الآتى:

النسبة المئوية لمجموع الملكيات (سنة ١٨٩٥)

ولاية بمرانيا (الشمال الشرقي)	ولاية هانوفر (الشمال الشرقي)	ولاية بادن (الجنوب الغربي)	مساحة الملكية بالهكتار
٢.٩٧	٦.٦١	١٣.٢٣	اقل من ٢
٣.٤٤	١١.٨٣	٢٩.٠٤	من ٢-٥
١٥.٦٤	٣٢.٠١	٤١.١٨	من ٥-٢٠
٢٢.٨٢	٤٢.٤١	١٢.٥٦	من ٢٠-١٠٠
٥٥.٩٣	٧.١٤	٣.٩٩	اكثر من ١٠٠

وبلغت مساحة الأراضي الزراعية في المانيا سنة ١٩١٤ نحو ٨٠ مليون فدان وكانت مقسمة على

النحو الآتي:

مساحة الملكية	مجموع المساحة	النسبة المئوية للمجموع الكلي
اقل من ٥ أفدنه	٥.٠٠٠.٠٠٠ فدان	٦٪
من ٥ - ٥٠ فدان	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	٢٣.٥٪
من ٥٠ - ٢٥٠	٢٧.٠٠٠.٠٠٠	٣٣.٥٪
اكثر من ٢٥٠	٢١.٠٠٠.٠٠٠	٢٧٪

ونجم عن كثرة الملكيات الكبيرة والصغيرة في المانيا في وقت واحد ما يأتي:

- ١- تنوع الانتاج الزراعي وارتباطه بمساحة الملكية، فاختصت الملكيات الصغيرة بزراعة الفواكه وبخاصة الكروم، لما تستلزمة من عناية كبيرة وأيد عاملة وفيرة، في حين ان الملكيات الكبيرة اختصت بزراعة الحبوب والبنجر بسبب سهولة استخدام الآلات فيها.
- ٢- زيادة خرج مركز المالك الصغير بسبب تناقص مساحة ملكه تدريجياً نظراً لاتباع نظام الوراثة الفرنسي، ولذا كثرت مثاجرة سكان الجنوب والغرب فيما بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٩٠ الى المدن الصناعية وامريكا.

٣- صعوبة التشريع الزراعة في المانيا لان القوانين التى تتفق مع مصلحة المالك الكبير تتنافى مع مصلحة المالك الصغير وبالعكس.

تطور الزراعة

كان تقدم الزراعة في المانيا اقل ظهوراً منه في فرنسا في خلال القرن التاسع عشر، ومنذ تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ تعرضت الزراعة لمشاكل عديدة كالتى تعرضت لها في انجلترا في ذلك الوقت، وكانت حالتها لا تستوجب الرضا قبيل الحرب الكبرى. وقد كانت المدة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٨٧٠ اكثر اوقات القرن الماضى رخاء في الزراعة لاسباب عديدة اهمها: التوسع الكبير في المساحة المزروعة؛ زيادة الانتاج الزراعى وارتفاع اسعاره، قلة المنافسة الاجنبية، كثرة استهلاك سكان المدن، نقص نفقات الانتاج نظراً للاقبال على استخدام الآلات واتباع الوسائل العلمية الحديثة.

غير ان هذا الرخاء لم يعمر طويلاً، إذ وقعت الزراعة بعد سنة ١٨٧٥ في ازمة شديدة واستمرت تعانيها حتى سنة ١٩١٤، ولم تختلف تلك الازمة في اسبابها ومظاهرها عن ازمة الزراعة في انجلترا وان كانت اقل منها مدى وخطورة، وتتلخص أسباب الازمة فيما يأتى:

(أولاً) هبوط أسعار الغلات الزراعية بسبب شدة منافسة الواردات الروسية والامريكية، وقد حاولت حكومة المانيا حماية الزراعة من تلك المنافسة فزادت الرسوم الجمركية سنة ١٨٧٩، ومع ذلك فان الأسعار استمرت في الانخفاض، وبلغ انخفاض اسعار القمح ١٤٪ فيما بين سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٩٨، وكان ذلك مفيداً للصناعة وضاراً بالزراعة.

(ثانياً) صعوبة الانتاج الزراعى وزيادة نفقاته، نظراً لقلّة الأيدى العاملة في الزراعة وارتفاع اجورها وارتباك الشئون المالية لصغار المزارعين وكثرة استدانتهن.

(ثالثاً) سرعة تقدم الصناعة في المانيا بدرجة لا مثيل لها في اية دولة اخرى، مما أدى إلى تفوق الصناعة على الزراعة وتزوح السكان افواجاً من من الريف الى المدن الصناعية، وبذا تغير توزيع السكان في المانيا تغيير جوهرياً بدليل ان عدد المدن التى زاد سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة كان ثمانية فقط سنة ١٨٧١، وبلغ ٤١ سنة ١٩٠٥ و ٤٨ سنة ١٩١٠، كما أن عدد سكان الامبراطورية من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٩١٠

زاد نحو ٢٣.٠٠٠.٠٠٠ نسمة في حين أن سكان الريف نقصوا في هذه المدة نحو ٥٠٠.٠٠٠ نسمة، ويتضح ذلك جلياً مما يأتي:

السنة	عدد سكان الريف	نسبتهم لمجموع السكان	عدد سكان المدن	نسبتهم لمجموع السكان
١٨٧١	٢٦.٢١٩.٠٠٠	%٦٣.٩	١٤.٧٩١.٠٠٠	%٣٦.١
١٨٨٠	٢٦.٥١٤.٠٠٠	%٥٨.٦	١٨.٧٢١.٠٠٠	%٤١.٤
١٨٩٠	٢٦.١٨٥.٠٠٠	%٥٣	٢٣.٢٤٣.٠٠٠	%٥٤.٣
١٩٠٠	٢٥.٧٣٤.٠٠٠	%٤٥.٧	٣٠.٦٢٣.٠٠٠	%٥٤.٣
١٩١٠	٢٥.٩٤٥.٠٠٠	%٣٩.٩	٣٨.٩٨٠.٠٠٠	%٦٠.١

وقد نتج عن تلك الزيادة العظيمة في عدد السكان، وذلك التعديل الكبير في توزيعهم بين الريف والمدن، ان زاد استهلاك الغلات الزراعية زيادة كبيرة ولكن المشتغلين بالزراعة خرموا من الاستفادة منها بسبب هبوط الأسعار وزيادة مصاريف الانتاج ونقص الأيدي العاملة في الريف.

وعلى الرغم من اطراد تقدم الصناعة وتفوقها على الزراعة من جميع الوجوه، فان حكومة المانيا استمرت معتقدة بان الزراعة اساس حياة الدولة الاقتصادية، فاذا تعرضت للاضمحلال هدد ذلك كيان الدولة وأضعف قوتها ورخائها. ولا عجب في ذلك لأن كبار الملاك كانوا هم الطبقة الحاكمة في بروسيا. في حين أن بروسيا كانت مسيطرة على المانيا عقب تكوين الامبراطورية. وقد كان لهذه الحقيقة اثر ظاهر في سياسة المانيا الاقتصادية والخارجية، فبقى الغرض الأول منها المحافظة على استقلال البلاد الاقتصادي، ومساعدتها على انتاج كل ماتحتاج اليه من المواد الغذائية، وإن أدى ذلك الى غلاء المعيشة ومضايقة سكان المدن وعرقلة صناعة البلاد وتجارتها الخارجية. هذا مع العلم بأن عدد المشتغلين بالزراعة سنة ١٩١٤ لم يزد على ثلث مجموع السكان، ولم تزد نسبة الملاك بينهم على نسبة ١ : ٨ من هذا العدد.

ونجم عن تمسك حكومة المانيا بمساعدة الزراعة وحمايتها من المنافسة ان انقسم الراي العام انقساماً شديداً بين أنصار الزراعة وأنصار الصناعة وكان هذا الانقسام من أهم ما يلفت النظر في سياسة ألمانيا الداخلية قبيل الحرب الكبرى. وقد نجح كبار الملاك في الأقاليم الشمالية والشرقية في تنظيم صفوفهم من

الوجهة السياسية، وكونوا خبز المزارعين سنة ١٨٩٦، في حين ان صغار الملاك كانوا معضدين لحزب العمال والأحزاب الاشتراكية.

على ان الزراعة في المانيا بعد تكوين الامبارطورية حاولت مجارة الصناعة في تقدمها بكل الوسائل، فاستمرت المساحة المزروعة في الاتساع كما استمر الانتاج الزراعى في التزايد بسبب الاقبال على استعمال الآلات وزراعة الغلات الجديدة والتفنن في استخدام الاسمدة الصناعية بدرجة تثير العجب والاعجاب، ومع كل ذلك فان المانيا كانت منذ سنة ١٨٧٥ عاجزة عن انتاج حاجياتها الغذائية.

نظام التعاون والتسليف الزراعى: نظراً لكثرة صغار الملاك في المانيا وتزايد عددهم بمرور الوقت كانت الحاجة ماسة لتنظيم التعاون والتسليف الزراعى فيها، وقد بلغت المانيا في هذا الميدان شأواً لا تكاد تضارعها فيه دولة اخرى. ففي سنة ١٩١١ بلغ عدد الجمعيات التعاونية فيها نحو ٢٥.٠٠٠ جمعية، وبلغ عدد اعضائها نحو ٤.٠٠٠.٠٠٠ مزارع. وعملت تلك الجمعيات في مناطق محدودة ولاغراض معينة، ومثال ذلك الجمعيات الخاصة بصناعة مستخرجات الألبان، التى بلغ عددها ٣.١٩٣ جمعية، وعدد اعضائها ٢٨٨.٦٩٩ ورغبة في زيادة تنظيم التعاون وزيادة فوائده ونفوذه انضمت الجمعيات التعاونية الى إدارات مركزية كبرى سميت الاتحادات التعاونية، وكانت مهمتها الاشراف على حركة التعاون في مناطق واسعة لغرض خدمتها وتشجيعها.

أما التسليف الزراعى فقد ظهر في ألمانيا سنة ١٨٤٨، وقام فيها على اساس تعاونى بحت، بمعنى أن البنك الزراعى حصر اعماله في دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضهم بعضاً معرفة صادقة من حيث ثروتهم وأمانتهم، كما أنه لم يستخدم عمالاً مأجورين، ولم يمنح ارباخاً مهما بلغوا من الفقر. وقد كان في المانيا سنة ١٩١٢، ١٧.٠٠٠ بنك من هذا الطراز.

الفصل الرابع

نهضة الصناعة في إنجلترا

الثورة الصناعية

كانت انجلترا أسبق دول العالم في الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها تلك الثورة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، في حين أنها لم تظهر في فرنسا إلا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا في الربع الثاني منه، وفي بقية الدول بعد ذلك.

فوائد اسبقية انجلترا في الصناعة

جنت انجلترا من جراء اسبقيتها في الصناعة فوائد عظيمة لا تقدر، ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

- ١ - اكتسابها خبرة واسعة في الصناعة بسبب طول ممارستها لها، فاستطاعت ان تصل الى مرتبة عالية فيها وصارت قادرة على انتاج انواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن
- ٢ - اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبيرة التي جنتها من التجارة الخارجية في وقت كانت فيه انجلترا الدولة الصناعية الوحيدة في العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن انعمت به من قبل، ولا ينتظر ان تنعم به دولة في المستقبل، اى خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك الحرب العالمية الاولى أعظم الدول الدائنة في العالم، وكانت لندن اكبر الأسواق المالية والتجارية.
- ٣ - اكتساب مصنوعات سمعة حسنة نظراً لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها، حتى كان مجرد وصف الأقمشة بكونها انجليزية معناه أنها جيدة. ولا ريب في أن لحسن السمعة اهمية تجارية كبيرة، ولذا تحاول المصنوعات الجديدة والمخال التجارية الحديثة أن تحصل عليها بصرف الأموال الطائلة في الاعلان، وتحمل التضخيات والمجهودات الجسيمة لمرضاة المشتري واجتذابهم، في حين أن انجلترا خصلت على تلك السمعة العالمية دون مشقة او مجهود كبير، وبمجرد اسبقيتها في الصناعة.

أسباب اسبقيتها في الصناعة

لقد بينا فيما سبق ان انجلترا في القرن الثامن عشر كانت أسعد خطأ وأكثر رخاء من فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الاوربية، ولذا كانت أكثر استعداداً لقيام الثورة الصناعية فيها من تلك الدول. كما كانت أكثر منها قدرة على الاستفادة من تلك الثورة بعد ظهورها. وتتلخص أسباب اسبقية انجلترا في الصناعة فيما يلي:

١- تجميع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر، ولا يخفى للأموال من الأهمية العظيمة في انجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفاؤها، وبخاصة في مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله مالياً، واستثمار نتائج علمياً. وكان إنشاء بنك إنجلترا سنة ١٦٩٤ عاملاً كبيراً في تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية. ولقد سبق بيان بعض نتائج كثرة رؤوس الأموال في إنجلترا في القرن الثامن عشر من حيث تحولها إلى الزراعة وتكوين الملكيات الكبيرة، ولاريب أن تلك الأموال كانت وقتئذ متحفزة لتشجيع المشروعات الصناعية الجديدة كلما توافرت الظروف الملائمة لذلك، في حين أن فرنسا، وهي أكبر الدول المنافسة لإنجلترا، كانت في خلال القرن الثامن عشر في حالة فقر وارتباك مالى وسياسي عظيم، بسبب كثرة مشاكلها كلها الحربية والسياسية وتعدد القيود الاقتصادية فيها.

٢- توافر الأيدي العاملة، لأن ما معازت به إنجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ أمد مديد ساعد على تزايد سكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة في أوروبا، ور سيما الفلمنكيون في الأراضي المنخفضة، والهيوجنو في فرنسا. وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية، ولذا انشأت في إنجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريرية والتيلية والورق والأواني الخرفية. ولم تخل صناعة في إنجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة في عدد العمال ومهارتهم.

٣- حرية العمل وحسن تنظيمه بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات في مناطق معينة اقتصادياً للوقت والنفقات. فمنذ القرن السابع عشر- أخذ كثيرون من كبار المشتغلين بالصناعات المعدنية وصناعة المشنوجات الصوفية بمبدأ المركزية في الصناعة والتوسع في الانتاج، فامتلكوا المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة، واستخدموا عدداً كبيراً من العمال تحت إشرافهم، وكان ذلك نواة لنظام المصانع الكبيرة الذي ظهر فيما بعد.

٤- كثرة الأسواق التي تتعامل معها إنجلترا وكان أغلبها في الإمبراطورية البريطانية، لذا ضمنت إنجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها، وعلى الأسواق التي تصرف فيها مصنوعاتهما. وكان ذلك من أكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقديمها، لأن الاستهلاك شرط ضروري للإنتاج. وقد كانت إنجلترا وقتئذ أكثر دولة في العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا أغلب أملاكها في خلال القرن الثامن عشر. ومما زاد في أهمية الأسواق

لأنجلترا ما امتازت به تلك الدولة من الخبرة الواسعة في التجارة الخارجية، والتفوق الواضح في الأعمال البحرية.

٥- نوع المصنوعات البريطانية، فكان أكثرها من السلع التي تطلبها الجماهير، وامتازت ببساطة صنعها وسهولة انتاجها بواسطة الآلات بكميات كبيرة، وذلك بعكس المصنوعات الكمالية التي تخصصت فيها فرنسا، والتي كان من المتعذر انتاجها أو استهلاكها بكثرة. ويكفي الدلالة على ذلك أن إنجلترا اشتهرت بالمنسوجات القطنية في حين أن فرنسا اشتهرت بالمنسوجات الحريرية.

٦- أسبقية إنجلترا في الاختراع، فإن التغير العظيم الذي حدث في وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة قام على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا أساس الثورة الصناعية في جميع نواحيها، وتركوا لغيرهم من المخترعين في إنجلترا وغيرها من الدول شرف متابعة العمل والبناء على ذلك الأساس. ولعل إنجلترا في الوقت الحاضر ليست أسبق من فرنسا وألمانيا وأمريكا في ميدان الاختراع، ولكنها كانت بلا ريب أسبق دول العالم قاطبة في الاختراع في القرن الثامن عشر. وأوائل القرن التاسع عشر، لما ابرزته منذ سنة ١٧٦٠ من فطاحل المخترعين مثل (هاجرىفز) (أركريت)، (كرومبتون) (كارتريت) (وات) (استيفنس).

وعلى الرغم من صعوبة تحديد أسباب أسبقية إنجلترا في الاختراع فإنه يمكن الإشارة إلى العوامل الآتية:

(أ) زيادة حاجة إنجلترا إلى الاختراع بسبب تقدم الصناعة فيها بالنسبة إليها بقية الدول في القرن الثامن عشر، ومن الأمثلة المشهورة أن الحاجة تفتق الحيلة (أو تولد الاختراع)، ولكن ذلك لا يتفق مع الحقيقة، إذ كثيراً ما تكون الحاجة عاقراً ويحار عقل الإنسان في معالجتها. ولكنه مما لا مرأى فيه أن الاختراع وليد الحاجة دائماً لأنه لا يحدث مصادفة نظراً لكثرة ما يستلزمه من مجهود مستمر ونفقات كبيرة. ويستدل على ذلك من أن الذي حمل (جيمس وات) على توجيه عنايته لاختراع الآلة البخارية شدة الحاجة إلى طلمبة بخارية تستخدم لنزح المياه من مناجم الفحم، بعد أن أصبحت تلك المناجم عميقة إلى حد جعل الطلمبات اليدوية المعروفة وقتئذ غير وافية بالغرض، وكان شأن بقية المخترعات الهامة في ذلك الوقت.

(ب) ميل العقلية البريطانية الى العلوم التطبيقية، فبينما كان العلماء في أوربا يتابعون ابحاثهم النظرية في الضوء والحرارة والكهرباء والكيمياء، كان المخترعون في انجلترا يتفنون في تطبيق مانتج عن ابحاث اولئك العلماء النظرية للاستفادة منها علمياً والدليل على ذلك ان فطاحل المخترعين في ذلك الوقت لم يكونوا من خريجي الجامعات واساطين العلوم، بل كان اغلبهم من طبقة الصناع ذوى الثقافة البسيطة والمعلومات المحدودة، ولكنهم امتازوا بمواهب خاصة محدة الذكاء، وقوة النلاخطة والصبر على متابعة البحث رغم الفشل المتكرر، وغير ذلك من المواهب التى ضمنت لهم النجاح فى النهاية.

وكانت الاختراعات التى اخذت فى الظهور تبعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة فى سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها بعضها ببعض وشملت تلك الاختراعات جميع الحياة الاقتصادية فى الدولة كالزراعة والصناعة ووسائل النقل، ولكن عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين، ولذا كان التقدم فى هذين الفرعين من الصناعات اظهر منه فى غيرهما فى بداية الامر.

ومن اهم ما يلفت النظر ان صناعة المنسوجات القطنية كانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد، نظراً لحداثة عهدها فى انجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر او الخسائر الكبيرة، فى حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت اقدم صناعات انجلترا واكبر دعامة لثروة البلاد وتجارها، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائجه غير الضمونة. ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسلاع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت انجلترا من المنسوجات الثطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة ١٨٠٢ واستمرت تلك الزيادة فى اطراد حتى اليوم.

اختراع الات الغزل

تتطلب صناعة المنسوجات عمليتين مستقلتين ومرتبطينتين فى آن واحد وهما عملية غزل القطن والصوف والكتاب على شكل خيوط طويلة، وعملية نسج تلك الخيوط بعضها فى بعض لصنع الاقمشة،

وقد كانت المشكلة الكبرى في صناعة المنسوجات حتى منتصف القرن الثامن عشر هي شدة ببطء عملية الغزل بالنسبة الى عملية النسيج، اذ كان الناس الواحد يستخدم كل ما ينتجه خمسة او عشرة من الغزاليين. ورغبة في علاج ذلك اعلنت "الجمعية الملكية لتشجيع الفنون والصناعات" سنة ١٧٦١ عند استعدادها لمنح جائزتين ماليتين لمن ينجح في اختراع وسيلة لزيادة سرعة الغزل. ولم يمض زمن طويل حتى وفق (جيمس هارجريفز) سنة ١٧٦٤ الى اختراع آلة للغزل اشتهرت باسم (Spinning Jenny) وهي آلة بسيطة تتحرك بواسطة عجلة يدوية يسهل إدارتها، وقادرة على غزل ثمانية خيوط قطنية في وقت واحد. وبعد وقت قصير استطاع المخترع نفسه ان يويد عدد تلك الخيوط الى ثمانين. غير أن تلك الخيوط كانت دقيقة وضعيفة بحيث لا تصلح الا للخيوط العريضة في النسيج، وبقيت الخيوط الطويلة مصنوعة من التيل نظراً لمتانته.

وفي سنة ١٧٧١ اخترع (رتشارد اركريت) آلة للغزل عرفت باسم الاطار المائي وامتازت بمتانة الخيوط التي غزلتها، ولذا امكن الاستغناء لأول مرة عن الخيوط التيلية كسدى للمنسوجات القطنية، وصارت المنسوجات تصنع كلها من الخيوط القطنية. ولهذا الاختراع اهمية عظيمة في صناعة النسيج لسببين وهما:

١ - انه سمح بصناعة المنسوجات من القطن وحده، ولذا رخصت تلك المنسوجات وزادت دقتها وعظم انتاجها.

٢ - انه قضى على صناعة الغزل المنزلية نظراً لكون آلة "الاطار المائي" مؤلفة من اربع اسطوانات ثقيلة يصعب تحريكها الا بواسطة قوة المياه المتدفقة او البخار، ولذا كان استخدامها في المنازل متعذراً والانتفاع بها في غير المصانع عسيراً.

وفي سنة ١٧٧٩ اخترع صموئيل كرومبتون آله الشهيرة باسم البغلة واشتملت على كل محاسن الاختراعين السابقين، ولذا اعتبرت تلك الآلى اساساً لآلات الغزل المستخدمة في الوقت الحاضر التي تغزل الواحدة منها ٢٠.٠٠٠ خيط في وقت واحد، ولا تتطلب عناية كبيرة من العامل فتستطيع الاشراف على صنع المنسوجات القطنية الدقيقة نظراً لنعومة ودقة الخيوط القطنية التي امكن للنغازل انتاجها.

وقد احدثت تلك الاختراعات الرئيسية الثلاثة تقدماً عظيماً في صناعة المنسوجات على اختلاف انواعها، بسبب زيادة الغزل في مقداره وسرعته وسهولته، وكانت اكثر الصناعات استفادة من ذلك صناعة المنسوجات الشطنية، وبخاصة بعد سنة ١٧٩٢ عندما اخترعت آلة خليج القطن، اى تخليص الشعرة من البذور. لأن ذلك أدى الى زيادة القطن الخام زيادة عظيمة لاسيما في الولايات المتحدة، فتقدمت صناعة غزل الخيوط القطنية في انجلترا تقدماً عظيماً حتى صار انتاجها لا يحده سوى مقدار الطلب عليه.

اختراع آلات النسيج

أحدث التقدم العظيم في صناعة الغزل بفضل الاختراعات السابقة تغيراً كبيراً في العلاقة بين الغزل والنسيج، اذ اصبح النسيج اكثر بطءاً من الغزل وعاجزاً عن مجاراته في كثرة الانتاج، ولهذا اتجهت الانظار الى اصلاح آلات النسيج التى كانت حتى ذلك العهد كلها يدوية. وفي سنة ١٧٨٤ نجح قسيس يدعى (Edeard Carwright) في اختراع أول نول متحرك بقوة المياه الجارية وفي سنة ١٧٩١ انشئ في منشستر أول مصنع للنسيج واشتمل على اربعمائة من تلك الانوال.

غير ان فوائد ذلك الاختراع لم تظهر سريعاً، لأن تحول صناعة الغزل وقتئذ من صناعة منزلية يدوية الى صناعة مركزية الية لم يصحبه تحول مماثل في صناعة النسيج، بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج بسبب عدم وفاء آلات النسيج الجديدة بالحاجة من جهة، ومن جهة أخرى بسبب قلة موارد المياه المتدفقة وشدة تمسك صناع النسيج اليدوي ببقاء تلك الصناعة المنزلية. ولم ينهزم اولئك الصناع نهائياً إلا بعد ان ادخلت على آلات النسيج اصلاحات عدة أهمها استخدام البخار في تحريكها.

وبلغ عدد الأنوال الميكانيكية في انجلترا واسكتلنده سنة ١٨٢٠ نحو ١٥.٠٠٠، في حين أن عدد الانوال اليدوية في صناعة القطن وحدها زاد على ٢٠.٠٠٠، وكان هذا الكفاح بين النسيج الآلى والنسيج اليدوي من اهم مظاهر تاريخ انجلترا الصناعى في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وانتهى الى النتيجة المحتومة التى لا مفر منها، اى القضاء على صناعة النسيج اليدوي، وشدة سخط المشتغلين به وبؤسهم.

اختراع الآلات البخارية

كانت قوة ضغط البخار معروفة منذ القدم، ولكن الإنسان لم يفكر في الانتفاع بها عملياً إلا في أوائل القرن الثامن عشر. وقد تمكن (Tomas Newcomen) حوالى سنة ١٧٠٥ من اختراع طلمبة بخارية كابسة، وفي سنة ١٧٦٣ بدأ "جيمس وات" في العمل على تحسين تلك الطلمبة وتحويل إليها بغرض استخدامها في الأعمال الصناعية العامة وإدارة الآلات الأخرى. وفي سنة ١٧٦٨ انضم الى "وات" "ناثيو بولتن" وكان أحد اغنياء رجال الصناعة في برمنجهام. وتمكن "وات" في العام التالى من اختراع آله البخارية الشهيرة، التى استطاعت بواسطة سير مرتبطة بعجلتها الجانبية أن تحرك آلات الغزل والنسيج وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة فى الصناعة. ولم يستخدم البخار فى إدارة آلات الغزل فى انجلترا إلا سنة ١٧٨٥، ومنذ ذلك الوقت اخذ عدد الآلات البخارية فى الزيادة حتى بلغ ١١ فى برمنجهام سنة ١٨٠٠، و ٢٠ فى ليدز، و ٣٢ فى منشستر.

ولا ريب فى ان الآلة البخارية التى نجح "جيمس وات" فى اختراعها احدثت فى العالم تغيرات اقتصادية هائلة فاقت فى خطورتها وكثرتها ما احدثته اية آلة أخرى ابتكرها عقل الانسان، وبذا تم انشاء ركن هام من اركان الثورة الصناعية القائمة على الانتاج الميكانيكي بواسطة الآلات التى يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى، وما تبع ذلك من تجمع رؤوس الأموال والأيدى العاملة الكثيرة فى مراكز الصناعة الجديدة.

تقدم الصناعات المعدنية

ان التحسينات العديدة التى ظهرت منذ سنة ١٧٦٠ فى صناعة الغزل والنسيج تطلبت لنجاحها وانتشار فوائدها تقدماً يعادلها فى صنع الآلات الجديدة بسرعة كافية واثبات معتدلة، وكان لاسيلى الى ذلك بغير تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره واحداث انقلاب عظيم فى الصناعات المعدنية على اختلاف انواعها. ونظراً لحاجة جميع تلك الصناعات الى الفحم بكميات متزايدة كان من اللازم تحسين صناعة التعدين ايضاً، لكى تحصل انجلترا على حاجتها من الفحم بأثمان منخفضة.

الحديد: اشتهرت أقاليم انجلترا الشمالية والوسطى بثروتها في الفحم والحديد غير أن وسائل استخراج هذين المعدنين ظلت عقيمة ومتأخرة حتى سنة ١٧٥٠، ولذا استوردت انجلترا اغلب ما احتاجت اليه من الحديد من بلاد السويد، نظراً لعدم المامها باحسن الوسائل لصهر الحديد في بلادها ويرجع ذلك الى ان استخدام الفحم الحجري لهذا الغرض بسبب تفاعلات كيميائية يصعب التغلب عليها، يوجع الحديد المنصهر بهذه الطريقة ردي النوع. وقد حاولت انجلترا منذ سنة ١٧٣٥ التغلب على تلك العقبة باستخدام الفحم (الكوك) ولكن الحديد عندئذ كان سهل الكسر- وقليل المرونة (حديد ظهر).

وعندما نجح (هنري كورت) سنة ١٧٨٣ في اختراع وسيلة لمزج الاكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة، تقدمت صناعة الحديد في انجلترا تقدماً عظيماً، وبخاصة بسبب الزيادة المطردة في اثمان الحديد المستورد من السويد في خيل القرن الثامن عشر. فزاد مقدار الحديد المستخرج من انجلترا فيما بين سنة ١٧٤٠ وسنة ١٧٨٨ من ١٧.٠٠٠ طن الى ٦٨.٠٠٠ طن، ثم اخذت الكمية في التزايد سريعاً حتى بلغت سنة ١٧٩٦ (١٢٥.٠٠٠ طن) وسنة ١٨٠٦ (٢٥٠.٠٠٠ طن) وفي سنة ١٨١٥ بلغ مقدار الحديد المصدر من انجلترا (٩١.٠٠٠ طن) ولهذا تقدمت الآلات المعدنية تقدماً عظيماً منذ ذلك الوقت.

الفحم: بدأ تقدم صناعة استخراج الفحم في اواخر القرن الثامن عشر، اي بعد اختراع الطلمبه البخارية، لأنها سمحت بتوغل المناجم في الطبقات البعيدة عن سطح الارض. وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين سنة ١٨١٠ وسنة ١٨١٩ عندما حلت الاعمدة الخشبية محل الاعمدة الفحمية السمكية التي كانت مستخدمة لرفع سقفوف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط. وفي سنة ١٨١٥ اخترع (سير همفري ديفي) مصباح الوقاية وبذا أمن عمال المناجم على حياتهم وامكن تعميق المناجم الى مسافات بعيدة. وفي سنة ١٨٢٠ بدأت وسائل النقل الميكانيكي في داخل المناجم الى سطح الارض. ولهذه الاسباب زاد انتاج الفحم في انجلترا زيادة عظيمة وانخفضت اسعاره وكثر استخدامه في الصناعة.

نظام المصانع

كان قيام المصانع الكبيرة اظهر النتائج المباشرة للثورة الصناعية، اذ على الرغم من ان المصانع كانت معروفة في انجلترا منذ القرن السادس عشر، فانها اختلفت كل الاختلاف عن المصانع التي ظهرت فيما بعد، نظراً لصغرها وقلة انتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمال والآلات. ففي عصر الصناعة اليدوية كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما اراد. اما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الآلات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها واصبح العامل خادماً للآلة واقل منها اهمية في الانتاج، واقتصرت مهمته على ضبط الآلة وتغذيتها بالمواد اللازمة للصناعة. كما استمر الغرض من الاختراع تقليل اهمية العامل وزيادة استقلال الآلة عنه، حتى صار كثير من الآلات في الوقت الحاضر (اتوماتيكياً) بحيث أى أنه يقوم بكل الانتاج دون تدخل الانسان. ولا ريب ان هذا التغير الكبير في علاقة العمال بالآلات من اخطر نتائج المخترعات الحديثة، ومن اجله تستحق الثورة الصناعية ان تلقب بهذا الاسم، نظراً لما تفرع منه من الآثار الخطيرة التي تغلغلت في جسم المجتمع وصارت من اهم مميزاته، وتتلخص فيما يأتي:

١ - زيادة نفوذ أصحاب الأموال المشتغلين بالصناعة، لأنهم اصبحوا مسيطرين على اهم العناصر اللازمة للانتاج وهي المواد الخام ومباني المصنع وآلاته والقوى المحركة فيه في حين أن أهمية العمال كعنصر من عناصر الانتاج نقصت الى الحد الأدنى لانهم صاروا لا يملكون من عناصر الانتاج سوى اليد العاملة والمعلومات الفنية اللازمة. ولا جرم أنهم لا يتمتعون بما لهم من الأهمية والنفوذ في الوقت الحاضر إلا بسبب قوة اتحادهم.

٢ - تحول الصناعة الى النظام الرأسمالي، لكثرة ما تطلبت من الأموال اللازمة لامتلاك الآلات والخامات والمصانع والقوى المحركة الخ. وتضمن وفرة رؤوس الأموال سرعة الانتاج الصناعي وكثرته وحسن تنظيمه وتصريفه.

٣ - انحطاط مستوى الصناعة من الوجهة الفنية. لأن التوسع في استخدام الآلات واتباع مبدأ تقسيم العمل جعل نصيب العامل في الانتاج ضئيلاً ومملاً، ولم يترك له مجالاً لاظهار مواهبه الفنية.

٤ - احتدام الخلاف بين العمال واصحاب العمل، نظراً لانقطاع الصلة المباشرة والعداء بدلاً من التعاون لخدمة المصلحة المشتركة، واصبح العمال يعنون بتقليل الانتاج وانقاص ساعات العمل وزيادة

الأجور، في حين يعنى اصحاب العمل بعكس ذلك تماماً لكى تزيد ارباحهم.

أسباب قيام المصانع

لم تكن المصانع الكبيرة التى يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الادارة فيها من النتائج المقصودة لحركة الاختراع وتحسين وسائل الصناعة التى ظهرت منذ منتصف القرن الثالث عشر، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة، لأن كبر حجم الآلات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها او استخدامها فى المنازل فوق مقداره الأفراد العاديين، وصار الاغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها وهى المصانع، واذا اضفنا الى ذلك ان تلك الآلات كانت سريعة الانتاج وغزيرته ظهرت لنا ضرورة استخدام عدد كبير من العمال لادارتها وتسهيل مهمة انتاجها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار والمياه المتدفقة فى تحريك تلك الآلات الى تعذر قيام المصانع فى كل مكان، بسبب اهمية توافر الفحم الرخيص الثمن او المنخدرات المائية بالقرب منها. ولهذا تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية او فى حقول الفحم الكبيرة، بعد أن كانت الصناعات القديمة منتشرة فى اغلب الأقاليم الريفية، ومما زاد فى ذلك التركيز ان القوى المحركة اذا توافرت فى مكان ما كانت كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد، ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات فى المصنع الواحد بقرب المصانع وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الاسباب اضطر الصانع القروى الذى تعود الاشتغال فى منزلة ولحسابه الخاص الى هجر عمله والانتقال الى المدن الصناعية الجديدة، حيث انضم الى جيش كبير من امثاله، واصبح عاملاً اجيراً يشتغل ساعات معينه فى مصنع تتوفر فيه الآلات والقوى المحركة اللازمة لها، ويخضع فيه كغيره لادارة واحدة، وبذا تحولت وحدة الانتاج فى انجلترا فى القرن التاسع عشر من الاسرة او العدد القليل من العمال الذين استخدموا من الآلات قليلها ورخيصها، واستهلكوا مقداراً ضئيلاً من المواد الخام، الى المصنع الكبير الذى اشتعل فيه مئات العمال بل آلافهم، وتعاونوا على الانتاج الوفير بواسطة آلات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب وغالية الثمن، واستهلكوا فى سبيل ذلك مقادير عظيمة من الوقود والخامات، على ان الصناعة اليدوية لم تندثر تماماً بازاء منافسة الصناعة الآلية الجديدة، فانها مازالت قائمة فى جميع الدول حتى انجلترا نفسها.

النتائج المباشرة لنظام المصانع

كانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة في مجموعها، لان استخدام الآلات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصادياً فحسب، بل كان انقلاباً اجتماعياً أيضاً، ولم تنج من اثاره الوخيمة طبقة من طبقات المجتمع.

اختلال الصناعة: ان طبقة العمال الريفيين التي مارست الصناعة المنزلية كانت اكثر الطبقات شعوراً بسوء الحالة، واعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة، فان كل اختراع جديد في صناعة معينة كان سبباً في احداث تغيير عظيم في تلك الصناعة، ودفع بأغلب المشتغلين بها الى البطالة ثم الى البحث الخثيث عن مواد اخرى للرزق. وعلى الرغم من ان الآلات الجديدة وسعت في النهاية سبل العيش امام طبقة العمال، جعلت المشتغلين بالصناعة في اخر القرن الماضي اكثر عدداً واسعد خالاً مما كانوا في اوله، الا أن العمال احتملوا الوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً، وكان ذلك امراً طبيعياً ونتيجة لازمة لحالة الانقلاب في جميع مظاهره.

ومما يشهد بصدق ذلك ان المخترعين كانوا محل مقت الجمهور واضطهاده، وكثيراً ما همشت آلاتهم الجديدة على اعتبار انها مضرّة بالمجتمع، فلحق (هارجرىفز) كثير من الالهانة والضرب من الجمهور الغاضب، حتى اضطر الى الرحيل عن موطنه في لانكشير ليتمكن من انشاء آلتة الجديدة للغزل، وفي سنة ١٧٧٩ قامت في لانكشير وفي كثير من مناطق الصناعة المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة انتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوي الى النظام الآلى، فاضطر العمال في النهاية الى الرضوخ للفضاء الذى حل بهم، والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

كثرة المهاجرة الداخلية: زاد في متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ما حدث من الانقلاب الزراعى في انجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر، إذ أن المزارع الصغير الذى اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة في زيادة الرزق صار معرضاً لأزميتين شديديتين في وقت واحد: أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبير، وأزمة الصناعة بسبب شدة المنافسة الا لان الجديدة. ولذا كان مضطراً اما الى التخلي عما

ورثة عن ابائه من وفرة نسبية في العيش واستقلال في العمل ثم الرحيل الى المدن الصناعية ليشتغل فيها كعامل اجير، او الى البقاء في الريف كعامل زراعى خقير، وكان من حسن حظه ان سبل العمل في المدن أخذت في الاتساع في نفس الوقت الذى كانت فيه مواد الرزق للمزارع الصغير آخذة في الضيق والنفصان، ومع ذلك فانه تعرض لمتاعب جمّة بسبب تدفق سيل المهاجرة من الريف الى المدن الصناعية الجديدة، اذ كان الازدياد المطرد في عدد سكان تلك المدن اسرع واعظم من مقدرة تلك المدن على احتياهم وايوائهم.

ونج عن تحول اكثرية السكان في انجلترا من الاقاليم الزراعية الواقعة في الجنوب والشرق الى الاقاليم الجبلية (والغنية في الفحم والحديد) الواقعة في الشمال والشمال الغربى ان انتقل العامل في انجلترا تبعاً لانتقال اغلبيّة السكان واختل التوازن بين اهمية الاقاليم فبعد ان كانت الاقاليم الجنوبية والشرقية مركز للثقافة والثروة والنفوذ في حياة الدولة في كل عصور التاريخ السابقة، اخذت في اضمحلال تدريجياً حتى صارت انجلترا وقوتها في الوقت الحاضر معتمدة على المدن الصناعية الواقعة في الشمال الغربى، مع ان تلك المدن لم تكن شيئاً مذكوراً منذ نحو ١٠٠ سنة.

سوء حالة العمال: أدت كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن وشدة اقبالهم على العمل في المصانع الى قيام كثير من المشاكل التى تعانى انجلترا بعضها حتى اليوم، واهمها مشكلة المساكن، وارهاق العمال بسبب قلة اجورهم وطول ساعات عملهم، واضمحلال مستوى الصحة العامة والاخلالات العامة. وقد نجحت انجلترا في معالجة اغلب المشاكل بفضل قوة اتحاد العمال التى ظهرت بعد منتصف القرن التاسع عشر وهو الاتحاد الذى رمى قبل كل شئ الى ازالة الغبن الذى لحق بالعمال والمصائب الكبيرة التى خاقت بهم في بدء الثورة الصناعية.

مشكلة المساكن: كانت هذه المشكلة في طليعة المساوئ التى صارت سكان المدن الصناعية الحديثة ومن اصعبها علاجاً، بدليل انه لا يزال بأغلب مدن انجلترا الكبيرة احياء لسكنى الفقراء والعمال تسمى وتمتاز بضيق طرقاتها ومساكنها، وكثرة قاطنيها، وسوء اوضاعها، وحرمانها من كل مساحة من الجمال. ويرجع ذلك الى ان زيادة المساكن في المدن كانت لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها، ولان شدة رغبة

العمال في الإقامة على مقربة من المصانع أدت اليهظم ازدهامهم في تلك المناطق، وهى بطبيعة موقعها قدرة وغير صحية، لا سيما في بلاد غزيرة الامطار وقليلة التمتع بضوء الشمس في الشتاء كانجلترا. وعندما تولت الملكة فكتوريا عرش انجلترا سنة ١٨٣٧ كان نحو عشر- سكان تلك الحجرات مباءة للأقذار وموطناً للأمراض. واذا ذكرنا أن الاكثرية العظمى من سكان المدن الصناعية هاجرت اليها من الريف حيث كانت ناعمة بالهواء الطلق والغذاء الجيد، وقاطنه في مساكن صحية، وام كانت فقيرة وصغيرة. امكننا أن نتصور مبلغ الالام التى احتملها اولئك السكان بسبب خرماتهم من تلك النعم.

إرهاق العمال: كان انخفاض اجور العمال وطول ساعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صفوفهم وللسيطرة العظيمة التى تمتع بها أصحاب الأعمال، ولمحاولتهم استغلال ذلك الظرف وزيادة مكاسبهم بكل وسيلة، ولاريب في ان الجشع والأنانية في ابشع صورهما كانا وخدمهما رائد العدد الكبير من اصحاب الاعمال في ذلك الوقت، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولا بسط العواطف الانسانية محل كبير من الاعتبار عندهم، ولذلك انخفضت الاجور الى الحضيض، وكادت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة، كما بغلت ساعات العمل من خمس عشرة الى ثمان عشرة ساعة في اليوم الواحد.

ومما زاد في متاعب العمال وفي ارهاقهم انهم كانوا معرضين لمنافسة النساء والاطفال لهم في العمل، نظراً لان الآلات الجديدة لم تكن في حاجة الى العضلات القوية او المهارة الفنية الكبيرة. وكان اصحاب الاعمال يفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض اجورهم بالنسبة الى اجور الرجال، ولذلك انعكست العلاقة بين الرجل والمرأة، وكثيراً ماكان الرجل قابلاً في بيته وعاجزاً عن الكسب بينما تبين زوجته واطفاله من العمل في المصانع.

ومن الغريب ان انجلترا في اوائل القرن التاسع عشر كانت في طليعة الدول المطالبة بالغاء تجارة الرقيق في العالم على اعتبار ان تلك التجارة لا تتفق مع مبادئ الرحمة والانسانية، مع ان حياة الرقيق في حقول القطن في امريكا كانت افضل كثيراً من حياة اكثرية سكانها في ذلك الوقت، فقد كان الرقيق ناعماً على الاقل بالهواء الطلق والغذاء الصحى وبعض الراحة والتسلية في اوقات فراغه، في حين ان عمال

المصانع كانوا محرومين من كل ذلك. بل ان الوسائل التى استخدمها اصحاب الأعمال للحصول على الاطفال الفقراء والايتم لتوظيفهم فى مصانعهم لم تختلف فى قسوتها عن تجارة الرقيق فى افريقيا، وهى التجارة التى شكت انجلترا منها وقتئذ وحاولت إلغائها.

انحطاط مستوى الصحة والاخلاق: نتج عن كل ما سبق ان الخط مستوى الصحة والاخلاق فى انجلترا انخراطاً ظاهراً منذ قيام نظام المصانع لأن العمل المضنى فى المصانع حيث فسد الهواء، وكثرت الضوضاء وتعرض العامل لخطر جسمية بليغة كان غير متفق مع جودة الصحة فى شئ، فى حين ان اختشاد الرجال والنساء والاطفال فى المساكن الضيقة وبدون أدنى رقابة جدية عليهم كان سبباً فى فساد الاخلاق وانتشار المويقات. ولاريب فى ان الاقبال على تعاطى المسكرات لكى يتناسى الانسان مؤقتاً متعاب الحياة وكابتها كان من العوامل المشجعة على تفاقم الحالة وانتشار المنكرات والجرائم.

ويتبين من ذلك أن قيان نظام المصانع كان فى بداية الامر نكبة كبيرة على اكرثية السكان فى انجلترا، وتعتبر نتائجها المباشرة من اسود الصفحات فى تاريخ البلاد، ومع ذلك فانه كان فى النهاية نعمة كبيرة على انجلترا وبقية دول العالم، اذ بعد ان تخلصت انجلترا من اكبر المساوئ الأولى لهذا النظام وعالجت عيوبه الصارخة، اخذت فى جنى ثمرات التقدم الصناعى الكبير اذى سبقت اليه بقية الدول، وصار العمال ناعمين بدرجة من الرقى والرفاهية والنفوذ لا مثيل لها فى اى عصر من العصور.

النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية

عندما خلت سنة ١٧٢٥ كانت أغلب الاختراعات الهامة قد ظهرت فى انجلترا واخذت الصناعة بعد ذلك فى التقدم بخطى واسعة، فاستقرت فى نظامها وتحصلت تدريجياً من مساوئ الانقلاب الخطير الذى عانته منذ حوالى سنة ١٧٦٠، ولذلك بدأت النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية فى الظهور تبعاً، ومازالت فى سبيل الظهور حتى اليوم. والحق ان تلك النتائج لم تترك ماحية من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى انجلترا الا غيرتها تغييراً جوهرياً. ولذا كانت تلك النتائج اعظم واجل فى خطورتها وفى مدى تأثيرها من نتائج الثورة الفرنسية فى فرنسا.

النتائج الاجتماعية

١ - ارتفاع مستوى المعيشة: عرف العمال بعد تجاربهم الاليمة ألا أمل لهم في تحسين حالهم ورفع شأنهم إلا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع أصحاب الاعمال وايتبداهم، ولمشاركتهم في المكاسب العظيمة التي درتها الصناعة عليهم. وقد ساعدهم على تنفيذ اغراضهم ماحدث من الزيادة العظيمة في عددهم، ومن سهولة اختلاطهم وتبادل الرأي بينهم في المصانع والمدن.

ومع ان الثورة الصناعية قلت أهمية العامل في الانتاج وزادت في أهمية الالات ونفوذ اصحاب الأعمال، فانها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال في المصانع ومهدت بذلك الطريق الى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم. اى انه بينما نقصت أهمية العمال الفردية عظمت اهميتهم كطبقة كبيرة في المجتمع، فاصبحوا اقدر على المساومة على استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه في عصر- الصناعة اليدوية.

وقد نتج عن ذلك ان ارتفعت أجور العمال تدريجياً ونقصت ساعات عملهم نقصاً واضحاً، وتخلص العمال من أنواع الارهاق والاستبداد التي خضعوا لها في بداية الثورة الصناعية، وذلك فضلاً عن توسع العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة والمساهمين في مكاسبها. ولذا زادت القوة الشرائية عند اكثريه السكان زيادة عظيمة، وفي الوقت الذي تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً واخذت في اغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان. فلا عجب إذن أن شهد القرن التاسع عشر تقدماً لم يسبق له مثيل في مستوى المعيشة عند عامة الشعب، حتى اصبح الفقير ناعماً بما كان ابناء الطبقة المتوسطة بل الغنية عاجزين عن الحصول عليه في العصور السابقة.

٢ - تقدم المدنية: ان كلمة المدنية في الألفاظ التي يكثر استخدامها ويصعب تعريفها وتحديد معناها، فاذا كان المقصود بالمدينة سمو الاخلاق وانتشار الفضائل ورفق الذوق والآداب، فمن الواضح ان العالم لم يتقدم في هذا الميدان تقدماً محسوساً منذ بدء التاريخ، فان سكان اوربا في الوقت الحاضر لا يمتازون كثيراً عن قدماء المصريين والاغريق في زيادة التمسك بالصدق والشرف والعفاف او غير ذلك من الفضائل، وقد لا يضارعون أهل العصور القديمة والوسطى في الفنون الجميلة ودقة الصناعات اليدوية والتعمق في المباحث الفلسفية والدينية.

اما اذا كان المقصود بالمدنية تقدم العالم من الوجهة المادية وانتشار العلوم ومحاربة الفقر والجهل والمرض الخ، فلامراء في ان العالم منذ الثورة الصناعية قد تقدم في هذه الناحية تقدماً سريعاً وعظيماً بز كل ماسبقه في جميع العصور. فانتشر التعليم العام في الدول الصناعية، وارتفع مستوى المعيشة فيها وتقدمت العلوم على اختلاف انواعها، وتوافرت الحاجيات والكماليات وصارت في متناول افقر الطبقات، مما أدى الى زيادة الثقافة العامة والرفاهية، وظهور التقدم الواضح في جميع نواحي الحياة وفي جميع طبقات المجتمع، بعد ان كان ذلك مقصوراً على طبقة الأغنياء والمتعلمين. ولا جرم ان هذا التفسير المادى المدنية هو الارجح، اذ أن عدم تقدم العالم تقدماً كبيراً من الوجهة الأدبية او الدينية يقابلة تقدم عظيم من الوجهة المادية والعلمية، لذا اصبح اهم ما يميز الرجل المتمدين عن غيره كثرة حاجياته واتساع معلوماته، وهى كلها من نتائج الثورة الصناعية.

٣- تحسين مركز المرأة: تتوقف علاقة المرأة بالرجل من حيث مبلغ المساواة بينهما في الحقوق والواجبات على حالتها الاقتصادية قبل كل شئ، فاذا كانت المرأة عاجزة عن الكسب او الاستقلال الاقتصادي كانت مضطرة الى الاعتماد على الرجل في معيشتها، وصارت ملزمة بأن تخضع له اجتماعياً كما تخضع له اقتصادياً، ولذا امتنعت بينهما المساواة الحقيقية. ولا يفهم من ذلك الرجل يستند بالمرأة ويسئ اليها، فقد اثبت التاريخ عظم نفوذ المرأة في الاسرة وفي المجتمع والسياسة منذ أقدم العصور. غير أن النفوذ العظيم يختلف كثيراً عن المساواة الاجتماعية، فان للطفل الصغير نفوذاً عظيماً في أسرته، وفي مقدورة اسعاد والديه او اشقائهم، ومع انه لا يعتبر مساوياً لهم في الحقوق، بدليل أنه يخضع لهم ويقع تحت رحمتهم في كل امر. وماذلك الا انه كالمرأة يتخذ من ضعفه قوة، ومن شدة تعلق والديه به وسيلة للسيطرة عليهما وتحقيق رغباته الكثيرة.

ويتبين من ذلك ان الرجل قد يخضع للمرأة بسبب شدة محبته لها اذا كانت والدته او زوجته، ولكنه مع ذلك لا يعترف لها بالمساواة الحقيقية معه اذا كانت عاجزة عن ان تعيش منفصلة عنه، وغير قادرة على كسب معاشها بنفسها. ولقد اتاحت الثورة الصناعية للمرأة فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل، وهى العمل في المصانع والكسب المستقل عن الرجل، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت المرأة في الوقت الحاضر منافساً خطيراً للرجل في جميع ميادين العمل، وكان ذلك سبباً في سعادة الرجل وشقائه في آن واحد، نظراً لزيادة دخل الأسرة وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة، ومن جهة أخرى لانتشأ البطالة بين الرجال وانحفاض أجورهم، مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة

وسداد حاجياتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التي تقوم بها المرأة في الدول الصناعية تختلف في طبيعتها ونتائجها اختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من مثل تلك الأعمال في الدول الزراعية، وذلك لأنها في الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن أفراد أسرتها. أما في الحالة الثانية فإنها تعمل في الغالب كعضو في الأسرة، وتكون تحت إشراف والدها أو زوجها، ولا تحصل على أجر في مقابل ما تقوم به من الأعمال.

وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادية في إنجلترا منذ قيام الثورة الصناعية ان اتسعت مداركها وصارت تحترم نفسها وتستحق احترام الرجل لها، وأصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤ - كثرة الإصلاحات الاجتماعية: كان من نتائج قوة اتحاد العمال وانتشار التعليم العام وارتفاع مستوى المعيشة في إنجلترا عقب الثورة الصناعية ان عظم اهتمام الحكومات البريطانية على اختلاف أحزابها ومشاربها بشئون الإصلاحات الاجتماعية، حتى أصبح الفقير في تلك البلاد ينال من الرعاية والمساعدة أكثر مما يناله في أغلب الدول الأخرى، صارت الأمة تعلمه وتعالج أمراضه مجاناً، وتشيد الملاجئ العديدة لايواء العجزة والمعوزين، وتمنح العاطلين والمسنين معاشات وإعانات مالية، وتنظيم بالقوانين العديدة علاقة العمال بأصحاب الأعمال لكي يمتنع الأرباب وتوظيف الأطفال والنساء في الصناعة إلا بشروط معينة. والخلاصة ان إنجلترا نجحت في تحقيق كثير من المبادئ الاشتراكية القائمة على المساواة بين الناس وتخفيف ويلات الفقير ومتاعبه، مع أغلبية سكانها خلال القرن الماضي لم تعتنق تلك المبادئ من الوجهة النظرية. ولا يخفى ان الإصلاحات الاجتماعية تعود باكبر نصيب من القائدة على الطبقات الفقيرة في حين ان الحكومة تصرف عليها من الضرائب التي تفرضها على الطبقات الغنية، وما ذلك سوى الاشتراكية العملية.

النتائج الاقتصادية

١ - زيادة ثروة الدولة: جنت إنجلترا من جراء أسبقيتها في الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها وان كان من السهل الاستدلال عليها في كل مظهر من مظاهر الحياة في تلك البلاد. ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكسدة في خزائن الحكومة والمصارف والأفراد فحسب، وانما تشمل أيضاً أنواع الثروة الحقيقية التي تزيد في اثنان البلاد ومقدرتها على الانتاج كالمصانع والمناجم والسفن والمرافئ وطرق

المواصلات الممهدة الخ. ويكفى للدلالة على عظم ثروة انجلترا ان نقدها لم يتدهور ولم تعجز عن سداد ديونها كما فعلت بقية الدول. والجنية الانجليزي كان حتى سنة ١٩١٤ مضرب المثل في ثباته وثقة الناس به، ولذا ارتبطت به عملات كثير من الدول، كما كانت لندن عاصمة العالم المالية، وانجلترا اكبر دول العالم الدائنة.

ونظراً لكثرة الارباح التي اغتمتها انجلترا من صناعاتها العديدة وتجارها الواسعة، كان من المتعذر توظيفها كلها في داخل انجلترا، ولذا اقبل الاغنياء في تلك البلاد على توظيف اموالهم في الخارج، ولا سيما في الامبراطورية البريطانية وكثير من دول امريكا الجنوبية. ولهذا كان التقدم الاقتصادي الذي ظهر في خلال القرن الماضي في عدد كبير من الدول فائمه بمساعدة رؤوس الاموال البريطانية. وقد اكتسبت انجلترا من جراء ذلك مكاسب اقتصادية عظيمة، ولم تعد الانتفاع من ذلك سياسياً ايضاً كلما سمحت الظروف، كما يتضح من دراسة تاريخ مصر الحديث، حيث تحولت المشكلة المالية الى مشكلة سياسية لمصلحة انجلترا، لكونها أهم الدول الدائنة لمصر.

٢- زيادة نفوذ رجال المال: ينقسم اصحاب الثروات النقدية الكبيرة الى فريقين: فريق يوظف امواله في الاعمال الاقتصادية المختلفة كإنتاج السلع وتصريفها وتاديه الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق الخ، ويعرف هذا الفريق باسم اصحاب رؤوس الأموال وفريق اخر يتجر في النقود على اعتبارها سلعة، ةولا يساهم في الاعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة، واما يتخصص في اقراض المشتغلين بها ما يحتاجون اليه من النقود ويسمى هذا الفريق باسم رجال المال او الممولين. وقد أدت الثورة الصناعية الى زيادة نفوذ هذين الفريقين زيادة عظيمة، ولكنها غير متساوية في الحاليتين، اذ بينما اصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها، لامتلاكهم اهم عناصر الانتاج الصناعي، اذا بفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى اصحاب رؤوس الأموال انفسهم. وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على اساس الاقتراض، ولأن نشاط الانتاج الصناعي ورواج التجارة الخارجية يتوقف قبل كل شئ على الثقة، وعلى سهولة الاقتراض او صعوبته، وعلى مقدار النقود المتداولة واسعار الفائدة الخ وليس بخاف أن ذلك كله

يتوقف على سياسة رجال المال وميولهم، وعلى المصارف الكبيرة التى تعمل لمصلحتهم وتقع تحت اشرافهم.

واذا اردنا زيادة الاستدلال على عظم نفوذ رجال المال فانه يكفى ان نذكر ان جميع حكومات العالم مدينة للمصارف الرئيسية، سواء أكانت فى بلادها ام فى الخارج، وان اعمال الحكومات والشركات الكبيرة لا يمكن اتمامها الا بمعاونة رجال المال وتعريضهم، وان الجرائد وغيرها من وسائل الدعاية المنظمة تقع فى الغالب تحت سيطرتهم. ومن ذلك يتضح ان رجال المال وان كانوا طبقة صغيرة فى المجتمع، يسيطرون فى الحقيقة وبطريقة خفية على الحكومات والبرلمانات والشعوب، بسبب سيطرتهم على النقود التى هى عصب الدولة والدم الذى يجرى فى عروقها.

ولا يمكن امكار ما اراده رجال المال من الخدمات الجليلة لانجلترا او لغيرها من دول العالم، فان التقدم الاقتصادى العظيم الذى حدث فى القرن الماضى وعمت نتائجه الخطيرة فى جميع الأرجاء، لم يتم إلا بمعاونتهم وبفضل الأموال التى تقدموا بها لتنفيذ المشروعات المفيدة والعديدة، وبذا افادوا العالم كما استفادوا هم انفسهم فى وقت واحد. غير أن ذلك يعتبر دليلاً تاريخياً آخر على عظم نفوذ رجال المال، فضلاً عن الأدلة الكثيرة التى تلمسها فى الوقت الحاضر فى كل دولة كبيرة.

٣- احتدام الخلاف بين العمال واصحاب الاعمال والذى تظهر احياناً شروره المستطيرة كاضراب العمال، وتختفى احياناً الادلة عليه كالكفاح المستمر على مشكلة الأجور وساعات العمل، يعتبر من أسوأ نتائج الثورة الصناعية وأعصاها خلا مع أنه لم يكن معروفاً من قبل. ففى عصر- الانتاج اليدوي كان صاحب العمل كثيراً ما يشتغل بجانب عماله وكان على صلة مستمرة بهم، ولذا فهم حاجاتهم وعقليتهم كل الفهم. ولا مشاحة فى انه يتعذر ظهور الخلاف واحتدامه بين الافراد إذا قربت الروابط الشخصية وحسن التفاهم بينهم.

أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد انفصمت كل الروابط التى ربطت العمال بأصحاب العمال، واصبح اغلب المساهمين فى الشركات الصناعية غير متصلين من بعيد او قريب بالمشتغلين بالصناعة، سواء اكانوا من رؤساء العمال أم من صغارهم، ولهذا ظهر الخلاف الكبير بين مصالح العمال. فيرى الفريق الأول ان مصلحته تتطلب زيادة الارباح بكل الوسائل، وفى طليعتها تخفيض اجور العمال وإطالة

ساعات عملهم، في حين أن الفريق الثاني يرى عكس ذلك تماماً ولذا كان لا مفر من احتدام الخلاف بين هذين الفريقين، وهو الخلاف الذي يزداد شدة بمرور الوقت كلما زاد احلال الالات محل العمال من جهة وكلما عظمت المنافسة على تصريف المصنوعات من جهة اخرى.

ولا ريب في ان هذا الخلاف الذي لم تخل منه دولة صناعية في العالم والذي يعتبر من النتائج المحتومة لنظام الصناعة كما نعرفه، يعود بالضرر الكبير على جميع المشتغلين بالصناعة وعلى الأمة بأجمعها، لأنه إذا نجح اصحاب الأموال في تنفيذ اغراضهم، فإن ذلك يؤدي الى تخفيض اجور العمال وارهاقهم، كما يؤدي الى ضعف القوة الشرائية وقلة رواج التجارة، فتقل مكاسب الصناعة تبعاً لذلك. أما إذا نجح العمال في زيادة اجورهم وتخفيض ساعات عملهم فانهم بذلك يسببون ارتفاع اسعار المصنوعات وغلاء المعيشة، ويحرمون انفسهم في النهاية من الانتفاع من زيادة الاجور. و جرم انه اذا استمرت الاجور والأسعار في التزايد المطرد ادى ذلك الى ازمة اقتصادية شديدة تجرف أمامها العمال واصحاب رؤوس الأموال فحسب، وانما يضر العمال انفسهم ضرراً بليغاً بسبب حرمانهم من الاجور، وقلة ما يملكون من الأموال المدخرة، هذا فضلاً عما يلحقه من الضرر بالأمة بأكملها بسبب وقف الأعمال الاقتصادية وهاج الخواطر وانتشار الآراء الثورية التي تهدد السلم وتعرض المجتمع الى انقلابات خطيرة لا يعرف مداها إلا الله.

النتائج السياسية للثروة الصناعية

١ - زيادة قوة الدولة: لم يكن التقدم الصناعي الكبير الذة شهده العالم في القرن الماضي مثصوراً على انتاج مختلف حاجيات الانسان وكمالياته فحسب، بل شمل أيضاً انتاج المعدات الحربية التي تستخدم في القضاء على الانسان، ويظهر ذلك من عظم اختلاف الحربين العالميين الاخيرين عن جميع ما سبقهما من الحروب من حيث كثرة ضحاياهما وشدة فظاعتهما وقيامها في البر والهواء والماس، بل وتحت سطح الماء، وانتشار بلاتهما الى الجهات البعيدة عن ساحات القتال. وما ذلك إلا لكثرة المعدات الحربية وتنوعها وشدة فتكها، ومقدرتها على التأثير في مساحة واسعة والقضاء على عدد كبير من الناس في وقت واحد. ولا ريب ان العالم قد هجر الى الابد وسائل الحرب القديمة التي كان النجاح فيها متوقفاً على كثرة عدد المتحاربين وشجعاتهم وسرعة انتقالهم وحسن قيادتهم، لأن الانسان قد اصبح قليل الاهمية في الحرب كما فيل الصناعة، وصارت الحروب

آلية وكيفية قبل كل شيء، كما أصبح الرجل الواحد المجهز بأحدث المعدات الحربية قادراً على التغلب على آلاف الرجال إذا كانوا لا يملكون سوى قوة بنيتهم وشدة بسالتهم وعظم إيمانهم بعدالة قضيتهم.

وينجم عن ذلك أن قوة الدولة الحربية في الوقت الحاضر لا تتوقف على عدد أبنائها وما يمتازون به من الميزات الشخصية الفائقة بقدر توقفها على مبلغ تقدمها في الصناعة، لأن ذلك يضمن توفر المعدات الحربية لديها إبان الحرب. وهذا هو السبب في ضعف الدول الزراعية جميعاً بأزاء الدول الصناعية، وفي اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها في الصناعة، وفي اختلاف قوة الدول الصناعية، وفي اختلاف قوة الدول الصناعية فيما بينها بحسب اختلاف درجة تفوق كل منها في الصناعة. وليس بخاف أن الدول الزراعية تستطيع أن تملأ خزائنها بالمعدات الحربية في وقت السلم، ولكن ذلك لا يجديها نفعاً كبيراً بسبب سرعة تطور تلك المعدات من عام إلى آخر، بحيث يصبح ما تملكه منها غير واف بالغرض وقت الحاجة، ولأنها تستنفد كل ما تملكه من تلك المعدات عند قيام الحرب، وبعدئذ تصبح عاجزة عن اصلاحها او استبدالها بغيرها.

وقد شغلت انجلترا بسبب اسبقيتها في الصناعة وتقدمها العظيم في هذا الميدان مركزاً متمارزاً بين دول العالم منذ عصر نابليون، واستطاعت أن تحافظ على امبراطوريتها الواسعة، وان تزيد في املاكها اخيراً على حساب الامبراطورية الألمانية والعثمانية، نظراً لسيطرتها البخيرية التي كانت احسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة اعدائها او محاصرتهم. ولعل ابلغ دليل على علاقة الصناعة بالقوة الحربية ماحدث بعد معركة (دنكرك) سنة ١٩٤٠ عندما انسحب الجيش البريطاني من فرنسا وترك وراءه جميع معداته الحربية ولكن بريطانيا استطاعت في زمن قصير أن توجه مصانعها العديدة نحو انتاج المعدات الحربية بكميات عظيمة، واستطاعت ان تمون قواتها المحاربة بكل ما احتاجت اليه من اسلحة ومعدات متنوعة.

٢- زيادة تدعيم الديموقراطية: كانت حكومة انجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية شكلاً واستبدادية في الحقيقة، نظراً لان السلطة كانت محتكرة في ايدي الاشراف وكبار الملاك، فكان

البرلمان (مجلسا للواردات والعموم) لا يمثل سوى الاغنياء ولا يعنى الا بشؤونهم. غير أن ما حدث في اواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف الى المدن ونقص اهمية الزراعة بالنسبة الى الصناعة، وظهور قوة الرأى العام، جعل من اللازم تعديل نظام الحكم فى البلاد تعديلاً جوهرياً وثم ذلك بطريقتين:

- (أ) تعديل الدوائر الانتخابية تعديلاً تمشى مع ما حدث من تغيير كبير فى توزيع السكان، فبعد ان كانت اغلبية اعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية، صارت ممثلة للأقاليم الصناعية، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة ما كانت اهلا له من العناية والمساعدة.
- (ب) توسيع حق الانتخاب، فاصبح اهم ما يشترط فى الناخب ان يكون بالغاً سن الرشد (٢١ سنة)، والغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتي حصرت حق الانتخاب فيما مضى- فى طبقة صغيرة من الامة.

ولا تقتصر اهمية توسيع حق الانتخاب على انه يضمن قيام الحكم الميابى على اساس واسع من قوة الرأى العام، وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة احسن تمثيل، ولكنه يضمن ايضاً للطبقات الفقيرة والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة او خذلانها فى الانتخابات العامة، وبذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها.

وقد تمت تلك التعديلات الهامة فى سنة ١٨٣٢ عندما اصدرت الحكومة البريطانية قانون الاصلاح الدستورى لكي تتمكن من تهدئة الرأى العام الذى كان ساخطاً على نظام الحكم القائم وقتئذ. ولذا يصح اعتبار سنة ١٨٣٢ كمبدأ للحكم النيابى الحقيقى فى انجلترا، وهو الحكم الذى بدأ رسمياً عندما حصل الاشراف على الوثيقة العظيمة من الملك حنا سنة ١٢١٥.

ونظراً لأن الأكثرية العظمى من سكان انجلترا تألفت من العمال القاطنين فى المدن الصناعية، فقد نتج عن توسيع حق الانتخاب ان عنت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة، واقبلت على تنفيذ كثير من

الاصلاحات الاجتماعية المقيدة، كما زادت قوة حزب العمال حتى تمكن من الوصول الى مراكز الحكم، وتأليف وزارة بين اعضاء لأول مرة سنة ١٩٢٤

٣- زيادة قوة الراى العام: يتكون الراى العام بين الناس بطريقة خفية، اذ أنه لا يقوم على تبادل الراى بينهم بعد تمحيص وجهات النظر المتعددة، وانما يتكون من تلقاء نفسه فيما يختص بالشئون العامة التى تمس مصالح الاكثرية. ففى حين أننا نجد الأحزاب السياسية مختلفة فيما بينها اختلافاً كبيراً فى كثير من الموضوعات، اذ بها متفقة على بعض الشئون الجوهرية كالحرب والسلم، وعلاقة الدولة بغيرها سياسياً او اقتصادياً. وقد يظهر الراى العام احياناً بطريقة جلية مباشرة كالمظاهرات الشعبية والانتخابات العامة، ولكنه يظهر فى الغلب بطريقة خفية وغير مباشرة وذلك بواسطة الجرائد السيارة. ولذا اعتبرت الجرائد لسان الراى العام، لان من الطبيعي ان لا يقبل الانسان الا على الجرائد التى توافق مزاجه وتتفق مع ارائه ومبادئه. ولهذا كان مقدار رواج الجريدة بين الناس مقياساً صحيحاً لمقدار نجاحها فى التعبير عن الراى العام، وصارت اوسع الجرائد رواجاً اعظمها نفوذاً واكثرها تعبيراً عن الراى العام.

ولا ريب فى ان ظهور الراى العام وقوته من اجل نتائج الثورة الصناعية، لان ذلك يتحقق بواسطة كثرة اختلاط الناس فيما بينهم، بواسطة الدعاية المنظمة التى اهم وسائلها الجرائد السيارة، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية، فلولا الصناعة الحديثة لما احتشد السكان فى المدن احتشاداً كبيراً، ولما امكن ظهور الجرائد التى نعرفها اليوم والتى تعتمد فى طبعها وورقها واخبارها على خدمات العلم والصناعة الحديثة. ولا ننسى أن رخص اسعار الجرائد، وهو سبب كثرة تداولها وعظم نفوذها، يرجع قبل كل شئ الى كثرة ما يتكسبه من الاعلانات التى تنشرها، وهذه ايضا من نتائج الصناعة والتجارة الحديثة، ولذا كانت اغنى الجرائد فى الاعلانات اكبرها حجماً وارخصها ثمناً واكثرها تداولاً.

ولا تقتصر اهمية الجرائد على أنها لسان الراى العام فحسب، لأنها فى الحقيقة معلمة الراة العام فى الوقت نفسه، ولذا كانت قوة عظيمة فى الدولة واستحقت ان تلقب باسم "صاحب الجلالة الصحافة"، ففى مقدورها رفع الحكومات او اسقاطها، وايقاد نار الحرب او اخمادها. وتعلل قوة الجرائد فى تكوين

الرأى العام بأسباب كثيرة كتنوع الناس على قراءتها يومياً ورخص أثمانها وكونها مطبوعة، فان للكلمات المطبوعة أثراً في النفوس يفوق كثيراً الكلمات المكتوبة او المسموعة، ولأن قوة النقد والتفكير المستقل من أضعف القوى العقلية عند أكثر الناس. ولذا تستطيع الجرائد ان توجه الراى العام كيفما تريد، مادامت تفعل ذلك تدريجياً وتتحاشى ان تصدم الراى العام صدمة شديدة.

ويستنبط من ذلك أن الراى العام الذى يعتبر بحق أهم عماد لنظام الحكم النيابى، هو من نتائج الثورة الصناعية، ولذا كان أكثر ظهوراً في المدن منه في الريف، وبين المتعلمين منه بين غيرهم، كما انه أقوى نفوذاً وواضح أثراً في الدول الصناعية منه في الدول الزراعية. ولعل هذا احد اسباب ضعف الدول الزراعية بازاء الدول الصناعية، وعدم نجاح الحكم النيابى في الاولى بقدر نجاحه في الثانية.

٤ - تعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية: لم تكن نتائج قانون الاصلاح الدستورى في انجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم في البلاد فحسب، بل شملت أيضاً تعديل سياسة الدولة الخارجية والخارجية، فاصبح الغرض الأول منها خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل. فاما السياسة الداخلية فقد اتجهت الى نشر الاصلاحات الاجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم، كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وانشاء الملاجئ والمستشفيات واعانة العاطلين والعجزة، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها بتخفيض نفقات المعيشة في المدن، وان ادى ذلك الى اضمحلال الزراعة وسوء حالة سكان الريف. ولذا كان الغاء قوانين القمح سنة ١٨٤٦ من النتائج المنطقية لقانون الاصلاح الدستورى الذى صدر سنة ١٨٣٢ ونظراً لان نسبة سكان المدن الى سكان الريف في انجلترا بلغت في اواخر القرن الماضى نسبة ١٠ : ١ كان من الصواب اعتبار تلك النسبة مقياساً لاهتمام الحكومة ولما تصدره من التشريع سنوياً فيما يختص بسكان المدن وسكان الريف في البلاد.

أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة انجلترا الخارجية بالاستعمار او عقد المعاهدات التجارية او الصحول على امتيازات اقتصادية، وصارت علاقة انجلترا السياسية بأية دولة اخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول او معاكستها للتجارة البريطانية. ومن ذلك تفهم

ماحدث من التغير الكلى فى علاقة انجلترا السياسية بألمانيا وفرنسا فى الأزمنة الحديثة، فقد كانت انجلترا العدو التاريخى لفرنسا منذ القرن السابع عشر، فى حين أنها كانت صديقة ألمانيا فى ذلك الوقت لما بينهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات المالكة. ولكنها مع ذلك أخذت فى الميل نحو فرنسا والابتعاد عن ألمانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة، بعد أن أصبحت ألمانيا منذ سنة ١٨٩٠ منافساً خطيراً لتجارة انجلترا وقوتها. ولذا انضمت انجلترا الى جانب فرنسا ضد ألمانيا فى الحربين العالميتين الأخيرين لأنها لم تحش بأس فرنسا تجارياً، ولكنها رأت فى انتصار ألمانيا كارثة وطنية عليها من الوجهة السياسية والاقتصادية.

وكذلك كانت انجلترا اسبق الدول الأوربية الى التحالف مع اليابان ومصادقتها فى اوائل القرن الحالى، ولكنها نقضت محالفتها مع تلك الدولة سنة ١٩٢٠ وأخذت فى اتباع الحيلة فى معاملتها بعد أن ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة، وصارت منافساً خطيراً لانجلترا فى أسواق العالم لاسيما أسواق الشوق.

تطور الصناعة بعد سنة ١٨٢٥

تعتبر سنة ١٨٢٥ حداً فاصلاً بين عصر الانقلاب الصناعى الخطير الذى عانته انجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادى العظيم الذى نعمت به البلاد بعد ذلك. وقد اتجه مجهود انجلترا الصناعة بعد سنة ١٨٢٥ الى الوجوه الاربعة الآتية:

- ١ - التوسع العظيم فى الصناعة وإنتاجها بسبب ثروة انجلترا العظيمة فى المعادن لاسيما الفحم، اذ تكثر فيها حقول الفحم ويقع أغلبها على مقربة من السواحل ومجارى الأنهار، مما يسهل نقل الفحم الى جميع مراكز الصناعة والى المدن الكبيرة. ويظهر عظم تقدم الصناعة وكثرة إنتاجها فى ذلك العصر- من الزيادة الهائلة فى إنتاج الفحم والحديد فى انجلترا فى خلال القرن التاسع عشر، ويتبين ذلك من الجدول الآتى:

السنة	الفحم طن	الحديد طن
١٨٠٠	١٠.٠٠٠.٠٠٠	٠.٥٠٠.٠٠٠
١٨٥٠	٤٩.٠٠٠.٠٠٠	٥.٥٠٠.٠٠٠
١٨٨٠	١٤٧.٠٠٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠.٠٠٠
١٨٩٦	١٩٥.٠٠٠.٠٠٠	٨.٥٠٠.٠٠٠
١٩٠٠	٢٢٥.٠٠٠.٠٠٠	١٢.٥٠٠.٠٠٠
١٩١٣	٢٨٧.٠٠٠.٠٠٠	١٠.٥٠٠.٠٠٠

ويلاحظ أن إنجلترا لم تكن تستهلك كل ما أنتجته من الفحم، بدليل أنها كانت أكثر دول العالم تصديراً لهذه السلعة. وقد جنت إنجلترا فوائد عديدة من جراء كثرة تصديرها لاية سلعة مطلوبة في اغلب الأسواق، ولذا استطاعت السفن البريطانية التي جاءت الى إنجلترا محملة بالخامات الزراعية الكبيرة الحجم، أن تكمل حمولتها بالفحم عند عودتها من إنجلترا، نظراً لأن المصنوعات التي تصدرها إنجلترا ليسن كبيرة الحجم وان كانت كبيرة الثمن.

وبذا أصبحت السفن البريطانية كثيرة الحمولة ذهاباً وإياباً، واستطاعت ان تخفض اجورها وتزيد ارباحها في آن واحد، وبذلك تغلبت على منافسة السفن التجارية الأخرى. ولا غرو أن إنجلترا اكتسبت كثيراً من المغنم بسبب انتشار تجارتها الخارجية وكثرة سفنها التجارية وتفوقها.

وقد كان التوسع الصناعى اظهر مايمكن في صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية، فزاد انتاج المنسوجات اربع امثال ماكان عليه خلال عصر الملكة فكتوريا (١٨٣٧ - ١٩٠١) واستهلكت إنجلترا في اواخر ذلك العصر ربع ما انتجه العالم من مواد النسيج. وعلى الرغم من ظهور امريكا وألمانيا وغيرها من الدول في ميدان المنافسة لانجلترا فيما بين سنة ١٧٧٠ وسنة ١٩٠٠ فان منسوجات إنجلترا القطنية زادت في تلك الفترة ٤٠٪، وزادت منسوجاتها الصوفية ١٠٥٪، واستطاعت مصانع نسيج القطن في اواخر القرن الماضى ان تنتج يومياً نحو ١٤.٠٠٠ ميل من تلك المنسوجات، وان تصدر منها نحو الثلثين

الى الخارج. وفي سنة ١٩١٣ كان عدد أنوال نسيج القطن بانجلترا نحو ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ نولا، في حين ان عددها في جميع الدول الأوروبية الأخرى لم يزد على نحو ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ نولا.

ولم يكن تقدم صناعة المنسوجات الصوفية اقل خطراً من تقدم صناعة المنسوجات القطنية، فقد زاد مقدار الصوف المستخدم في المصانع البريطانية نحو الضعف من سنة ١٨٠٠ الى سنة ١٨٤٠، ولكنه زاد نحو خمسة الأمثال فيما بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩٠٠، ويعزى ذلك الى ما حدث من التغيير العظيم في الموارد العالمية الخام وفي اسعاره منذ منتصف القرن الماضي، بسبب التوسع في تربية الأغنام في استراليا وغيرها من البلاد النائية. وتظهر اهمية ذلك من أن جل الصوف المستخدم في صناعة انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر كان من الانتاج المحلي، اما في سنة ١٩١٤ فكانت اربعة اخماسه وارده من استراليا.

٢- زيادة التخصص في الصناعة وفي وسائلها: لأن المخترعات استمرت في تعديل الآلات القديمة بغرض زيادة انتاجها وتحسينه، واقتضى ذلك تخصص كل من تلك الآلات في ناحية صغيرة من نواحي الصناعة، نظراً لأن التخصص من اهم لوازم التقدم، وقد بلغ تخصص وسائل الصناعة درجة عظيمة بحيث ان آلات نسيج القطن المصرى مثلاً لا تصلح لنسيج غيره من الاقطان، على الرغم من دقة وجوه الاختلاف بين انواع القطن المتعددة.

ولم يكن ذلك التخصص مقصوراً على الآلات بل شمل المصانع نفسها والأقاليم الصناعية ايضاً. ولذا تستورد انجلترا كما تصدر كثيراً من السلع نصف المصنوعة، اى التى ليست معدة للجماهير وانما تشتريها المصانع لاعدادها لذلك، فصارت السلعة الواحدة تمر على عدد كبير من الصناع والآلات والمصانع قبل أن تصل الى يد المشتري.

وقد تركزت الصناعات المختلفة في مناطق معينة في بريطانيا العظمى وصارت من اهم مميزاتها، فتقوم صناعة المنسوجات القطنية في جنوبى مقاطعة لانكشير لا سيما حول مدينة منشستر حيث تتوفر الشروط الملائمة لتلك الصناعة كطوبه الهواء وكثرة الفحم والقرب من اكبر موارد القطن في العالم وهى الولايات المتحدة، وتقوم صناعة المنسوجات الصوفية في شرقى لانكشير ويشتهر ذلك الاقليم الاخير

باسم (West riding). وتقوم الصناعات المعدنية حول برمنجهام وفي السهل الشمالى الأوسط من انجلترا المعروف باسم الاقليم الأسود بسبب كثرة ما تخرجه مصانعه من الدخان الكثيف.

على ان الصناعات المعدنية اقل تركزاً من بقية الصناعات بدليل قيامها في مناطق النسيج، اذ تقع سيفلد الشهيرة بصناعة الاسلحة في مقاطعة يور كثير. وكذلك قامت صناعة بناء السفن في الموانى الكبيرة الواقعة على مقربة من حقول الفحم مثل لفربول وجلاسجو.

٣- زيادة انتشار التجارة الخارجية بسبب خلو الأسواق من المنافسة الجديدة، وتحسن طرق المواصلات الى الاقاليم النائية، وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجها في الاسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق. ولا ريب في ان زيادة رواج التجارة الخارجية كان من اهم لوازم تقدم الصناعة البريطانية لانه ضمن لها الحصول على المواد الخام الكثيرة، وتصريف المصنوعات التى اخذت البلاد في انتاجها بمقادير متزايدة، ولولا ذلك لعجزت الصناعة عن التقدم مهما توافرت الظروف الاخرى الملائمة لها. وكان لظهور السكك الحديدية والبواخر وتقدمها اعظم اثر في نشر- تجارة انجلترا الخارجية، لأن انجلترا تمكنت من الاستفادة من ذلك بسبب توسعها في الانتاج الصناعى ونزوعها الى كثرة التخصص فيه، وتبع ذلك هبوط اسعار مصنوعات ورواجها.

٤- محاولة انجلترا التغلب على المنافسة الاجنبية: تقدمت الصناعة في المانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول منذ أواخر القرن الماضى، وقد بذلت تلك الاسواق مجهوداً فائقاً للحاق بانجلترا في تقدمها الصناعى وانتزاع الأسواق منها، وتمسكت في سنوات قليلة من ان تبلغ ما بلغته انجلترا من النجاح في كثير من نواحي الصناعة، ويعلل ذلك بأنها لم تكتف بالاقتراء بانجلترا بل ابتكرت كثيراً من الأساليب الجديدة لمنافسة التجارة البريطانية ولم تفتن انجلترا الى ذلك الا اخيراً وعندئذ عملت على الاقتداء بدورها. بالدول المنافسة لها. ولا ريب في ان النجاح السهل الذى خصلت عليه انجلترا في ميدان الصناعة والتجارة في النصف الأول من القرن التاسع عشر- أدى الى اعتزازها بنفسها وقلة اكرائها بالدول المنافسة لها، على زعم ان النجاح مكتوب لها دون حاجة الى بذل مجهود كبير للمحافظة عليه، ولذا وقعت صناعة انجلترا وتجارها في اغلاط كثيرة اهمها ما يأتى:

(أ) قلة العناية بالاعلان: اعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعت بها المصنوعات البريطانية فى جميع الاسواق، ولأن الاعلان يتكلف مصاريف طائلة ولا يتفق مع كرامة الصناعات الراقية، بدليل ام اكثر المصنوعات حاجة اليه هى الحديثة منها اى التى يهملها التغرير بالجمهور وصرفه عن شراء المصنوعات الجيدة. وقد استمرت المصنوعات البريطانية زمناً طويلاً معتمدة على اخص انواع الاعلان واجدره بالثقة، اى الاعلان المتكلم الذى يقوم على رضاء المشترين ومديحهم، بعكس الدول الصناعية الاخرى التى عمدت الى التفنن فى الاعلان والتوسع فيه حتى راجت تجارتها على حساب التجارة البريطانية، ولا جرم ان انجلترا وان اصاب من الوجهة النظرية فى تقديرها للاعلان واهميته، اخطأت من الوجهة العملية فى فهم عقلية الجماهير، فقد اثبتت التحارب ان الاعلان من الزم لوازم النجاح فى التجارة، وانه يبرر كل ما يصرف فى سبيله من نفقات عظيمة، اذ لا تكفى جودة السلعة او رخصها لكى تنال ما تستحقه من الرواج، بل يجب الاعلان عنها لتحقيق ذلك.

(ب) قلة العناية بمرضاة المشترين ودراسة اذواقهم وحاجاتهم الخاصة. ولذا اشتهرت الصناعة البريطانية بالجمود والمحافظة على التقاليد، بمعنى أنها إذا لم تلق رواجاً فى بعض الاسواق بسبب عدم ملائمة ألوانها او اشكالها واحجامها، كانت المصانع قليلة الميل الى تعديل ذلك لمرضاة المشترين فى تلك الاسواق. ولذا افقدت مصنوعات انجلترا تلك الاسواق تدريجياً، وحلت محلها مصنوعات الدول الاخرى حتى لم تتردد فى بذل كل مجهود لاكتساب المشترين وارضائهم. وكذلك كانت انجلترا اقل عناية من الدول الاخرى بامر الاكثار من الوكلاء عن مصنوعاتهما فى الاسواق المختلفة، او تشهيل وسائل سداد ائتمان المشتريات، الى غير ذلك من الخدمات وانواع التشجيع للمشتريين، ويرجع كل ذلك الى شدة اعتداد الصناعة البريطانية بنفسها، وعدم اكترائها باغراض بعض المشترين عنها لوثوقها من الرواج بقية الأسواق.

(ج) غلاء ائتمان المصنوعات البريطانية بسبب جودتها ومتانتها بوجه عام فان من مبادئ الصناعة البريطانية العناية بجودة الانتاج وان ادى ذلك الى ارتفاع الاثان، فى حين ان الدول الصناعية المنافسة لانجلترا جعلت من مبادئها تخفيض الاثان وان ادى ذلك الى عدم جودة المصنوعات.

وبذا دلت تلك الدول على بعد نظرها وحسن تقديرها لعقلية الجمهور وظروفه، فقد تكون المصنوعات البريطانية رخيصة في الحقيقة على الرغم من غلاء ثمنها ولكن ذلك لا يجدى نفعاً عند اكثية المشترين وهم من الفقراء الذين يفضلون شراء السلع الرخيصة وحسنة المظهر، وان كانت تلك السلع لا تستحق الثمن المنخفض الذى تباع به.

ولا ريب فى انجلترا فقدت كثيراً من الاسواق بسبب الاغلاط السابقة التى وقعت فيها، ومع ذلك فان تفوقها الصناعى والتجارى لم يتعرض لخطر جدى لاسباب كثيرة، كعملها على اصلاح تلك الاغلاط، واتساع تجارة العالم اجمع، وارتفاع الأجور وزيادة القوة الشرائية فى اغلب الدول ولذا كان اكبر اثر للمنافسة الاجنبية التى تعرضت لها انجلترا منذ اواخر القرن الماضى تقليل مدى تقدمها الصناعى وتفوقها التجارى بدلا من القضاء عليه.

الثورة الصناعية فى فرنسا

كانت فرنسا فى اوائل القرن التاسع عشر دولة زراعية بحتة، اذ لم تلق فيها الصناعات اليدوية من النجاح والرواج مالم يقته فى انجلترا قبل ذلك العهد. وعلى الرغم من ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا قبل غيرها من الدول الاوربية عدا انجلترا، فان الزراعة قد احتفظت فيها بأهميتها فى خلال القرن الماضى على اعتبار كونها العماد الاقتصادى لحياة الدولة، وان تعرضت لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة.

الغاء النقابات الطائفية

كان للثورة الفرنسية فضل كبير فى احياء الصناعة فى فرنسا لما احدثته من اصلاحات اقتصادية عديدة ولاسيما القضاء على النقابات الطائفية، فقد قيدت تلك النقابات حرية العمل والعمال وقاومت كل جديد فى الصناعة ولذا كان الغاؤه تمهيداً لازماً لقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الآلات وقيام صناعات جديدة متعددة على اساس النظام الراسمالى.

وقد اصدرت الجمعية الاهلية سنة ١٧٩١ قانوناً منح جميع الافراد حرية كاملة لمزاولة اية مهنة وباية وسيلة على شرط الحصول على ترخيص الحكومة بذلك والتعهد بالخضوع لانتظمة العمل الجديدة، وأهمها حظر اتحاد العمال او اضرابهم، غير ان نقضيات الحروب الكثيرة التى احتملتها فرنسا فى عصر نابليون استلزمت عودة كثير من النقابات الى سابق نفوذها، كنقابة الخبازين والقصابين، والمشتغلين

بالطباعة، نظراً لما اشتهر به نابليون من حب النظام والسلطة، ولرغبته في الاشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة في تلك السنوات العصيبة. وقد استمرت تلك النقابات قائمة في فرنسا حتى منتصف القرن الماضي، ولكن اغلب المهن والصناعات كانت متمتعة بحريتها منذ سنة ١٨١٥.

قيام الثورة الصناعية

تأخر ظهور الثورة الصناعية في فرنسا عنه في انجلترا لان تلك الثورة لم تلق ما لقيته في انجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والسياسية التي كانت من اهم لوازمها. وقد عملت محاولات كثيرة في اواخر القرن الثامن عشر لادخال الآلات والانظمة الصناعية الجديدة في فرنسا فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة ١٧٨٤، ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون توسيع في تلك الخطة. كما ان كثرة الاضرابات والحروب التي تعرضت لها البلاد فيما بين سنة ١٧٨٩ وسنة ١٨١٥ استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التي لاغنى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبرى. وعلى الرغم من المساعدة القيمة التي منحها نابليون للصناعة الفرنسية باتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة انجلترا، فان تلك السياسة عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته، اذ حرمتها من استيراد الآلات الجديدة من انجلترا والانتفاع بها في احياء صناعة البلاد ولهذا استمر التقدم الصناعى بطيئاً في ذلك العهد.

ويصح اعتبار سنة ١٨٢٥ مبدأ لقيام الثورة الصناعية في فرنسا، لان انجلترا في تلك السنة رفعت الحظر الذى سبق ان وضعته على تصدير الآلات الجديدة الى الخارج، فتمكنت فرنسا من التوسع في استيرادها وتقليدها واستطاعت صناعتها ان تقدم بخطوات سريعة بعد ذلك. هذا فضلاً عن التغير العظيم الذى اصاب فرنسا بعد ان تمتعت بعشر سنوات من اسلم وتمكنت من استرداد نشاطها وقوتها. وتخلصت من الاعياء الذى حل بها في عصر نابليون، ولذا دبت الثقة في النفوس واتجه اصحاب رؤوس الاموال الى توظيف ثرواتهم في الصناعات الجديدة والمساهمة في ارباحها.

تطور الصناعة ونتائجه

كان من مستلزمات تقدم الصناعة في فرنسات التوسع في استخراج الفحم والحديد، غير ان فقر فرنسا في الفحم وصعوبة نقل الحديد الى الفحم قضيا على صناعة البلاد بأن تكون متواضعة في تقدمها بالنسبة اليها في انجلترا والمانيا. وقد سبق لنا بيان ان اهم حقول الفحم في فرنسا تقع في الشمال الشرقي على مقربة من الحدود البلجيكية، وان استخراج الفحم منها ونقله الى بقية انحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة. اما الحديد فيوجد بكميات وفيرة في اقليم اللورين، ولكنه كثير الاختلاط بالفسفور ويقع على مسافة كبير من حقول الفحم، ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على احسن وجه، لا سيما وان طريقة "بسمر" لم تعرف الا قبيل استيلاء المانيا على اقليم اللورين بستين اثنين. ويمكن تقدير مكانة فرنسا الصناعية اذا قورنت بغيرها من الدول الكبرى من ان مقدار الفحم المستخرج منها سنة ١٩١١ بلغ ٣٨.٠٠٠.٠٠٠ طن، اما في المانيا فبلغ نحو ٢٦٨.٠٠٠.٠٠٠ طن، وفي الولايات المتحدة ٤٥٥.٠٠٠.٠٠٠ طن.

ونظراً لفقر فرنسا في المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الانتاج اقل اهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الانتاج لأن الاخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ما جبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال. ولهذا امتازت فرنسا بصنع الكماليات وادوات الترف التي لا يمكن انتاجها او استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم تنجح تماماً في القضاء على الصناعة المنزلية في فرنسا كما نجح في انجلترا، لان الآلات لا تستطيع وحدها ان تقوم لانتاج المصنوعات الدقيقة التي تتطلب من العامل مهارة خاصة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين، والصناعات المعدنية اسبق من غيرها تائراً بالثورة الصناعية، اما صناعة المنسوجات فلم تتأثر إلا اخيراً. وقد اشتملت فرنسا سنة ١٨١٠ على نحو ١٥ آلة بخارية لنزح مياه المناجم، ثم اخذت تلك الآلات في التزايد السريع في العدد والتنوع، فبلغ عددها ٦٢٥ آلة سنة ١٨٣٠، و ٥٣٢٢ آلة سنة ١٨٥٠ و ١٤.٥١٣ آلة في سنة ١٨٦٠، في حين ان عدد انوال النسيج الآلية لم يزيد على ٥.٠٠٠ سنة ١٨٣٤، ثم بلغ نحو ٣١.٠٠٠ سنة ١٨٤٦.

غير ان النهضة الصناعية لم تتقدم جدياً في فرنسا الا بعد قيام الجمهورية الثالثة سنة ١٨٧١، اى بعد

ان استقرت الحالة السياسية في البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدماً عظيماً بلانم حاجات الصناعات الفرنسية الراقية، ويجعل الالات قادرة على منافسة الايدى العاملة في صناعة المسنوجات الدقيقة. ومما يشهد بتقدم فرنسا الصناعي في ذلك العهد ان عدد المخترعات المسجلة فيها زاد من ٢.٧٨٢ سنة ١٨٧٠ الى ١٢.٩٥٣ سنة ١٩٠٥، وزاد مقدار الفحم المستخرج منها في هذه الفترة من ١٣.٠٠٠ طن الى ٣٨.٠٠٠ طن وبلغ مقدار الحديد المستخرج سنة ١٩٠٠، ٦٠٠.٠٠٠ طن، كما زادت قوة الاتها البخارية نحو ٣٠٠٪ فيما بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٦.

ولعل احسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادية في ذلك الوقت ان مجموع قيمة انتاجها الصناعي زاد من ٥ مليار فرنك سنة ١٨٧٠ الى ١٥ مليار فرنك سنة ١٨٩٧، مع ان فرنسا فلا العام الأول شملت اقليمي الالزاس واللورين وهما من اهم اقاليمها الصناعية وكان فقدهما سنة ١٨٧١ ضربة اقتصادية كبيرة عليها لانها بذلك فقدت اهم موارد الحديد والبوتاس فيها، ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتئذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر في فرنسا التخصص الاقليمي في الصناعة كما في انجلترا فاشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون)، وحو اللوار الأعلى (سنت اتيين) بالصناعات المعدنية، والاقليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية، في حين ان صناعة النسيج وهى من اهم الصناعات البلاد قامت في جميع احواض الانهار الكبيرة فيها. وقد قدر ان نحو ٥٠٪ من مجموع العمال في تسع مقاطعات فرنسية كانوا سنة ١٩٠١ مشغولين بالصناعة دون الزراعة، وبلغت تلك النسبة في المقاطعات الشمالية الشرقية ٦٤٪.

نظام الصناعة

نحت فرنسا نحواً خاصاً في نظام الصناعة، فصارت بذلك مختلفة عن الدول الصناعية الاخرى، فبينما مالت الصناعة في انجلترا والمانيا الى زيادة التركيز والتوسع، باندماج الشركات بعضها في بعض وتضخم رؤوس الاموال وكثرة الانتاج، اذ نرى صناعة فرنسا قد مالت الى الفردية اللامركزية، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على ٥٪ بالنسبة الى عدد اصحاب الاعمال ففى سنة ١٩١٤ قدر ان مجموع المشغولين بالصناعة في فرنسا بلغ نحو ١٩.٦٥٢.٠٠٠ نسمة وانقسموا على النحو الآتى:

- ٨.٩٩٦.٠٠٠ من اصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم الخاص.

- ١٠.٦٥٥.٠٠٠ من العمال المأجورين.

ولذا كانت فرنسا في ميدان الصناعة ممتازة بالمصانع الصغيرة، كما اشتهرت في ميدان الزراعة بالملكية الصغيرة. وقد جنت فرنسا من جراء هذا النظام الفوائد الآتية:

- ١- ضمان النجاح في صناعات الترف التي تخصصت فيها والتي يتعذر انتاجها في المصانع الكبيرة.
- ٢- زيادة العدالة في توزيع الثروة الاهلية لان الارباح الكبيرة الناتجة عن الصناعة تصل الى عدد كبير من ابناء الامة، بدلاً من ان تكون مقصورة على طبقة صغيرة من اصحاب رؤوس الاموال.
- ٣- تمتع عدد كبير من السكان بنعمة الاستقلال في العمل وما صحب ذلك من فضائل الاقتصاد والنشاط والاعتماد على النفس، ولذا استفاد المجتمع من الناحية المعنوية فوائد جليلة.
- ٤- عدم تعرض فرنسا لكثير من مساوئ الثورة الصناعية التي تعرضت لها انجلترا والمانيا كشدة ازدحام السكان في المدن وارهاق العمال وشخطهم، واختلال التوازن في توزيع السكان، واضمحلال الزراعة وتركيز الثروة في ايد قليلة.

غير ان فرنسا بسبب كثرة مافيه من المصانع الصغيرة تلقى صعوبة في مواجهة منافسة الدول الصناعية الاخرى التي تقوم فيها الصناعة على اساس الانتاج الكبير، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصصها في صناعات الترف وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعي ومواهب شعبها الفنية. وريب في ان فرنسا احسنت في اختيار نظام الصناعة الذي يلائمها، وانواع المصنوعات التي اشتهرت بها، لانها بذلك صارت من اكثر الدول تمتعاً بالاستقلال الاقتصادي، وأقلها اعتماداً على التجارة الخارجية، واذا كانت قد حرمت نفسها من المزايا الكثيرة التي تنجم عن كثرة الانتاج الصناعي ورواج التجارة الخارجية، فانها في الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الولايات التي لم تنج منها دولة صناعية كبرى. على ان فرنسا ليست خلواً من الصناعات والشركات الكبيرة التي تضارع في ضخامة رؤوس أموالها ووفرة انتاجها ما يوجد من أمثالها في الدول

الآخري، اذ ظهرت فيها حديثاً صناعات كبيرة كصناعة السيارات والأسلحة، وعرفت تلك الصناعات كيف تغزو الاسواق وتنافس مصنوعات انجلترا والمانيا وامريكا، ولكن ذلك يعتبر تطوراً حديثاً وشاذاً في صناعة فرنسا، ولا تزال تلك الصناعة ممتازة قبل كل شيء بالمميزات التي سبق بيانها.

نتائج الثورة الصناعية

يتبين مما سبق ان نتائج الثورة الصناعية التي اجملنا شرحها في الكلام عن انجلترا قد ظهرت جميعاً في فرنسا ولكن بطريقة مخففة، وذلك نظراً للاختلاف العظيم بين انجلترا وفرنسا من حيث اهمية الزراعة لكل منهما، ونظام الصناعة الذي يميزها. فان كثرة سكان الريف في فرنسا وقلّة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازدحام السكان في المدن الصناعية ازدحاماً شديداً لم يكن من شأنه ان يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة في انجلترا ظهوراً جلياً سواء اكان ذلك من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية او السياسية.

تقدم الصناعة فى المانيا

تأخر ظهور الثورة الصناعية واسبابه

لم تظهر الثورة الصناعية فى المانيا الا حوالى منتصف القرن التاسع عشر-، ولذا كانت متأخرة عن فرانسبا بنحو ثمانين سنة. ويرجع ذلك التأخر الى اسباب عديدة اهمها:

١ - قوة النقابات الطائفية فى المانيا إذ انها بقيت قائمة وقوية حتى منتصف القرن الماضى، على الرغم من المحاولات الكثيرة لاضعافها او الغائها قبل ذلك الوقت، فى حين ان تلك النقابات الغيت فى فرنسا سنة ١٧٨٩ وكانت ضعيفة ومهملة فى انجلترا منذ القرن السادس عشر. وفى عصر النهضة فلا بروسيا عقب معركة "بيننا" كان تحرير الصناعة من قيود تلك النقابات احد الاصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها (شتاين) و (وهاردنبرج) ولذا صدرت عدة قوانين بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨١١ وقضت بحرمان تلك النقابات من امتيازاتها وسيطرتها المطلقة على اغلب الصناعات، واتباع نظام الحرية الصناعية الذى اوجده الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة (اى عدم تقييد حرية العامل بغير اشتراط حصوله على ترخيص من الحكومة بمزاولة مهنته) وبذلك ضعف النقابات فى بروسيا بعد أن زالت الأغراض الاساسية التى بررت قيامها، وحدث مثل ذلك فى بقية انحاء المانيا سواء أكانت خاضعة لنابليون مباشرة او بطريقة غير مباشرة.

غير ان انتصار الرجعية فى المانيا بعد انسحاب نابليون من عالم السياسة أدى الى عودة النقابات الطائفية الى سابق امتيازاتها وسلطانها، والى قيام النزاع بين تلك النقابات وبين مظاهر الحرية الصناعية التى بدت تبشيرها فى انحاء البلاد، وقد حاولت حكومة بروسيا التوفيق بين المصالح المتضاربة فاصرت ١٨٤٥ قانوناً لتنظيم شئون العمال، قضى بالاحتفاظ بأهم فوائد النقابات الطائفية، وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد. غير أن ذلك القانون لم يعمل به طويلاً، اذ يعد قيام ثورة سنة ١٨٤٨ طالب العمال المشتغلون بالصناعات اليدوية بعودة النقابات الطائفية الى ماكانت تتمتع به من نفوذ وسيطرة فى العصور الوسطى، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضتهم للمنافسة الخطيرة ولذا صدر فى سنة ١٨٤٨ قانون بالغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى اعترف بها قانون سنة ١٨٤٥، وباعادة النقابات الى ماكانت ناعمة به من نفوذ عظيم. وكان

ذلك الانتصار للرجعية في المانيا خطراً كبيراً على نهضة الصناعة في تلك البلاد لولا ضعف المهمة في تنفيذ ذلك القانون.

وقد كان من المتعذر على الرجعية ان تقف طويلاً في وجه التطور الجديد الذى ظهر في الصناعة وجعلها قوة عظيمة لا يمكن مقاومتها في أية دولة، ولذا لم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت الى الاخذ بناصر الصناعة، وبعد سنة ١٨٦٠ صدر التشريع اللازم لضمان حرية الصناعة في المانيا ثم الغيت النقابات الطائفية نهائياً بقانون اصدره اتحاد المانيا الشمالى سنة ١٨٦٩، وخضعت له جميع الولايات التابعة له. وبذا حصلت المانيا في ذلك التاريخ المتأخر على حرية العمل التى تعتبر شرطاً أساسياً لقيام الثورة الصناعية، والتى تمتعت بها انجلترا وفرنسا منذ زمن طويل.

٢- شدة تمسك الشعب الألماني بالزراعة، اعتقاداً منه بأنها الأساس الوحيد لحياة الدولة الاقتصادية، ولذا كانت الصناعة في نظره جديرة بأن تشغل مكاناً ثانوياً بحثاً بالنسبة الى الزراعة، ولا تستحق من اهتمام المجتمع وتقديره المشتغلين بها بقدر ما تستحقه الزراعة. وقد كان الغرض الاول من الصناعات اليدوية القليلة القائمة في المانيا حتى منتصف القرن الماضى مجرد سد حاجة المشتغلين بها وتموين الاسواق المحلية الضيقة.

٣- شدة فقر الشعب الألماني وقلة ماله من رؤوس الأموال المنقولة، نظراً لكثرة الحروب التى احتملتها البلاد في عصر نابليون، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة، مما أدى الى نزوح النقود منها بدرجة جعلت من من المتعذر اتمام أبسط المعاملات التجارية. وقد شهد كثير من المؤرخين بانتشار الفقر والجوع بين اكثر سكان الريف والمدن في المانيا سنة ١٨٣٠ حتى شق على الاغنياء انفسهم ايجاد المال اللازم لتنفيذ المشروعات الاقتصادية بسبب حبس ثروتهم في الاراضى الزراعية.

وفضلاً عن ذلك فان نظام المصارف في المانيا كان اعظم التأخر في ذلك الوقت بدليل أن قوة مصارفها (اى ماملكته من رؤوس الاموال والودائع وحق اصدار النقود) لم تزد سنة ١٨٤٠ على ١: ٧ من قوة المصارف في انجلترا وقتئذ، ولا يخفى خطورة الخدمات التى تؤديها المصارف لنظام العالم الاقتصادى منذ قيام الثورة الصناعية، فان الانتاج الصناعى لا يتطلب رؤوس أموال كبيرة فحسب، بقدر

ما يتطلب نظام الائتمان الذى يساعد على تمويل اصحاب المشروعات الصناعية، ولا يتأتى ذلك إلا بواسطة المصارف.

٤ - قلة الاسواق الداخلية والخارجية، فكان يعيب الأسواق الداخلية قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الجمهور وتعوده على شطف العيش والاقتصاد الذى وصل الى حد التقتير، هذا فضلاً عما سببته صعوبة المواصلات الداخلية من غلاء الاسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف انواعها. أما الاسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان المانيا من المستعمرات التى تستورد منها ما تحتاج اليه من الخامات، وتصرف فيها ما تنتجه من المصنوعات. كما ان قلة السفن الألمانية جعلت تجارة البلاد الخارجية تحت رحمة الدول البحرية المنافسة لها كانجلترا. وقد سبق لنا بيان ان اتساع تجارة انجلترا الخارجية، وكثرة الطلب عليها من المستعمرات التى يقطنها المهاجرون البريطانيون او سلالتهم، كانا من اهم العوامل فى اسبقية انجلترا فى الثورة الصناعية. وقد كانت المانيا محرومة من كل ذلك.

٥ - انقسام المانيا سياسياً مما جعل من التعذر اجماع الراى على تشجيع النهضة الصناعية فى جميع الولايات على السواء. فقد تألفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ من ٣٧ ولاية مستقلة داخلياً، وكان لكل منها حرية مطلقة فى سياستها بازاء الصناعة والتجارة، الى ان انضم عدد كبير من تلك الولايات الى الاتحاد الجمركى حوالى سنة ١٨٣٣، وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها فيما يختص بالتجارة، وضمان حرية التعامل التجارى فى داخل الاتحاد. ولكنها استمرت محتفظة بسيطرتها الكاملة على الصناعة فى اقاليمها، وكان اغلب امراء المانيا ينظرون الى الصناعات الناشئة فى ولاياتهم كمورد جديد للدخل، ولذا ارهقوها بضرائب الانتاج وبأنواع المكوس المختلفة، بدلاً من مساعدتها بالاعلانات السخية، ولهذا عملوا على زيادة اسعار المصنوعات وعرقلة التقدم الصناعى او القضاء عليه فى المهد.

تقدم الصناعة قبل سنة ١٨٧١

لم يبدأ تقدم الصناعة جدياً إلا بعد تكوين الامبراطورية سنة ١٨٧١ وذلك نظراً لصعوبة التغلب على العوامل السابقة الا بعد توحيد البلاد تحت إدارة حكومة مركزية قوية. غير أن الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٥ وسنة ١٨٧١ امتازت بنشاط صناعى لا يستهان به، إذ حدثت فيها التغيرات الاقتصادية الجسيمة

التي تلقب باسم الثورة الصناعية، ووضعت فيها دعائم الصناعات الجديدة التي عرفت المانيا بعد سنة ١٨١٥ نعمت بفترة طويلة من السلم فزاد رخاء الشعب وانتشرت روح الثقة في النفوس وكان ذلك في الوقت الذي تكون فيه الاتحاد الجمركي وعمل على هدم الحواجز الجمركية التي عرقلت تجارة المانيا الداخلية، ولذا فتحت اسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية، ونشطت التجارة الداخلية نشاطاً لم تألفه من قبل، وبخاصة بعد ان بدأت المانيا في مد الخطوط الحديدية وتسهيل وسائل النقل في بلادها الواسعة.

غير أن ذلك لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة الصناعية في المانيا وسرعة تقدمها، وان كان من الشروط اللازمة لنجاح تلك الثورة بعد ظهورها. على ان المانيا لم تكتف بذلك بل عمدت الى تقليد الصناعة البريطانية ونقلها اليها بحذافيرها، لكي تختصر الطريق وتصل من اقرب سبيل الى ما وصلت اليه انجلترا من التقدم الصناعي بعد جهد طويل. وقد تحقق ذلك بسبب توسع المانيا في استيراد الآلات الجديدة من انجلترا واستقدام العمال من تلك الدولة ليساعدوا على انشاء المصانع فيها وارقتها وتعليم العمال الألمان فنون الصناعات الجديدة. وبهذه الوسيلة نهضت صناعة المانيا نهوضاً سريعاً عوض على البلاد ما خسره من الوقت قبل ظهور الثورة الصناعية فيها، ومكنها من ان تدخل بعد زمن قصير في ميدان المنافسة الشديدة مع الدول الأعراق منها في الصناعة، ومن أن تغلب عليها في كثير من النواحي.

ويستدل على مبلغ تقدم الصناعة الألمانية في تلك الفترة من اطراد تقدم صناعة المنسوجات القطنية،

ويتبين ذلك مما يأتي:

استهلاك القطن الخام سنوياً

السنة	مقدار القطن المستهلك
من ١٨٣٦ - ١٨٤٠	١٨.٥٠٠.٠٠٠ رطل
من ١٨٥١ - ١٨٥٥	٥٦.١١٠.٦٠٠ رطل
من ١٨٦١ - ١٨٦٥	٩٧.٥٦١.١٠٠ رطل

وكذلك زادت مغازل القطن في ألمانيا ١٢٢٪ فيما بين سنة ١٨٥٢ وسنة ١٨٦٧ وبلغ انتاج البلاد سنة ١٧٧١ نحو ٨١٪ من خيوط القطن اللازمة لصناعة المنسوجات فيها، في حين ان انتاجها لم يزد على حوالي ٣٠٪ سنة ١٨٣٦، ولذا شعرت انجلترا سنة ١٨٧١ بمنافسة المنسوجات القطنية الألمانية.

ولم يكن ذلك التقدم مقصوداً على صناعة المنسوجات القطنية فحسب بل شمل كذلك صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية، بدليل أن استهلاك الحرير الخام زاد في ألمانيا من ٦٠٠.٠٠٠ رطل في سنة ١٨٤٠ الى نحو ١.٩٠٠.٠٠٠ رطل سنة ١٨٧٠، وكانت انجلترا ومستعمراتها اكبر الأسواق المستهلكة للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صحب هذا التقدم العظيم في صناعة ألمانيا تركيز الصناعات الرئيسية في الاقاليم الملازمة لها كما حدث في انجلترا، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات المعدنية على اختلاف انواعها في حوض الروهر، وهو اغنى اقاليم ألمانيا في الفحم واكثرها رقياً في المواصلات، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية في سكسونيا، والمنسوجات الحريرية في حوض الرين، والمنسوجات التيلية في سيليزيا.

وأهم ما يلفت النظر في تقدم صناعة ألمانيا في ذلك العهد شدة الاهتمام بمجرد تقليد الصناعة البريطانية، ولذا اكتسبت المصنوعات الألمانية في بادئ الامر سمعة سيئة في الاسواق بسبب حسن مظهرها وقلة جودتها اذا قورنت بالمصنوعات البريطانية، ويعزى ذلك الى ان ألمانيا حاولت انتزاع الاسواق من انجلترا في اقصر وقت وبأقل جهد، فلم تترفع عن التغيرير بالمشتريين واجتذابهم الى شراء سلعها الرخيصة الثمن والمشابهة للسلع البريطانية. غير أن ألمانيا عرفت بعد قليل خطأ تلك السياسة

وعظم الضرر الذى يلحق بتجارها بسبب سوء السمعة فبذلت مجهوداً جباراً للتغلب على ذلك والاقلاع عن تلك الخطوة.

نتائج الثورة الصناعية

لم تتأثر المانيا بنتائج الثورة الصناعية بقدر تأثر انجلترا بها، سواء اكان من الناحية الاجتماعية ام الاقتصادية ام الساسية، وذلك لان النهضة الصناعية فيها لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى انجلترا، وانما نقلت اليها نقلاً واقتبست اقتباساً، دون ان يدفع الشعب الألمانى ثمناً لذلك بتغير تقاليده ومشاربه وانظمته كما فعلت انجلترا، ولا ريب فى ان تلك الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من انجلترا كفرنسا وإيطاليا، ولكنها اكثر انطباقاً على المانيا واليابان، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة اليهما نقلاً كاملاً وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقية الدول. ولعل هذا هو السبب فيما يشاهد جلياً من التناقض الغريب والاختلاف الشديد بين حالة المانيا (او اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً من الكمال والتفوق تغبط عليه حقاً، وحالتها المعنوية وانظمتها الاجتماعية بل السياسية ايضاً، التى تتم عن مسحة العصور الوسطى، ولا تتفق فى كثير من النواحي مع روح العصور الحديثة. ولا يقصد بذلك ان المانيا لم تتأثر تأثراً بليغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبيرة فيها حيث يثحشد السكان وتظهر قوة الرأى العام، إذ لا مشاحة فى ان الثورة الصناعية قد انتجت فى المانيا نتائج شبيهة بالتى انتجتها فى انجلترا كزيادة الثروة الاهلية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال الخ. غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً بسبب الميزات الالمانية التى لا دخل للصناعة فيها كقوة الروح العسكرية فى الشعب وشدة ميله الى النظام وإطاعة الرؤساء، وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى البلاد نجاحاً كاملاً، او تقدم مركز المرأة فى المجتمع بقدر ما وصل اليه فى انجلترا او فرنسا.

تقدم الصناعة بعد سنة ١٨٧١

كان توحيد الامبراطورية الألمانية سنة ١٨٧١ حادثاً اقتصادياً كبيراً بقدر ماكان حادثاً سياسياً عظيماً، فان التقدم الصناعى البطئ الذى سبق ذلك التاريخ بنحو عشرين سنة تحول الى تقدم سريع جداً بهر

الانظار وصار من اهم مظاهر تاريخ اوربا الحديث. ويرجع ذلك النجاح الفذ الذى اصابته صناعة المانيا بعد توحيد البلاد الى القضاء على جميع العوامل التى عرقلته من قبل، وظهور عوامل اخرى بعيدة الاثر فى تشجيعه وتسديد خطاه ويتبين ذلك مما يأتى:

١- ان تكوين الامبراطورية الألمانية سمح لألمانيا ان تتبع سياسة اقتصادية واحدة، رمت قبل كل شئ الى تشجيع الصناعة وانهاضها، فقد لعبت حكومة الامبراطورية دوراً هاماً بارزاء الصناعة ولم تبخل عليها بالاعانات الكبيرة والحماية الجمركية الشديدة، وانشأت لخدمتها اسطولا حريباً وتجارياً قوياً، وسخرت قناصلها فى نشر دعاية عظيمة لها ودراسة حاجات الأسواق البعيدة واذواق اهلها، ودخلت فى ميدان الاستعمار لكي تحصل على ماتبقى من الاقاليم الغنية فى افريقية والشرق الاقصى- وجزائر المحيط الهادى، وبالجملته فان حكومة الامبراطورية قامت بكل انواع المساعدة لصناعة البلاد اعتقاداً منها بأن تقدم الصناعة يزيد قوة الدولة وثروتها ويرفعها الى مصاف الدول العظمى.

٢- ان انتصار المانيا على فرنسا فى الحرب السبعينية زاد ثروة البلاد المالية الطبيعية زيادة كبيرة كان لها اكبر اثر فى تشجيع الصناعة فيها، اذ أن المانيا استولت من فرنسا على غرامة حربية كبيرة مقدارها خمسة مليار فرنك، فرادت رؤوس الاموال فيها زيادة فجائية عظيمة، وتوافرت للصناعة الاموال اللازمة لتقدمها. كما أن المانيا استولت على اقليمي الألزاس واللورين وكانا من اهم اقاليم فرنسا الصناعية وبخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين، نظراً لثروة اللورين فى الحديد والألزاس فى البوتاس. وبهذه الوسيلة زادت ثروة المانيا الطبيعية كما زاد انتاجها الصناعى زيادة عظيمة، بقدر ما خسرت صناعة فرنسا خسار كبيرة، واستمرت تعاني نتائجها الوخيمة حتى قيام الحرب الكبرى سنة ١٩١٤.

٣- توسع اسواق المانيا الداخلية بسبب عناية الحكومة بتسهيل المواصلات وتقليل نفقاتها، وبسبب سرعة تزايد السكان وارتفاع مستوى معيشتهم وتقدم قوتهم الشرائية. وتظهر اهمية هذا العامل الذى كان من النتائج غير المباشرة لتكوين الامبراطورية، من ان سكان المانيا زادوا فى العدد فيما بين سنة ١٨٧١ وسنة ١٩١٠ من ٦٤.٠٥٨.٧٩٢ نسمة، وبهذه الوسيلة لقيت صناعة المانيا اكبر تشجيع بسبب اتساع الاسواق الداخلية والخارجية معاً.

وقد نجم عما سبق ان اخذت صناعة فى التقدم بخطوات واسعة فى جميع النواحي، فمن زيادة هائلة فى النشاط الصناعى وانتاجه، الى تدعيم الصناعات القائمة وتوسيع نطاقها كصناعات النسيج والالات،

وانشاء صناعات لا تقل عنها اهمية كالصناعات الكهربائية والكيمياوية. وقد سحب كل ذلك تفوق الصناعة على الزراعة تفوقاً حاسماً، وقيام نظام المصانع على انقراض الصناعات المنزلية الريفية، وكثرة مهاجرة السكان الى المدن الصناعية، وميل الصناعة الى التضخم والتركز، وتنظيم الانتاج تحت سيطرة النقابات الانتاجية وسيجد القارئ شرح كل ذلك فيما يلي:

غير ان التقدم الصناعى السريع الذى بدأ سنة ١٨٧١ اصطدم سنة ١٨٧٤ بازمة اقتصادية شديدة مشابهاً من وجود عديدة الازمة الاقتصادية التى حلت بالعالم سنة ١٩٢٩ وان كانت اقل منها حدة ومدى. وقد استمرت المانيا تتخبط فى غياب تلك الازمة وتحاول اعادة التوازن والاستقرار الى شئونها الاقتصادية حتى سنة ١٨٩٠، وبعدئذ دب النشاط فى صناعتها مرة اخرى وعادت الى التقدم والتوسع، حتى صارت المانيا من ارقى دول العالم الصناعية.

وقد امتازت نهضة المانيا الصناعية فى الازمنة الحديثة بميزات واضحة يمكن تلخيصها فيما يأتى:

١ - التوسع العظيم فى استخراج الفحم والحديد، نظراً لغنى المانيا فى هذين المعدنين. ولذا كانت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية، كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية.

ويوجد الفحم فى المانيا فى حقول متعددة أهمها حوض الروهر واقليم وستفاليا وسيليزيا العليا واقليم السار، كما يوجد ايضاً فى حقول ثانوية كسيليزيا السفلى وسكسونيا. وقد قدر ان الفحم الموجود فى حوض الروهر وحده يكفى كل حاجة المانيا قروناً عديدة، ولا يقل عن هذا الحوض فى الثروة اقليم سيليزيا العليا (الذى اصبح الآن تابعاً لبولنده).

وقد امتلكت المانيا ٣١٨ منجماً للفحم سنة ١٩١٠ وانتجت تلك المناجم فى مجموعها نحو ١٥٣.٠٠٠.٠٠٠ طن سنوياً، مع ان انتاج الفحم لم يزد على نحو ١٠٩.٠٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٠٠، وفى سنة ١٩١٤ كانت المانيا الثالثة دول العالم فى مقدار ما انتجته من الفحم، ولم يسبقها فى ذلك سوى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى.

اما الحديد فيتوفر وجوده في جهات عديدة كحوض الرين الأوسط واقليم اللورين ووستفاليا وشرقى سليزيا. وقد استفادت المانيا كثيراً من اختراع طريقة (بسمر) سنة ١٨٦٨ اذ تمكنت بذلك من الانتفاع من حديد اللورين المختلط بالفسفور. ونظراً لما حدث من التقدم في طرق المواصلات في ذلك الوقت وفي وسائل صهر الحديد، فان انتاج الحديد في المانيا زاد زيادة هائلة حتى سبقت تلك الدولة انجلترا في هذا الميدان سنة ١٩٠٣ واصبح لا يفوقها في الانتاج سوى الولايات المتحدة.

وتظهر أهمية الفحم والحديد لألمانيا من أن خمس جميع المستغلين بالصناعة فيها قبيل الحرب العالمية الأولى كان موظفاً في صناعة استخراج المعادن وصهر لحديد، كما كان اقليم الروهر، وهو أغنى اقاليم اوربا قاطبة في الفحم، اكثر جهات المانيا ازدهاراً بالسكان واكبر مراكز الصناعة في تلك البلاد وتملك المانيا عدا الفحم والحديد مقادير كبيرة من المعادن الأخرى كالتحاس والرصاص في جبال هارتز والزنك في سليزيا، والنيكل في سكسونيا، واليوتاس (الذي تكاد المانيا تحتكره) في الأقاليم المجاورة لها نوفر وبرونزيك ومجد بروج، وبذا توافرت لألمانيا جميع المعادن اللازمة لنجاحها في الصناعة، وكانت تلك البلاد من هذه الناحية متفوقة كثيراً على كل من انجلترا وفرنسا.

٢- التقدم العظيم في صناعة الآلات الزراعية، فان المانيا تقدمت كثيراً في صناعة الآلات على اختلاف انواعها، اشتهرت بها مراكز عديدة في البلاد، ومثال ذلك شهرة مجد بروج بآلات استخراج سكر البنجر، ولييزج بآلات الطباعة، وبرلين بآلات الكهربائية، وسولنجن بآلات القاطعة، ودرسدن بآلات صنع الشكولاته، وشمنتز بآلات صنع الدنتلا والجوارب، هذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التي نمت في المانيا نمواً سريعاً، وكانت اهم مراكزها هامبرغ وبرمن.

٣- تفوق المانيا في الصناعة الكهربائية والكياوية تفوقاً معترفاً لها به من الجميع، ويعزى ذلك الى شدة عنايتها بالتعليم الفني وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً. وتبين سرعة تقدم هذين النوعين من الصناعات من ان عدد المشتغلين بصناعة الآلات الكهربائية كان حتى سنة ١٨٨٢ ضئيلاً بحيث لم يستحق الذكر في الاحصاءات الرسمية، ولكنه بلغ في سنة ١٨٩٥ ١٥.٠٠٠ نسمة، وسنة ١٩٠٢: ٥٠.٠٠٠ نسمة، وسنة ١٩١٠ نحو ١٠٠.٠٠٠ نسمة، كما زاد عدد المصانع المشغلة بانتاج

المعدات الكهربائية من ١٥٩ سنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠ سنة ١٨٩٠ الى ٥٨٠ سنة ١٩٠٠، ولذلك استطاعت المانيا انتاج كل حاجاتها من الآلات الكهربائية، وصدرت مقادير كبيرة منها الى جميع الأسواق حتى انجلترا وفرنسا.

اما الصناعات الكيماوية فقد بلغت المانيا فيها شأوا بز جميع الدول الأخرى، ففي ١٩٠٠ كانت مكتكرة لاربعة اخماس مواد الصباغة في العالم، ولعدد كبير من العقاقير الطبية المستخرجة من قطران الفحم. وقامت اغلب الصناعات الكيماوية في حوض نهر الرين ونهر المين.

٤ - التقدم المعتدل في صناعة المنسوجات، فان تلك الصناعة بعد أن كانت اهم صناعات المانيا قبل قيام الامبراطورية اصبحت ثانوية بالنسبة الى الصناعات المعدنية الثقيلة التي قامت عليها عظمة المانيا في الازمنة الحديثة ويرجع ذلك الى شدة منافسة انجلترا وفرنسا لالمانيا في المنسوجات القطنية والحريرية، والى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما في انتاج المنسوجات التيلية والحريرية. على ان تقدم المانيا في صناعة المنسوجات كان مما لا يستهان به، فقد زاد استهلاك القطن في اواخر القرن الماضي سوى انجلترا والولايات المتحدة، وتقوم صناعة تلك المنسوجات في ولايات المانيا الجنوبية مثل بفاريا وروتنبرج، اما صناعة المنسوجات الصوفية فاهم مراكزها سكسونيا وحوض الرين الأوسط.

٥ - كثرة تنظيم الصناعة وميلها الى التضخم والتركز، ولعل ذلك اهم ما يميز المانيا عن بقية دول أوروبا الصناعية. غير أن نزعة التضخم في الانتاج وفي رؤوس الاموال، والتركز في إدارة الشركات المتشابهة في وظائفها، من ميزات الصناعة الحديثة في جميع الدول، لما تسببه من الفوائد الجليلة كالاقتصاد في نفقات الانتاج كلما زاد مقداره، وقيات الأسعار، وتقليل اضرار المنافسة بين المنتجين، وزيادة النجاح في التجارة الخارجية. ويحدث تضخم الشركات باندماج بعضها في بعض بسبب تغلب القوى منها على الضعيف ومن احسن الأمثلة لذلك شركة كروب ومركزها في مدينة اسن في حوض الروهر. فقد كانت تلك الشركة سنة ١٩١٠ مالكة لستة مناجم للفحم، ولعدد كبير من مناجم الحديد، وستة مصانع لصهر الحديد وصنع الفولاذ، ومصنع لبناء السفن، كما بلغ عدد مستخدميها نحو ٧٠.٠٠٠

موظف، والمرتين من اجورها نحو ٢٥٠.٠٠٠ نسمة. وقد نشأت هذه الشركة كغيرها من الشركات بطريق الاندماج كما بيننا.

وكان تضخم الشركات اوضح مايمكن في صناعة التعدين والآلات الفولاذية والمعدات الكهربائية، وكذلك في المصارف المالية، حتى بلغ التضخم في بعض الحالات درجة اندرت باستيلاء شركة واحدة على جميع فروع صناعة معسنى كصناعة الآلات الكهربائية في كل انحاء الامبراطورية.

اما نزع التركيز في إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت اوضاعاً مختلفة، فمن اتفاق بسيط بين الشركات المنافسة على تحديد الأسعار وتعيين الأسواق وتقسيم الأرباح فيما بينها بطريقة عادلة، ويسمى ذلك باسم (اتفاق الفوائد) الى انشاء نقابات انتاجية تعرف باسم كارتل وتقوم تلك النقابات على أساس تعاقد الشركات على منع التنافس بينها في الاسعار ويتبع ذلك تحديد مقدار الانتاج ونوعه وتعيين الاسواق التي يباع فيها، غير ان الشركات المتعاقدة تحتفظ بشخصيتها المعنوية وإدارتها المستقلة، وان قبلت تحديد سلطتها بالقيود التي يفرضها عليها الاشتراك في النقابات الانتاجية ولذا اختلفت تلك المقابلات في المانيا كثيراً عن مثيلاتها في الولايات المتحدة حيث تعرف باسم (Trust) وذلك لأن تلك النقابات الأخيرة قد مرت بجميع مراحل تكوين الكارتل ثم انتهت باندماج الشركات المتعاقدة تحت إدارة واحدة تمثل فيها التركيز والتضخم والاحتكار بأجلى معانيها. وما ذلك الا لأن حكومة الولايات المتحدة، نظراً لخوفها من الاحتكار، اصدرت تشريعاً لمحاربة الذى خشيته، اذ ان الشركات اضطرت الى الاندماج بعضها في بعض تخلصاً من الوقوع تحت طائلة التشريع. ولم يحدث في المانيا ذلك التطور الاخير للنقابات الانتاجية لانه لم يصدر فيها مثل ذلك القانون.

وقد بلغ عدد النقابات الانتاجية في المانيا سنة ١٩١٤ حوالى ٣٨٥ نقابة ولم يزد عمر اغلبها من مبدأ القرن الحالى عندما اشتدت الرغبة في تقوية مركز المانيا الصناعى وضمان تفوقها في الاسواق الخارجية. وقد شملت النقابات الانتاجية جميع فروع الصناعة في المانيا، وكان اعظمها اهمية واكثرها ثروة وابعدها نفوذاً النقابات الخاصة بصناعة الحديد والقولاز واستخراج الفحم، وكان عددها نحو ٨١ نقابة. وتظهر صحة ذلك من أن نقابة الفحم في وستفاليا وحوض الرين التى تكونت سنة ١٨٩٣ كانت مسيطرة

سيطرة تامة على تجارة الفحم في الشمال الغربى من المانيا وفي اغلب اقاليمها الوسطى، وكذلك كانت صناعة الفولاذ، وهى على جانب عظيم من الأهمية، خاضعة تماماً لخضوع لاتحاد مصانع الفولاذ الذى تكون سنة ١٩٠٤ فى مدينة دسلدورف.

ولا ريب فى ان قيام النقابات الانتاجية يعتبر من وجوه كثيرة رجوعاً الى نظام النقابات الطائفية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى، والتى رمت الى نفس الاغراض التى ترمى اليها النقابات الانتاجية، كتقليل المنافسة وتحديد الأسعار والانتاج، وعمل كل ما يعود بالفائدة على المنتجين وان كان غير متفق مع مصلحة المستهلكين.

وعلى الرغم من انتشار النقابات الانتاجية فى جميع الدول الصناعية، فانه يصعب اجماع الرأى على تحييدها او استنكارها نظراً لكثرة ما لها من الفوائد والمضار، وتتلخص فوائدها فيما يأتى:

١ - يضمن المنتجون الحصول على ارباح ثابتة وعالية، ولذا تزيد مقدرتهم على توسيع الانتاج وتحسينه واستخدام احدث الوسائل العلمية لتحقيق ذلك، فيستفيد المنتج بسبب زيادة الارباح كما يستفيد المستهلك بسبب جودة المصنوعات وثبات اسعارها.

٢ - ينعم المجتمع عامة والطبقات العاملة خاصة باستقرار للصناعة وقوة الشركات الصناعية وعدم التنافس بينها، لأن ذلك يؤدى الى جودة المصنوعات وقلة تقلب الاسعار وضمان العمال لارزاقهم واعمالهم.

٣ - يزيد النجاح فى التجارة الخارجية بسبب تقسيم الأسواق بين الشركات المختلفة وعدم التنافس بينها، وبذا تستطيع ان توجه كل عنايتها ان التغلب على منافسة الشركات الاجنبية فى تلك الأسواق، وتتمكن من تخفيض أسعارها الى اقل أحد ولو أدى هذا الى تحمل خسائر مؤقتة، لأنها تضمن الأرباح الكبيرة فى اسواق البلاد الداخلية.

٤ - ترحب الحكومة بقيام النقابات الانتاجية لأن ذلك يساعدها على سهولة الاشراف على شئون الصناعة، وعلى الحصول على ماتحتاج اليه من المصنوعات بأقل ثمن واحسن نوع وفى اقصر وقت، ولهذا الاعتبار اهميته فى وقت الحرب عندما تحتاج الحكومة الى تموين جيوشها واساطيلها بالملابس والذخائر والمعدات الحربية الكثيرة والمتنوعة.

٥- يرحب الاشتراكيون بتلك النقابات مع ما يعرف عنهم من مقت الراسمالية، ومع ان تلك النقابات اكبر مظهر لقوة الراسمالية وسيطرتها الغشومة، وذلك لاعتقادهم بأن توحيد الصناعات الهامة تحت أشرف تلك النقابات انما هو خطوة كبيرة نحو تحقيق سياستهم التى ترمى الى امتلاك الامة للمرافق العامة فى الدولة، وللصناعة بنوع خاص.

اما مضار النقابات الانتاجية فأهمها:

١- انها تقضى على الصناعات الصغيرة، وعلى رؤوس الأموال القليلة وتدفع بها أما الى الاندماج فى الشركات الكبيرة او الى الافلاس، ولا يتفق ذلك مع مصلحة الأمة فى شئ، نظراً لتركز السيطرة على الصناعة وعلى ماتدره من الارباح الكبيرة فى ايد قليلة، وبذا تحرم اكثريه الأمة مما تعتبره نصيبها العادل من الثروة الأهلية لأنه لولاها لما حدث انتاج او استهلاك.

٢- ان ثبات الاسعار يجعلها غير خاضعة لقانون العرض والطلب، فيحرم جمهور المستهلكين من فوائد كثرة الانتاج وشدة التنافس بين المنتجين.

٣- ان زيادة الاسعار فى الاسواق الداخلية بالنسبة اليها فى الاسواق الخارجية لا يتفق مع العدالة، لأنه يقضى بتفضيل المشترين من الأجانب على المشترين من اهل المانيا، مع ان السلع المبيعة هى من صنع الاخيرين ومن ثروة بلادهم.

٤- ان المهيمين على النقابات الانتاجية يعتبرون ملوكا غير متوجين لما يتمتعون به ثروة عظيمة وتحكم مطلق فى حياة الدولة وسيطرة تامة على الاسعار والانتاج، ولأنهم لا يخضعون نفوذهم العظيم لسلطة الحكومة التى تمثل إرادة الشعب، وليس يبعد ان ينجحوا الى إساءة استخدام نفوذهم واستغلاله لخدمة مصالحهم الخاصة او مصالح الشركات التى يشرفون عليها.

وسواء اكانت فوائد النقابات الانتاجية اكثر من اضرارها ام اقل منها فلا مراء فى أن تلك النقابات قد اصبحت من مميزات الصناعة الحديثة التى لا مفر منها، وانها قد عادت بالفوائد الجمة على المانيا، اذ لولاها لما تمكنت تلك البلاد من سرعة التفوق فى الصناعة على الرغم من حداثة عهدا بها، ومن ان تصل الى ما وصلت اليه من مكانة سامية بين دول العالم الصناعية والتجارية.

مقدمة

ليست مهمة وضع كتاب في تاريخ الفكر الاقتصادي من الامور الهينة، بسبب اتساع الموضوع وتشعبه وتعذر الالمام بكل نواحيه ولو إلماماً سطحياً في مجلد واحد، ولذا اضطررنا في هذا الكتاب إلى قصر البحث على عدة دول فاقت في تقدمها الاقتصادي بقية الدول الأخرى، وكانت نموذجاً لتلك الدول فيما حدث فيها من تطور عظيم في القرن الماضي.

وفضلاً عن ذلك فقد اضطررنا إلى إغفال دراسة كثير من موضوعات التاريخ الاقتصادي، كنظام الضرائب، والمالية العامة، والتشريع الاجتماعي، وشئون العمال الخ، وقصرنا الكلام على أربعة موضوعات كبرى، وهى الزراعة، والصناعة، وطرق المواصلات، والتجارة.

ومع كل ذلك الاقتضاب في معالجة الموضوع فإن الرغبة في أن لا يخرج الكتاب عن الحجم المعقول، حملتنا على الاقتصاد في الشرح، وتركيز العبارة تركيزاً لم يألّفه القارئ في كتب التاريخ على الأخص، وعذرنا في ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب كان من الجائز أن يكون مجلداً قائماً بذاته، لأنه يدرس موضوعاً ظهرت فيه مؤلفات عديدة، وليس من السهل الالمام بشتاته في صفحات قليلة.

ولنا عظيم الرجاء في أن نكون قد وفينا الموضوع بعض حقه، ونأمل أن يجد القارئ فيه عوناً له على تفهم مشكلات أوربا في الوقت الحاضر، وعلى التفكير فيما عسى أن يؤدي إليه تطور مصر- الزراعى والصناعى من تغيرات اقتصادية واجتماعية في السنوات المقبلة. فإن مصر وإن كانت مهد المدنية، وأعرق الأمم تاريخاً، مازالت على فاتحة طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى، ومن مصلحتها أن تقتفى آثار الدول التى سبقتها في ذلك الطريق، وتتعلم من تجاربها، والله ولى التوفيق.

المؤلف